وزارة التعليم العالي و البحث العلمي-
جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور جامعة الدول العربية في تفعيل الأمن القومي العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

اشراف الدكتور محمد خذاوي

الطالب: أسامة إبراهيم ملوك

لجنة المناقشة:

الأستاذ علي العطري: رئيسا

الدكتور محمد خذاوي: مشرفا و مقررا

الأستاذ أمحمد بن زايد :عضوا مناقشا

2014/2015

الإهـــداء

إلى من تعهداني بالتربية في الصغر، وكانا لي نبراساً يضيء فكري بالنصح، و التوجيه في الكبر """ ***أمي ، وأبي*** """"حفظهما الله"

إلى من شملوني بالعطف، وأمدوني بالعون، وحفزوني للتقدم، إخوتي ياسر وعبد الاله رعاهما الله

والى كل الأهل والأحباب والأصدقاء

عبد العلي - نور الدين - صلاح الدين – معاذ - عبد الحميد وعبد الجليل.

إلى كل من علمني حرفاً، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم، والمعرفة. إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي، ونتاج بحثي المتواضع.

إلى طلبة ماستر علوم السياسية بجامعتين سعيدة و سيدي بلعباس ,

دفعة 2014 _2015

ملوك أسامة إبراهيم ,,,

شكر وتقدير

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر ...

فبعد شـــكر المــولى عز وجل، المتـفضل بجليل النعم، وعـظـيم الجزاء ...

يجدر بي أن أتـقـدم بـبالغ الامتـنان، وجزيــل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث .. وأخص بذلك مشرفي، الدكتـور: محمد خداوي ، الذي قوم ، وتابع ، وصوب ، بحسن إرشاده لي في كل مراحل البحث ، والذي وجدت في توجيهاته حرص المعلم ، التي تـؤتي ثمارها الطيــبة بإذن الله ...

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة الأستاذ: بن زايد أمحمد والأستاذ شاربي محمد اللذان كانا لعلمهما وفضلهما، وحسن توجيهاتهما عونا الأثر الملموس في أن يظهر البحث بصورته النهائية، فله مني خالص الشكر والتقدير لهما، وفقهما الله ...

كما أتـقدم بجـزيل الشكر إلى الأستـاذين الكريـمين عضوي لجـنة المناقشة ، الأستاذ العطري علي و الأستاذ بن زايد أمحمد ، على جهودهم في قراءة الرسالة وتصويبها ؛ وقد أفدت من توجيهاتهم - بإذن الله - ، فجزاهما الله عني خير الجزاء ...

كما أحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمـدني بالعـلم، والمعرفـة، وأسدى ليَّ النصح والتوجيه ، وإلى ذلك الصرح العلمي الشامخ متمثلاً في جامعة الدكتور طاهر مولاي ، وأخص بالذكر كلية الحقوق و العلوم السياسية ، وعميد الدراسات العليا ، والقائمين عليها ...

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني بدعواته الصادقة، أو تمنياته المخلصة ...

أشكرهم جميعاً وأتمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية.

المبحث الأول: مدخل إلى العلاقات الدولية وتاريخ النشأة.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للعلاقات الدولية.

المطلب الثاني: تعريف علم العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: صلة العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى.

المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

المبحث الثالث: الأمن والأمن القومي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مفهوم الامن القومي

المطلب الثالث: مفهوم الأمن القومي العربي

القصل الثاني: تهديدات الأمن القومي العربي .

المبحث الأول: التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي

المطلب الأول: تحديات التنمية وإخفاق

المطلب الثاني: هشاشة البنى الاقتصادية

المطلب الثالث: ظواهر الأمن المجتمعية

المبحث الثاني: التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي

المطلب الأول: تهديد إسرائيل للأمن القومي العربي

المطلب الثاني: تهديد تركيا وإيران للأمن القومي العربي

المبحث الثالث: قرارات الجامعة الدولية حيال موضوع الأمن القومي العربي

المطلب الأول: قمة شرم الشيخ السادسة والعشرون لجامعة الدول العربية

المطلب الثاني: الجامعة العربية وصيانة الأمن القومي العربي

الفصل الثالث : : مستقبل جامعة الدول العربية و الأمن في المنطقة العربية

المبحث الأول: مبررات إصلاح جامعة الدول العربية

المطلب الأول: عجز جامعة الدول العربية عن تسوية النزاعات العربية

المطلب الثاني: التحولات في النظام العالمي وتداعياته على الدول العربية

المبحث الثاني: مقترحات إصلاح جامعة الدول العربية

المطلب الأول: الإصلاح على مستوى هياكل جامعة الدول العربية

المطلب الثاني: إصلاح أداء جامعة الدول العربية في حفظ السلم والأمن الدوليين

المبحث الثالث: نظرة استشرافية للأمن القومي العربي

المطلب الأول: مستقبل الأمن القومي العربي

المطلب الثاني: بناء قوة ذاتية لحماية الأمن القومي العربي

المطلب الثالث: إعداد خطة قومية للأمن القومي العربي

الخاتمة

مقدمة

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدّى ذلك إلى اتسامه بالغموض ممّا أثار عدّة مشاكل، فلا يعدّ اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علميّاً داخل علم السياسة – منفصلاً عن علوم الاستراتيجية- تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة "الأمن الوطني".

ويعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فإن مفاهيم "الأمن" قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول... وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي" و "الأمن الأوروبي" و "الأمن الإسرائيلي" و "الأمن القومي العربي والأمن السوفييتي" قبل تفككه.

*وفي مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للأمن"، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.

**ف"الأمن" من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

**ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله - :"فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوفٍ". ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

أما مفهوم الأمن في النظام العربي فقد بدأ الفكر السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة ومفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينات، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة، أو في مراكز الدراسات السياسية، والتي تحاول تعريف ذلك الأمن، ولعل من المهم أن نشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية، والذي وضع عام 1944م، وأنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام 1945م، لم يذكر مصطلح "الأمن" ، وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة "الضمان الجماعي" ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضوة في الجامعة، سواء من دولة خارجية أو دولة أخرى عضوة بها. كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950م ، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع، ولكنها لم تشر إلى "الأمن"، ونصّت المادة الثانية منها على ما أطلق عليه "الضمان الجماعي"، والذي حثَّ الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلاً، وشكّلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك، والذي يتكون من وزراء الدفاع والخارجية العرب.

كما أنشئت اللجنة العسكرية الدائمة، والتي تتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية، هذا ولم تبدأ الجامعة العربية في مناقشة موضوع "الأمن القومي العربي" إلا في دورة سبتمبر 1992م، واتخذت بشأنه قرار تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعرض بعدها على مجلس الجامعة.

وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم "الأمن القومي العربي"، لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية، وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه.."..قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي".

فعندما نتحدث عن الأمن والأمن القومي العربي وجب علينا التكلم عن العلاقات الدولية وكدا التكتل الدولي حيث تعتبر جامعة الدول العربية تكتلا دوليا كونها تضم مجموعة من الدول العربية اضافة الى العلاقات بين الدول العربية والدول الأخرى.

فالعلاقات الدولية بصورة منهجية وعلمية أصبحت مطلبا مهما بعد الحرب العالمية الأولى وتزامن هذا المطلب مع رغبة توضيح السياسة. وقد كانت تدرس في البداية ضمن حقول أخرى من المعارف كالتاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي والمنظمات بعد الحرب العالمية الأولى، أما دراستها كمقرر مستقل فقد عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية ورصدت الأموال من أجل البحث العلمي مما أدّى إلى تعبأة الكفاءات الدراسية والعلمية الأمريكية ورصدت الأموال من أجل البحث العلمي مما أدّى إلى ظهور العديد من مراكز بحثية متخصصة في دراسة المناطق الجغرافية التي كان لها هدف علمي وهو تحديد اتجاهات السياسة الأمريكية. عموما هناك عوامل كثيرة ساهمت في استقلالية هذا الحقل أهمها الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاقتصاد بين الدول وعلى كافة المستويات من التعقد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول والزيادة في اعتمادها على بعضها البعض فلم تعد هناك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن أحداث التفاعلات.ترتيبا على ما سبق تثمحور الاشكالية التالية:

أولا: إشكالية الدراسة:

ما مدى الدور الذي تلعبه جامعة الدول العربية في تفعيل الأمن القومي العربي؟

وتتضمن هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

- كيف أثرت الأحداث الدولية السابقة مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى الحرب الباردة على مسار العلاقات الدولية؟
- ما مفهوم جامعة الدول العربية؟
- ما مفهوم الأمن القومي العربي؟
- ما مدى خطورة التهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي؟
- ماذا أعطت القمة العربية ب شرم الشيخ المصرية الأخيرة للأمن القومي العربي؟
- ما هي الآليات اللازمة لتفعيل الأمن القومي العربي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة، يقترح الباحث الفرضية الرئيسية التالية:

منذ نشأة جامعة الدول العربية سنة 1945 وهي تعمل على الأمن القومي العربي، كون الأمن القومي العربي هو "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة

العسكرية والدبلوماسية، آخذة بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والتي تؤثر على الأمن القومي العربي ومواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية.

والتي تتفرع بدورها إلى ثلاث فرضيات فرعية:

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة، يقترح الباحث الفرضية الرئيسية التالية:

منذ نشأة جامعة الدول العربية سنة 1945 وهي تعمل على الحفاظ على الأمن القومي العربي ومواجهة كل من التحديات الداخلية وكذا الخارجية التي تكمن في تهديد دول الجوار "اسرائيل، تركيا، إيران، إثيوبيا".

- جامعة الدول العربية تتشكل من الدول العربية إذن هي تحمل في طياتها علاقات دولية كونها تتجاوز الحدود المحلية.
- أي تهديد لدولة عربية أو فهو تهديد للأمن القومي العربي.
- وجوب اجراء تعديلات جديدة لجامعة الدول العربية حتى تتماشى مع النسق الدولي.

ثالثا: منهجية الدراسة:

يأتي بحث "دور جامعة الدول العربية في تفعيل الأمن القومي العربي" في إطار دراسة حقل العلاقات الدولية في عدة فترات، والذي تأسس لنوع جديد من العلاقات بين الأمم والحضارات، والتي ترتكز على مجموعة من المناهج والمقاربات النظرية، التي أولت الاهتمام للأبعاد الثقافية والحضارية للعلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس سوف يركز الباحث على المناهج والمقاربات التالية:

1- المنهج التاريخي:

إذا كان التاريخ هو مخبر العلاقات الدولية كما يقال ،فإن الاستعانة بالمنهج التاريخي لابديل عنه لدراسة العلاقات الدولية وكذا الأمن القومي العربي وحتى جامعة الدول العربية. الأمر الذي يعدّ ضرورياً لسير أغوار هذه العلاقات، وفهم أسباب الاستمرار والتغيير فيها، ومحاولة التنبؤ بمستقبلها وآفاقها، فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والبيئة التي تحكم ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الانساني للأشخاص والجماعات والنظم السياسية والاجتماعية[1]، لذلك خصصنا فصلاً كاملاً لدراسة الخلفية التاريخية للعلاقات الدولية منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا، معتمدين في ذلك على مجموعة من المصادر والمراجع.

---

[1]: محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم – المناهج –الاقترابات والأدوات. عرابر، د.د.ن، 1997- ص56.

2- المنهج المقارن:

تقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعة، وتحقق الكثير من وظائفها، وتعني المقارنة في أوسع معانيها، ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف ابراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة. أمّا المنهج المقارن كما يراه باحثوا العلوم الاجتماعية، فهو: تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف ايجاد تعميمات أمبريقية عامة، كما يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات[2].

وفي هذا الإطار يستعين الباحث في دراسته بالتحليل التاريخي المقارن، من خلال مقارنة العلاقات الدولية في العصور القديمة وكذا مقارنة العلاقات الدولية في عهد عصبة الأمم والعلاقات الدولية في عهد الأمم المتحدة وكذا جامعة الدول العربية.

3- المنهج الوصفي:

ولا مناص من استعمال المنهج الوصفي في هذا النوع من البحوث قصد جمع المعلومات وعرضها بدقة، إذ أنه يهتم بتوضيح الواقع الذي تدور فيه الأحداث والمواقف ، ومحاولة وصف ذلك الواقع وفقاً لحقائقه الحاضرة بموضوعية، ويمكن الذهاب إلى أبعد من الوصف إلى التفسير والتحليل بقصد التوصل إلى معلومات ومعارف جديدة تخدم المجال المعرفي الذي يجري فيه[3].

رابعاً: المقاربات النظرية:

لا يمكن لأي نظرية احتكار تفسير العلاقات الدولية، أو الالمام بتطوراتها وجميع أبعادها، وعليه فإن دراسة "دور جامعة الدول العربية في تفعيل الأمن القومي العربي" الآفاق والتفعيل. ترتكز على أهم المقاربات النظرية والمتمثلة فيما يلي:

أ- المقاربة الواقعية:

ترتكز الواقعية التقليدية على فرضية الفوضى في النظام الدولي، وأن هذه الفوضى ناتجة عن غياب السلطة المركزية فوق قومية تحتكر القوة وأدوات الاكراه. وعليه فإن الأخلاق والمبادئ والقوانين الدولية ليس لها أي تأثير على النظام الدولي.

---

[2]: محمد شلبي، المرجع السابق، ص71.

[3]: عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية كالنظريات التكوينية. ط.1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص.141-142.

وفي هذه المسلمة اشارة واضحة إلى أن القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية، وأن مصالح الدول ليست منسجمة، وإنما متناقضة، ممّا يعني أن العلاقات الدولية هي صراع. وفي هذا الإطار تعتبر القوة، المصلحة الوطنية، ميزان القوى من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي الواقعي، فمفهوم القوة يعتبر المتغير الرئيسي لتفسير سلوك الدول، وينظر الواقعيون إلى ميزان القوى على أنه الوسيلة الأنجح لتحقيق السلام والاستقرار. كما يمثل مفهوم المصلحة الوطنية. وتفسير القرارات المتخذة في هذا المجال بالغاية من تنفيذها. فأفضل سياسة خارجية هي تلك التي تحقق أقصى ربح ممكن أو أدنى خسارة ممكنة بتعبير النموذج العقلاني لعملية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية[4].

وتبقى المدرسة الواقعية هي الاطار العام الأكثر شمولية وإلماماً بالواقع الدولي، في فترة الحرب الباردة، وعلى هذا الأساس، تعتمد دراسة جامعة الدول العربية في تفعيل الأمن القومي العربي في المراحل والعهود التاريخية للجامعة، فكل دول الأعضاء يبحثون عن تحقيق مصالحهم بأقل تكاليف وبإجماع عام وكل هذا في إطار علاقات التعاون التفاهم. فمازالت الوحدات الدولية مستمرة في اعطاء أهمية كبيرة لتوازن القوى، ومازال القلق قائماً بشأن احتمال ظهور منظمات دولية جديدة تلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في ظل التراجع المهيب التي تشهده هيئة الأمم المتحدة وكذا جامعة الدول العربية (خاصة في الصراعات العربية).

ب- المقاربة البنائية:

فكرة البنائية قديمة في تاريخ الفكر السياسي، غير أنّها برزت كنظرية قائمة بذاتها مع نهاية الحرب الباردة. وتندرج النظرية البنائية ضمن الاتجاه التكويني في دراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي يصفها الدارسين بالجسر الرابط بين الاتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية التكوينية. وتنطلق البنائية من فرضية أن الواقع الدولي يكتنفه اللبس والغموض، وليس باعتباره واقع معطى، بل كونه نتاج تفاعلات متبادلة، خاضع للإرادة والفكر الانساني مع امكانية تغييره متى استدعت الضرورة لذلك[5]. وتعتقد البنائية مثلها مثل الواقعية بفوض النظام الدولي، والاقرار بالإمكانيات والقدرات الاستراتيجية للدول ، وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى وعقلانية الفاعلين. كما تفترض أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل ، وأن هويات ومصالح الدول تتشكل في اطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام[6]. وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية، تركز البنائية على عنصر الهوية (Identité). إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، أين برزت قضية الأقليات بعد تحول الصراع بين الدول إلى صراع داخل الدول، وبروز قضايا الإرهاب، بعد تحول الصراع الإيديولوجي إلى صراع

---

[4]: نفس المرجع، ص.143.

[5]: عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص310.

[6]: عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص323.

حضاري وثقافي. كما تركز البنائية على مفهوم الثقافة وأهمية الأفكار والقيم والمعايير في تفسير واستيعاب العلاقات الدولية، وهو التفسير الذي يواكب التفسير الحضاري للنزاعات العرقية والإثنية التي برزت على الساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي[7].

لقد جاءت البنائية كإطار نظري لمعالجة إشكالية العلاقة بين الفاعل (Acteur) والبنية (Structure)، وهي تشير إلى أفضل تصور للعلاقة بين الدولة والنظام الدولي، والفاعلين الآخرين. أما البنائية كإطار مفاهيمي، فإنّها تركز على مفاهيم: البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير. وهو اطار اجتماعي قائم على الأفكار، حيث تنظر البنائية للواقع أنه موجود بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام تقاسم بعض المعتقدات والقيم[8].

نطاق الدراسة:

ينحصر المجال الزمني للدراسة في الفترة الممتدة بين معاهدة واستفاليا أي منذ ظهور ما يسمى بالعلوم السياسية 1648 إلى يومنا هذا 2015 قمة شرح الشيخ المصرية لجامعة الدول العربية ، فقد شهدت هذه الفترات العديد من التحولات الدولية خاصة بعد 2010 ظهر ما يعرف بالتحولات الديمقراطية في الدول العربية.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار موضوع الدراسة إلى اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية : تتمثل الاعتبارات الموضوعية في:

كون الجزائر دولة عربية ومسلمة وكذا عضو بارز في جامعة الدول العربية حيث استضافت قمة عربية عام 2005. اضاقة الى تمحورها في منطقة استراتيجية.

المبررات الذاتية:

باعتبار ميول الباحث إلى معرفة المزيد حول الأمن القومي العربي وجامعة الدول العربية.

سد الفراغ الموجود في المكتبة الجامعية والاسهام بهذه الدراسات القادمة.

صعوبات الدراسة:

7:: عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص310.

8: نفس المرجع. ص.323.

تتمثل الصعوبة الرئيسية في هذه الدراسة في طبيعة موضوعها، والذي يثير العديد من التساؤلات والإشكالات النظرية والمنهجية. فقد طرأت العديد من التغيرات الدولية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، كما برزت تحولات نظرية جديدة في حقل العلاقات الدولية. الأمر الذي جعل الباحث يتساءل حول أنجح النظريات والمقاربات المنهجية في تناول الموضوع، مع مراعاة متطلبات البحث العلمي، وضرورة مواكبة هذه التحولات من جهة، وتفادي التقليد والتكرار من جهة ثانية.

وتتمثل الصعوبة الثانية في قلة المصادر التي تتناول موضوع الدراسة بكل أبعادها وأطوارها، وندرة المراجع التي تتناول الأمن القومي العربي.

أمّا الصعوبة الثالثة، فتمثلت في كون أغلب المراجع المستخدمة في الدراسة، كانت باللغات الأجنبية، الأمر الذي استدعى تخصيص وقت كبير لعملية الترجمة. والتي اصطدمت في الكثير من الأحيان بصعوبة إيجاد المصطلحات والألفاظ العلمية المناسبة لتلك التي تظهر في النصوص الأصلية، حيث كانت العملية تستدعي الاستعانة بمتخصصين في الترجمة، وهو ما تعذر وجوده.

هيكل الدراسة:

لمعالجة الموضوع: دور جامعة الدول العربية في تفعيل الأمن القومي العربي يقترح الباحث:

مقدمة– فصل تمهيدي - ثلاثة فصول – خاتمة.

الفصول:

الفصل التمهيدي: تمهيد وشرح لمصطلحات يمكن أن تساعدنا في دراستنا اللاّحقة.

وينصبّ اهتمام الفصل الأول : مدخل إلى علم العلاقات الدولية من النشأة إلى التطور وكذا بروز المنظمات الدولية إلى تعريف الأمن والأمن القومي العربي.

وينصبّ اهتمام الفصل الثاني على دراسة الأمن القومي والتهديدات التي تهدّد، من تهديدات داخلية وخارجية.

أمّا الفصل الأخير: فهو مستقبل الأمن القومي وكذا مستقبل جامعة الدول حتى تستطيع الرجوع إلى الساحة الدولية وتنافس التكتلات الدولية الأخرى.

الفصل التمهيدي:

شهد النظام الدولي خلال نهاية العشرية الأخيرة للقرن العشرين تغيرات عديدة امتدتبصورة خاصة إلى نمط ترتيب القوى، وعلاقة القيادة داخل النظام.ويمكن تقسيم القوى المؤثرة إلى مجموعتين: مجموعة الدول المسيطرة على النظام الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة الدول القوى الصاعدة: وعلى رأسها الصين كقوة صاعدة وهذا لامتلاك الأخيرة منصب دائم في مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة. وتتناول الدراسة المتغيرات والمؤشرات التي تدلل على ذلك سواء بالنسبة بقوى المسيطرة أو القوى الصاعدة، ودرجة تشابك العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، بحيث تعتبر أمريكا أكبر مستهلك للمنتوجات الصينية وتعاني من عجز في تجارتها مع الصين. وكذا تعتبر الصين أكبر دولة لديها ودائع مالية عند الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يدل على حجم ودرجة التشابك الاقتصادي والتجاري وتأثيره على الجانب الاستراتيجي في بعده الواسع[9].

وإن مفهوم النظام العالمي، أو النظام الجديد كما تحاول الو.م.أ أن تسميه، لم يكن اختراعا أمريكيا، بل إن الرئيس السابق للاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف إبان مرحلة البيروستروكيا في الاتحاد السوفياتي السابق هو من أطلقه، وحدد مضمونه المتمثل في الانتقال من مرحلة الصراع الإيديولوجي، إلى مرحلة التعايش القائم على التعاون ،وحل المشاكل الدولية بصورة سليمة إلى جانب اعتبار الديمقراطية قيمة انسانية حقيقية، وكبيرة، يجب تكريسها إلاّ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينات حاولت أن تستغلّ هذا التحول الجديد والمفاجئ في الوضع الدولي لتكريس تفردها بزعامة العالم، ولذلك جندت كل إمكانياتها السياسية والإعلامية للتبشير بهذا التحول التاريخي الجديد، والحديث عن النظام الدولي الجديد الذي تقوده وتعمل على تكريسه والذي يقوم على جملة من المبادئ والأسس والقواعد التي لخصها الرئيس الأمريكي السابق جورش بوش في تلك المرحلة، في خطاب ألقاه في إحدى القواعد الجوية الأمريكية أثناء أزمة حرب الخليج الثانية: "إن أركان النظام الدولي الجديد هي: " تسوية المنازعات بالوسائل السلمة، والتضامن الدولي في مواجهة العدوان والعمل من أجل تخفيف مخزونات الأسلحة وإخضاعها للسيطرة، ومعاملة الشعوب معاملة عادية...[10].

---

[9] :محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي.. قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، جويلية 2008.

[10]: مجلة عالم الفكر، المجلد23، العدد 3و 4، الكويت، 1995.

دور القوة العسكرية في النظام الدولي الجديد

مع سقوط النقيض الذي كانت تمثله الشيوعية، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استمرار التعبئة الداخلية في المجتمع الأمريكي، إلى ايجاد نقيض جديد يتمثل فيما أسمّته الأصولية الإسلامية، وتهدف هذه المحاولة إلى الحفاظ على حالة القوة والتماسك الداخلي في الولايات المتحدة لأن غياب النقيض كما يرى المحللون الاستراتيجيون يؤدي إلى غياب المحفزات والعناصر المحركة للمجتمع، وهكذا فإن حالة من التعب تصيب القوى الكبرى إذا فقدت القدرة على التمسك بهدف استراتيجي، يعمل بمثابة محرك التنشيط، وتعبئة مختلف القدرات المجتمعية[11]. وتسعى الولايات المتحدة من خلال تصعيد المواجهة مع الحالة الاسلامية إلى توظيف هذا الهدف في الإبقاء على حالة الاستنفار والتعبئة خوفا من أن يؤدي غياب النقيض إلى حالة من الضعف والوهن يمكن أن تسارع في انهيار الولايات المتحدة، خاصة وأن كثيرا من الدلالات الناجمة عن خصوصية تشكل المجتمع الأمريكي بثقافته، وأعرافه المختلفة، باتت تعطي مؤشرا في هذا الاتجاه.

فقد استندت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض زعامتها على العالم إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة، ومن أجل الحفاظ على هذا الموقع الخاص، رفضت المحاولات الفرنسية لإقامة منطقة عسكرية تتولى الإشراف على قوات الحلف الشمال الأطلسي في الجنوب، وتبقى مرتبطة بقيادة الحلف الرئيسية، ويقوم هذا الرفض الأمريكي على عدم السماح لأوربا بتشكيل آية قوة خاصة حتى ضمن حلف شمال الأطلسي، لأن ذلك سيضعف من مركزية الدور الأمريكي في القيادة العسكرية للحلف.

ومن أجل تعميق هذا الدور وتوسيعه، تعمل الو.م.أ على توسيعه شرقا ليشمل مجموعة الدول التي كانت تعرف سابقا بدول أوروبا الشرقية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، من أجل أي شيء تعمل الو.م.أ على هذا التوسيع وما هي مبررات استمراره؟ مع حالة التبدل التي طرأت على العالم مع غياب ثنائية الرعب النووي التي كانت تحكم العالم، وكيف تتمشى سياسة الأحلاف العسكرية، مع حديث قادة الو.م.أ عن دعم سياسة الأمن والاستقرار في ظل النظام الدولي الجديد.

العلاقات الدولية:

من بين التعريفات التي قدمت للعلاقات الدولية هناك عدد غير قليل تركز على مسألة الغرض من دراسة العلاقات الدولية كنقطة بارزة من مكونات التعريف، وتتفاوت ذلك حسب تقديرات الباحث، والمسألة التي يعتبرها محورية في حقل العلاقات الدولية، فمنهم من يركز على الأهداف النظرية من الدراسة، ومنهم من

[11]:من مجلة الثقافة العالمية، العدد11، جويلية 1997، الكويت.

يركز على الأغراض العملية من الدراسة والبحث في مجال العلاقات الدوليوقدم والتر شارب و جرايسون كيرك في 1940 رأيا بشأن الغرض من دراسة العلاقات الدولية كحقل من حقول المعرفة، وزعما أن المهمة تنحصر في بحث وتشخيص العوامل الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية على أن تدرس بشكل منظم[12].

وقام كارل دويتش بتلخيص القضايا الأساسية التي تعني بها العلاقات الدولية بشكل عام من خلال الإجابة عن عشرة أسئلة أساسية وهي: الأمة والعالم، الحرب والسلم، القوة والضعف، السياسة الدولية والمجتمع الدولي، الرخاء والفقر، الحرية والقسر، الرؤية والوهم، النشاط واللاّمبالاة ، الثورة والاستقرار ، الشخصية الذاتية والتحول[13] .

يستنتج ليدمان بأن العلاقات الدولية تدرس ظواهر الحياة في المجتمع الدولي مثل الظواهر الثقافية، المعتقدات، الدين، الظواهر الاجتماعية الاقتصادية، السياسية، وذلك من أجل اختبار مضمون العوامل وجوهرها.

والقوى الأساسية الفاعلة بين الدول والشعوب والجماعات والأشخاص ومدى صحة المؤسسات التي تنظم هذه العلاقات[14]. ويذهب بالمر وبرنكس إلى أن العلاقات الدولية ليس هو العلم الذي نحل به مشاكل المجتمع الدولي، ولكن في أحسن الظروف انه خيار ومدخل منظم فهم هذه المشاكل[15].

العنصر الذي يجمع بين هذه التعريفات هو التركيز على أهمية دراسة العلاقات الدولية في ترسيخ الفهم وترشيد التعامل مع التفاعلات الدولية.

ويرى " فريديك دون " إن هدف العلاقات الدولية هو السعي للحصول غلى معرفة عامل حول السياسة، وتشتمل العلاقات الدولية وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق اجراء الاستنباط وتصنيف الأهداف القيمية واختبار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختبار الطريقة الأكثر ملائمة للوصول إلى الغاية المطلوبة[16] .

أمّا "محمد طه بدوي" فانه يحدد هدف العلاقات الدولية في التحليل الموضوعي لأحداث الواقع الدولي لكونه يرتكز إلى الواقع المحسوس، وبذلك بعكس ما تقوم به النظريات الفلسفية التي ترتكز على بديهيات أو مسلمات لا تحقق تجريبيا فيقدم لها تعريفا علميا ويعرفها بأنها " العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع:[17]، في سياق نفس الهدف يعرف جون

---

[12]:د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية ص21، بغداد، مؤسسة دار الكتب، ج1، 1989.
[13]:كارلدويتش، تحليل العلاقات الدولية:ت، شعبان محمد (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب 1983) ص103.
[14]:د. ماجد محمد شدود، سياسة العلاقات الدولية.
[15]:د. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مدخل إلى غلم العلاقات الدولية، الخرطوم، حي تاون،1999، ص1.
[16]:د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل، 2000 ص14.
[17]:د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية

بروتون: العلاقات الدولية بأنها علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ ، وبناء على ذلك فإن الساسة وصناع القرار ربما يصبحون في موقف يقدرون من خلاله تحديد السياسات التي يمكن أن تحقق بثقة أهدافهم الوطنية وبما يؤدي إلى حل المشكلات الدولية والمساهمة في تطوير العلاقات بين الدول وتحقيق نتائج أفضل للاستقرار والسلام [18].

هناك من الباحثين من يركز على موضوع السلم الدولي كهدف للعلاقات الدولية، فمثلا يرى جورجي شاخنزاروف ربما إن مسألة الحفاظ على السلام في ظروف تنامت فيها الثورة الاجتماعية هي من أهم القضايا التي تواجه البشرية[19]. لذلك يظل تحقيق السلام الهدف الأسمى للعلاقات الدولية.[20]

تستهدف دراسة العلاقات الدولية السياسة الدولية التوصل إلى تحليل دقيق على قدر الإمكان لحقائق الوضع الدولي وذلك من خلال التعرف على طبيعة القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول ازاء بعضها البغض وتحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى.

المقاربات النظرية للعلاقات الدولية:

لا يمكن الحديث عن العلاقات الدولية دون التطرق إلى النظريات التي فسرت وأعطت مفاهيم متعددة للعلاقات الدولية ،ومع ذلك لا يمكن لأي نظرية احتكار تفسير العلاقات الدولية، أو الالمام بتطوراتها وجميع ابادها، وعليه فإن دراسة موضوعنا " دور جامعة الدول العربية في تفعيل الأمن القومي العربي في الوقت الراهن ترتكز على أهم المقاربات النظرية والمتمثلة فيما يلي:

أ/ المقاربة الواقعية:

ترتكز الواقعية التقليدية على فرضية الفوضى في النظام الدولي وأن هذه الفوضى ناتجة عن غياب سلطة مركزية فوق قومية تحتكر القوة وأدوات الاكراه. وعليه فإن الأخلاق والمبادئ والقوانين الدولية ليس لها أي تأثير على النظام الدولي. وفي هذه المسلمة إشارة واضحة إلى أن القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية، وأن مصالح الدول ليست منسجمة وإنما متناقضة، مما يعني أن العلاقات الدولية هي علاقات صراع. وفي هذا الإطار تعتبر القوة، المصلحة الوطنية، ميزان القوى من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي الواقعي. فمفهوم القوة يعتبر المتغير الرئيسي لتفسير سلوك الدول، وينظر الواقعيون إلى ميزان القوى على أنه الوسيلة الانجح لتحقيق السلام والاستقرار. كما يمثل مفهوم المصلحة الوطنية معيارا وأداة أساسية في تحليل أهداف السياسة الخارجية[21].فكل سياسة خارجية أساسها البحث عن المصلحة

---

[18]:د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص14-15.

[19]:د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص5.

[20]:سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص15.

[21]:عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والتكوينية، الجزائر، دار الخلدونية: ط1، 2007، ص141-142.

الوطنية، وتفسير القرارات المتخذة في هذا المجال بالغة من تنفيذها، فأفضل سياسة خارجية هي تلك التي تحقق أقصي ربح ممكن أو أدنى خسارة ممكنة بتعبير النموذج العقلاني لعملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية[22].

وتبقى المدرسة الواقعية هي الاطار العام الأكثر شمولية وإلماسا بالواقع الدولي في فترة الحرب الباردة، وعلى هذا الأساس تعتمد دراسة جامعة الدول العربية لتفعيل الآمن القومي في المراحل والعهود التاريخية السابقة على المقاربة الواقعية في التحليل، حيث كان كل من الطرفين يبحثان عن تحقيق مصالحهما بأقل التكاليف في إطار علاقات التعاون. كما أن المصالح الوطنية كانت تتحدد على أساس تفاعل مصالح الفواعل الاجتماعية والسياسية في الداخل . ومن جهة أخرى ، مازالت الوحدات الدولية مستمرة في اعطاء اهمية كبيرة لتوازن القوى، ومازال القلق قائما بشأن احتمال حدوث حرب عالمية ثالثة...(تنبؤات) (الأزمة السورية وتنظيم داعش).

ب/ المقاربة البنائية:

فكرة البنائية قديمة في تاريخ الفكر السياسي ، غير أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها مع نهاية الحرب الباردة. وتندرج النظرية البنائية ضمن الاتجاه التكويني في دراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي يصفها بعض الدارسين بالجسر الرابط بين الاتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية التكوينية. وتنطلق البنائية من فرضية أن الواقع الدولي يكتنفه اللبس والغموض، وليس باعتبار واقع معطى، بل كونه نتاج تفاعلات متبادلة، خاضع للإرادة والفكر الانساني مع امكانية تغييره متى استدعت الضرورة لذلك[23]. وتعتقد البنائية مثلها مثل الواقعية بفوضوية النظام الدولي والاقرار بالإمكانيات والقدرات الاستراتيجية للدول، وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى وعقلانية الفاعلين.

كما تفترض أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل، وأن هويات ومصالح الدول تتشكل في اطار نسق مترابط بفعل البند الاجتماعي داخل النظام[24]. وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية ، ترتكز البنائية على عنصر الهوية . إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، أين برزت قضية الأقليات بعد تحول الصراع الإيديولوجي إلى صراع حضاري وثقافي. كما ترتكز البنائية على مفهوم الثقافة وأهمية الأفكار والقيم والمعايير في تفسير واستيعاب العلاقات الدولية، وهو التفسير الذي يواكب التفسير الحضاري للصراعات العرقية والاثنية التي برزت على الساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي[25].

---

[22]:نفس المرجع، ص143.
[23]:عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص310.
[24]:عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص310.
[25]:نفس المرجع، ص323.

لقد جاءت البنائية كإطار نظري لمعالجة اشكالية العلاقة بين الفاعل والبنية، وهي تشير إلى أفضل تصور للعلاقة بين الدولة والنظام الدولي، والفاعلين الآخرين. أمّا البنائية كإطار مفاهيمي فإنها ترتكز على مفاهيم: البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير. وهو اطار اجتماعي قائم على الأفكار ،حيث تنظر البنائية للواقع أنه موجود بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام تقاسم بعض المعتقدات والقيم[26].

وعلى أساس بروز عنصر الهوية الثقافية والحضارية كمتغير مهم في مسار جامعة الدول العربية وقضايا الأمن القومي العربي، ومع ذلك يمكن اعتبار أن البنائية وحدها لا تستطيع أن تفسر كل شيء، وأي باحث متمرس، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التفسيرات والايضاحات التي تمده بها المنظورات الأخرى.

فالنظريات الليبرالية مثلا تحدد الامكانيات والوسائل التي يمكن للدولة استعمالها لتحقيق مصالح مشتركة، كما تحدد أهم القوى الاقتصادية التي تساعدها على فهم سبب اختلاف الدول في خياراتها الأساسية، اضافة الى ذلك، فإن التوجهات الليبرالية تعتقد أن الحناية والهيمنة الأمريكية ستستمر في توفير الأمن والاستقرار للعديد من المناطق . وفي هذا السياق يمكن فهم سلوك الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومنها فرنسا إزاء الولايات المتحدة الأمريكية. (الصراع حول منطقة المتوسط)[27].

الأمن الدولي:

يحتل الأمن الدولي موقعا متميزاً بين ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الانسان لينهض معه سؤال عن طبيعته هل هو غاية في ذاته يراد ادراكها أم هو وسيلة لتحقيق نتيجة أخرى أم هو نتيجة يتم التوصّل إليها في ضوء تحقق أهداف بعينها يسعى اليها المجتمع الدولي من خلال ما تبذله المنظمات الدولية والدول بشكل فردي أو جماعي سواء في المجال السياسي أو التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي وبواسطة المعالجات التي تضعها للمشاكل التي تعاني منها الشعوب في المجالات اعلاه. والبحث في مسألة الأمن الدولي بين الميثاق ومفاهيم حماية الانسان بسببين أولاً طبيعته وثانيا العقبات التي تواجهه وثالثا أثره وتأثره بحقوق الانسان التي لها بعدان في الحماية دولي وداخلي.

الأمن الدولي في ميثاق الأمم المتحدة:

[26]:نفس المرجع، ص 324-326.
[27]::عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص327.

يأتي الأمن الدولي في ميثاق الأمم المتحدة مرتبطا بمسألة السلام الدولي الاثنين يشكلان معا هدفا أساسيا في سلم الأهداف المنصوص عليها في الميثاق.وفيما يتعلق بالأمن الدولي فهو أمر لا يمكن تحقيقه ما لم يكن السلم الدولي متحققا في العلاقات الدولية وهو ما توضحه الفقرة 1 من ميثاق 1 عندما قدمت السلم الدولي على الأمن الدولي بإشارتها إلى أن هدف الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين الذي يعني أن أي تهديد أو خرق للسلم يؤدي بنتيجته إلى خرق الأمن الدولي، وتستمر هذه الفقرة في التأكيد على أن السلم هو شرط أساسي لتحقيق الأمن الدولي عندما فرضت على ONU واجب اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم...

فأين هو الأمن الدولي من هذه التدابير وأعمال القمع؟ الجواب أن التركيز على السلم وحفظه وازالة الأسباب التي تهدده يعني وبشكل مباشرة حماية وحفظ الأمن الدولي وذلك وفق تسلسل العبارات التي وردت في الفقرة " هدف الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق هذه الغاية[28].

ويعتمد النظام الشامل للأمن الدولي على مجموعة من المكونات الأساسية في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التعاون الانساني الذي تشكل حقوق الانسان أساساً له بعد أحد المكونات الأساسية له وحل المشكلات الانسانية والتوفير الكامل لهذه الحقوق والحريات الاساسية يتوقف إلى حد كبير على طبيعة علاقات الدول في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية ، أمّا في المجال العسكري وهو ترتبط بالمكون الأوّل ، فان نبذ الحرب من حياة المجتمع الدولي وخاصة الحرب النووية سيؤمن كما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (25 لعام 1981 ولا الحق في الحياة وهذا الحق الأساسي للأفراد والشعوب فمهما كانت حقوق الانسان مهمة وأساسية إلاّ أنّها في حالة الحرب النووية وفناء الحضارة لن يكون لها أي معنى.

ولا تقل مكونات الأمن السياسية أهمية في توفير وضمان حقوق الانسان والمكونات هي احترام حق الشعوب في اختيار طرق واشكال تطورها اتباع الحل السلمي للأزمات والمنازعات الدولية والإقليمية وتدعيم الثقة بين الدول ومكافحة الارهاب، وكل هذا يرتبط بحقوق الانسان وحرياته وبحق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد أحد أهم مبادئ القانون الدولي العام[29].

ويدخل في بناء الأمن الدولي أهمية العوامل الاقتصادية كإلغاء أشكال التفرقة العنصرية الاقتصادية والضغوط الاقتصادي والبحث المشترك لطرق التسوية العادلة للديون واقامة نظام اقتصادي موحد وإعداد مبادئ الاستخدام لجزء من الموارد الناتجة عن خفض الميزانيات العسكرية لمصلحة المجتمع الدولي[30].

---

[28]: أنظر ف 1 م /1 من ميثاق الأمم المتحدة.

[29]:فالديميركارتاشكين، الأمن الدولي وحقوق الانسان. ترجمة. د/علي غالب، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ط:1، 1979 ص،ص ،ص 5و6، 7.

[30]:فالديميركارتاشكين، المرجع السابق ، ص12.

كما يدخل ضمن المكونات المهمة لتحقيق الأمن الدولي القضاء على الانتهاكات الجماعية للحقوق والحريات كأعمال الابادة الجماعية والتمييز العنصري وغيرها من أعمال الاضطهاد العرقي والقومي والديني والتفرقة بين الأفراد على هذا الأساس[31]. وسيستند تنفيد هذه المكونات بالدرجة الأساسية على الأساليب التي تنتجها الأمم المتحدة في العمل المبينة في الميثاق بما تواجهه من عقبات تتمثل في موقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من هذه المكونات.

نشأة جامعة الدول العربية:

نستعرض في هذا المبحث لمحة عامة عن الجامعة العربية من حيث نشأتها ومراحل تشكيلها والخلفيات التاريخية والسياسية لمشروع الميثاق.

تعرف بريطانيا ومن معها من الدول الاستعمارية حق المعرفة أن العرب لا يتقون بهم أبدا ولذلك من طرح أفكارها ظاهرها التقرب وكسب الود ومديد العون أمام مستقبل العرب.

ولابد لنا عند البحث في نشأة جامعة الدول العربية من أن نتعرض للبواعث والدوافع التي كانت تراود أفكار الحكام العرب. أو المفكرين السياسيين والتي كانت لآرائهم أكبر الأثر في اخراج هذه الأفكار إلى حيز الوجود، حيث تم وضع اللبنة الأساسية في هذا الصرح الكبير والجدير بالذكر أن هذه الأفكار لم تعق النضج الكافي إلاّ خلال الحرب العالمية الثانية حيث سعت الدول الاستعمارية الغربية وفي مقدمتها بريطانيا (كما تمت الاشارة إليه) لإيجاد نوع من التوازن في المنطقة وكسب ود العرب بإعطاء عدد من الدول استقلالها الذاتي والوقوف إلى جانبها إذا أراد العرب قيام وحدة عربية فيما بينهم[32].

وقد ظهر ذلك جلياً من خلال الخطابات التي كانت تتم فيما بين الحكومة البريطانية ومستشيريها في المنطقة والمكلفين بدراسة شؤونها، يعرفون عن الخطر الذي يهدد مصالح بريطانيا في المنطقة لأن في اتحاد العرب خطر جسم الأمة العربية، والعمل على سياسة "فرّق ستر".

هذا إضافة إلى موقف هذه الدول الغربية من اتحاد العرب وإلى جانبهم "دولة الحكومة العثمانية" يقول الحصري":[33] "أمّا عن موقف الدول الأجنبية من قيام مثل هذا الاتحاد نرى مثلا فرنسا تبدي لبريطانيا رأيها في الاتجاه الوحدوي العربي وهو خطر جدي وأنها ضد أي اتحاد عربي" ، وكانت تركيا أيضاً تعارض قيام اتحاد عربي". وكما أنّ بريطانيا وقبل بضعة أسابيع من تأسيس جامعة الدول العربية لم تشجع أبدا على

---

[31]:فالديميركارتاشكين،المرجع السابق ، ص31.
[32]:الحصري (خلدون ساطع) ، نقد كتاب تأسيس جامعة الدول العربية، لأحمد جمعة: مجلة المستقبل العربي.العدد:1978/11، ص:179،178.
[33]:الحصري (خلدون ساطع) ، المرجع السابق ص: 179،178.

الاتجاه الغربي لمصر. فقد كتب السير :مايلز لميسون" السفير البريطاني في مصر يقول: :أن اهتمام مصر بالقضايا العربية يجب أن يظل نظريا".[34]

على الرغم من ايمانها (بريطانيا) بعداوة العرب لها وللدول الاستعمارية وأنهم لا يتقون بها، ولكن المصالح والمنافع تلوح أمامها في الأفق وجب السيطرة والنفوذ على منطقة الشرق الأوسط لقمة شهية ، إذا لم تبلعها فقد يأتي غيرها فيستحوذ على المنطقة.

لذلك وازنت الأمور لتأخذ بالكفة الراجحة فوجدت مصالحها تتحقق من خلال موافقتها للعرب على السير في طريق الاتحاد وانشاء منطقة أو منظمة تجمعهم. وهي في نفس الوقت تدرس القضية لتصل إلى المعوقات، والسلبيات التي تعرقل مسيرة الجامعة لتحول دون تحقيق أهدافها المدونة في ميثاقها ولتكون مقرراتها حبرا على ورق، إنها تسعى لكسب صداقة العرب، والوقوف إلى جانبها، من أجل ذلك ينبغي على بريطانيا مسك بزمام المبادرة، فإنها هي الخبيرة بنفسيات العرب. والعارفة بالكيفية التي يتم فيها اشعال نار الاختلافات بين الحكومات العربية ، وفي الوقت نفسه ترتدي لباس المحبة، لتأخذ دور الناصح والخبير العارف بما يعود على العرب من الخير، ولكنها تقوم بتزييف الحقيقة المخفية عن الأنظار[35].

أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية:

إن أي منظمة اقليمية أو دولية سواء كانت حكومية أو غير حكومية فإنها تقوم على مجموعة من المبادئ ويكون لها الأهداف والمبادئ سنقوم بالتطرق اليها وهذا عن طريق المواثيق والمواد المنشودة من طرف الجامعة والمنظمة.

والاهداف هي الغايات والمقاصد التي يراد من الجامعة انجازها وتحقيقها على الصعيد الاقليمي أو القومي أو الدولي. وهذه الأهداف يمكن أن نعرضها من خلال المواثيق التي تعبر عن هذه الأهداف المرجوة.

أهداف جامعة الدول العربية:

ورد النص على أهداف جامعة الدول العربية في ديباجة الميثاق وفي الموارد من (2-5) من الميثاق وبصفة عامة تسعى الجامعة إلى تحقيق الأهداف التالية[36]:

---

[34]: الجبوري (جميل)، نشأة فكرة جامعة الدول العربية: مجلة شؤون العربية، العدد: 25مارس، 1983، ص23.

[35]:الجبوري (جميل)،المرجع السابق ص:28،27.

[36]:علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية: ط، الاردن، دار الصفاء، 2012، ص268.

- **أوّلا: تحقيق التعاون في المسائل السياسية:**

فالقصد من الجامعة العربية بصريح نص المادة الثانية من ميثاقها هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، فعلى الجامعة العربية أن تسهر على تأمين مستقبل الدول العربية وتحقيق أمانيها وآمالها وعلى توجيه جهود هذه الدول إلى ما فيه خير للوطن العربي، أمّا الدول الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى ممّا نص عليه هذا الميثاق فلها أن تعقد فيما بينها من الاتفاقيات ما تشاء، لتحقيق هذه الاغراض خارج نطاق الجامعة[37] .

- **ثانيا: صيانة استقلال الدول الأعضاء:**

ورد هذا الهدف في ديباجة الميثاق والمادة الثانية منه، والغرض منه تنسيق المواقف السياسية العربية أمام المشكلات الدولية، وتعاونها وتضامنها داخل الجامعة العربية وخارجها حتى يؤدي هذا التضامن إلى دعمها واستقلالها في مواجهة الأطماع الأجنبية[38].

- **ثالثا-المحافظة على السلام والأمن العربيين:[39]**

ويمكن استخلاص هذا الهدف من المادتين الخامسة والسادسة من الميثاق[40]. حيث تهدف جامعة الدول العربية إلى صيانة السلم والأمن العربي، ويتم بوسيلتين حل النزاعات بالطرق السلمية وقمع الواقع على احدى الدول الأعضاء:

- **حل النزاعات العربية بالطرق السلمية:**

يلزم ميثاق الجامعة الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات التي قد تنشب بينها، ويميز الميثاق بهذا الشأن بين نوعين من النزاعات، النوع الأول ويختصّ بالنزاعات التي تتعلق باستقلال الدولة وسلامة أراضيها أو سيادتها والتي يخشى مجلس الجامعة منها وقوع حرب بين دولة عضو وبين دولة أخرى عضو في الجامعة أو غير عضو فيها، وفي هذا النوع يمارس المجلس بين المتنازعين دوراً توفيقيا إذ أنه يتوسط لحل النزاع. أمّا النوع الثاني فيتعلق بالنزاعات التي لا تتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ، وفي هذه الحالة إذا وافقت الدول المعنية على عرض النزاع على مجلس الجامعة، فإن المجلس يمارس عندئذ دورا تحكيميا.

---

[37]:محمد عزيز شكري وماجدة حمودي، الوسيط في المنظمات الدولية، النظرية العامة(التنظيم الاقليمي التنظيم التقاعدي، ط5، دمشق، دار الكتاب، 2007، ص242.

[38]:رابح غليم، الموظف الدولي في نطاق جامعة الدول العربية، الجزائر، دار هومة،2004، ص132.

[39]: عبد الحميد د غبار، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة، قراءة في المواقف والقرارات، ط1، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص101.

[40]: محمد عزيز شكيري وماجدة حمودي، المرجع السابق، ص243.

والفارق بين دور المجلس التحكيمي ودوره التوفيقي هو أن قراراته تكون ملزمة حينما يمارس دوره التحكيمي لأن الدول المعنية قد لجأت ملزمة للأطراف حينما يمارس دوره التوفيقي كوسيط[41].

- **قمع العدوان الجانب الاعلامي لتحقيق الأمن العربي:**

تنص المادة السادسة من الميثاق على أنه إذا وقع اعتداء على دولة من الدول الأعضاء أو خشي وقوعه فالدولة المعتدي عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً، ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء. ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى الدول العربية لا يتدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية[42].

- **رابعا- تحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:**

قد نصت المادة الثانية من الميثاق على ضرورة تعاون الدول المشتركة في الجامعة تعاونا وثيقيا بحسب نظم وأحوال كل منها، وذلك في الشؤون التالية:

1- الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والنقد وأمور الزراعة والصناعة[43].
2- شؤون المواصلات، ويدخل في ذلك السكك الحديدية، الطرق، الطيران، الملاحة، البرق والبريد.
3- الشؤون الثقافية.
4- الشؤون الجنسية والجوازات، التأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.
5- الشؤون الاجتماعية.
6- الشؤون الصحية[44] .

- **خامسا- النظر في مصالح البلاد:**

ميثاق الجامعة العربية ينص على أن الجامعة لا تضم إلاّ الدول المستقلة ونظراً لوجود بلدان عربية أخرى خارج نطاقها لأنها كانت في ذلك الوقت لا تزال تحت الاحتلال الأجنبي، ومنه أعطت الدول العربية المستقلة الحق لنفسها في النظر بصفة عامة في شؤون تلك البلدان عن طريق الجامعة بوصفها رمزاً لوحدة الوطن

---

[41]: محمد مرشحة، الوجيز في المنظمات الدولية: حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2010، ص196،195.
[42]: محمد عزيز شكيري وماجدة حمودي، المرجع السابق، ص244.
[43]:رياض صالح أبو العطا، المنظمات الدولية ،ط1، عمان، مكتبة الجامعة، اثراء، 2010، ص388..
[44]:محمد رفيق الطبي، المرجع السابق، ص43.

العربي، وقد ورد في ملحق الميثاق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في الجامعة أن يراعي أماني هذه البلدان وأن يعمل على تحقيقها وبأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ،وألا يدخر جهداً للتعرف على حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها، وبأن يعمل على اصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها[45].

مبادئ جامعة الدول العربية:

مبادئ الجامعة هي الأسس التي تقوم عليها والتي يمكن من خلالها تقييم مسيرتها ومدى نجاحها أو اخفاقها في تحقيق أهدافها، ولقد أشارت ديباجة ونصوص المواد (5،6،8) من الميثاق إلى المبادئ التي تقوم عليها الجامعة فهي[46]:

- **أولا- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء:**

يمكن استخلاص هذا المبدأ بداية من الفقرة الأولى لبروتوكول الاسكندرية التي تنص على أن :يكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدو العربية تمثل فيه الدول المشتركة الجامعة على قدم المساواة". ثم أكدت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق نفس المفهوم عندما نصت "أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت مهما يكن عدد ممثليها". كما جرت ممارسات العمل في الجامعة على ترسيخ هذا المبدأ وذلك بالمساواة في عضوية المجلس واللجان المتخصصة والجان المختلفة والحق في رئاسة المجلس بالتناوب ولكل دولة صوت واحد في كل هذه الآليات[47].

- **ثانيا- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء:[48]**

وقد جاء ذكره في ديباجة ميثاق الجامعة التي تنص على أن هذا المنظم "يقوم على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها كما أن المادة الثانية تنص على أن الغرض من الجامعة هو " توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها... وصيانة استقلالها وسيادتها... " وأن يكون التعاون فيما بين الدول لتحقيق هذه الأهداف " بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها... " كذلك تنص المادة الثامنة على أن "تحترم كل دولة من الدول المشتركة حقوق تلك الدول وتتعهد بألاّ تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام[49].

- **ثالثا- عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وضرورة حل النزاعات العربية بالطرق السلمية:**

---

[45]:رابح غليم ، المرجع السابق، ص132،133.
[46]:علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص271.
[47]:طارق عزت رخاء، المنظمات الدولية المعاصرة: القاهرة، دار النهضة العربية، 2006، ص251.
[48]: كما عبد العزيز ناجي، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي: ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص394.
[49]:محمد السعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة: الاسكندرية، نشأة المعارف ،دون تاريخ، ص276.

جاء النص على عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء في بروتوكول الاسكندرية حيث قرر أنه "لا يجوز على كل حال اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين دولتين من دول الجامعة". كما نصت المادة الخامسة من الميثاق على أنه يمتنع على الأعضاء اللجوء إلى القوة لحل المنازعات التي قد تنشأ بينهم ، وأن عليهم اللجوء إلى الوسائل السلمية وأهمها التحكيم والوساطة. ويسري هذا المبدأ على النزاع الذي ينشأ بين دولة عضو في الجامعة وأخرى غير عضو فيها[50].

- **رابعا- مبدأ المساعدة المتبادلة (الدفاع المشترك):**

حسب ما تنص عليه المادة السادسة من ميثاق الجامعة فإن مجلس الجامعة هو الذي يقرر التدابير اللازمة لدفع العدوان على دولة عضو في الجامعة أو التهديد به، والملاحظ أن الميثاق لا يلزم الدول الأعضاء بتقديم المساعدة مباشرة للدولة ضحية العدوان ولكنه لا يمنعه ، ويشترط الميثاق صدور قرار المجلس في هذه الحالة بالإجماع مع عدم أخذ رأي الدولة المعتدية إن كانت عربية، والميثاق لا يحدد طبيعة التدابير الجماعية التي يلزم على الدول الأعضاء المساعدة بها في حالة ما إذا أقرها مجلس الجامعة العربية[51].

- **خامساً- الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة:**

رغم أن ميثاق جامعة الدول العربية قد سبق ميثاق ONU في الظهور إلاّ أن علم الدول التي شاركت في وضع ميثاق الجامعة بأن هناك ميثاق لهيئة دولية عالمية في مرحلة المخاض وهي هيئة الأمم المتحدة، قد دفعهم إلى النص في المادة الثالثة من ميثاق الجامعة على أنه: "... ويدخل في مهمة المجلس مجلس الجامعة الدول العربية" وكذلك "تقرير وسائل التعاون مع هيئات الدولة التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلم ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية".

ويمكن استخلاص هذا المبدأ الذي لم يذكر صراحة في ميثاق الجامعة من خلال نشاط الجامعة وممارساتها لاختصاصاتها ومن خلال تطور علاقاتها بالمنظمة الدولية أيضا.

فبعد خمس سنوات من اعلان قيام جامعة الدول العربية يتم تدارك هذا النقص في ميثاقها بخصوص "مبدأ الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة" بالإشارة الواضحة أليه في نصوص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، التي وقعتها الدول العربية العضوية بالجامعة في عام 1950م وهذا في المادة الثانية منها[52].

الأمن القومي العربي:

---

[50]:رياض صالح أبو العطاء،المرجع السابق، ص390.
[51]:رابح غليم ، المرجع السابق، ص137.
[52]:طارق عزت رخاالمرجع السابق، ص253.

لقد اقتبست معظم الدراسات التي تحدثت عن الأمن القومي العربي مصطلحاتها ومفاهيمها ومضموناتها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن القومي، وبخاصة باللغتين الفرنسية والإنجليزية لقد أخذت الدراسات العربية باستعمال مصطلح الأمن القومي في مقابل المصطلح بالإنجليزية (National Security)وبالفرنسية(Sécurité National) ،وتنطبق الدراسات والمصطلحات الفرنسية والانجليزية هذه على مجتمعات شكلت ما يسمى الدولة – الأمة أي أن الدولة تضم ضمن حدودها، الأمة كلها، كمثل ما هي عليه الحال في الكثير من الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا واقع يخالفه الوضع العربي لكون الوطن العربي مقسم إلى عدة كيانات سياسية مستقلة هي الدول العربية، والأمة التي تسكن هذا الوطن أمة واحدة معروفة الخصائص والمقومات واللغة والتاريخ والحضارة ولكنها هي الأخرى موزعة على تلك الكيانات السياسية الأمر الذي يضع في عرف البعض الأمن القطري أو الوطني في مواجهة الأمن القومي[53].وعليه:

الأمن القومي: هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

أمّا **الأمن العربي:** هو مجموعة الإجراءات التي تتخذ للمحافظة على أهداف وأمان المنطقة العربية سواء كان في الحاضر أو المستقبل، مع مراعات الأحكام المتاحة وتطويرها واستقلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة[54].

ومن بين أوضح التعريفات التي عرفت الأمن القومي العربي هو ما اقترحته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دراستها عن الأمن العربي ، إذ عرفته على أنه : قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والامكانيات العربية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية الدبلوماسية، آخذة بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والتي تؤثر على الأمن القومي العربي"[55].

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول أهمية المنطقة العربية ودورها، إلاّ أن الابعاد التاريخية والحضارية تؤكد الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة التي تشهد في الفترة الراهنة العديد من التحولات الاستراتيجية ذات الأهمية البالغة، والتي تمثل نتاجا موضوعيا للمتغيرات الجذرية التي طرأت على الساحة الدولية، والتي نجمت بدورها عن انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي حيث ارتبطت المنطقة منذ نهاية العالمية الثانية بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولي.

---

[53]:هيم الكيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، الر باط: الوحدة، العدد(28)، 1987، ص77.

[54]:هيثم الكيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، تونس، مجلة شؤون عربية، 1987، ص57.

[55]:هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي ، دراسة في جانبية السياسي والعسكري، مركز الدراسات العربية من 1996/10/9، القاهرة، ص71-72.

وفي ظل هذه الظروف أصبحت اشكالية الأمن في المنطقة العربية واحدة من أعقد وأصعب الاشكاليات، ليس فقط بسبب دخول المنطقة في بؤرة صراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، أو بسبب انشاء دولة اسرائيل كدولة في المنطقة العربية، ولكن أيضاً بسبب الاختلاف والتباين بين الدول العربية في النظرة إلى الأمن والصراع على الزعامة والتحول إلى استخدام القوة العسكرية بين الدول العربية بعضها بالبعض لتحقيق أهداف سياسية.

جامعة الدول العربية كتكتل دولي ومقارنته مع نظيره الاتحاد الأوربي:

بما أننا درسنا هذه السنة مقياس التكتلات الدولية وجب التنويه إلى أهم تكتلين موجودين على الساحة العالمية ألا وهما "الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

فبالحديث عن جامعة الدول العربية التي تعتبر من أهم التكتلات الوحدوية بين مجموع الأرض التي سكنها العرب منذ عهد دول الخلافة الاسلامية، وينص ميثاق المنظمة على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، من ضمها العلاقات التجارية الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة. ويتخذ هذا التنظيم من مدينة القاهرة مقراً له. أما المجموع الكلي لمساحة الدول الأعضاء في المنطقة فيبلغ نحو 13.602.171 كلم^2 ويزيد عدد المقيمين فيها على 300 مليون ن فقد مرت جامعة الدول العربية بعدة فترات وذلك حسب تسلسل الأحداث الدولية التي جريت منذ 1945 إلى يومنا هذا حيث شهدت الكثير من التجاذبات السياسية، وبرزت لساحة العمل المشترك الكثير من العوائق والمنعصرات، وكان الفشل العربي في جميع الحروب العربية الاسرائيلية السبب الرئيسي في انزياح الكثير من الدول العربية نحو عقد مفاوضات ثنائية مع الدولة العبرية، أفضى البعض منها إلى توقيع اتفاقيات كانت مثار جدل كبير داخل أروقة الجامعة[56].

وعلى الصعيد الاقتصادي أخفقت الجامعة في تأسيس تشارك اقتصادي حقيقي بين أعضائها، وهو ما جعل مجموع التجارة البنية بين الدول الأعضاء لا يصل إلى المعدلات المأمولة بما يصل حد التكامل الاقتصادي العربي الذي ظهر كبارقة أمل بين الدول الأعضاء[57].

وقد لعبت النزاعات الثنائية بين الدول الأعضاء دوراً مركزياً في تعطيل فعالية الجامعة، أضف إلى ذلك أن الكثير من المواقف السلبية أمام مطالبات الجماهير العربية خصوصا في ملف الصراع العربي الاسرائيلي أدت إلى حالة من اليأس، والتملل الشعبي وفقدان الثقة في أن تكون جامعة الدول العربية قادرة على أن تجمع

---

[56]:(التكتلات الوحدوية العربية... في انتظار الريح). صحيفة الوسط البحريتين، العدد 1703، الأحد 6 ماي 2007.

[57]:alwasat news. Com/1703/news/read/230361/1.html.

الدول العربية في تجمع مشابه للاتحاد الأوروبي أو حتى الافريقي على أقل تقدير، وهو ما جعل بعض الدول تدعو وبصراحة إلى انهاء الجامعة وتعليق أعمالها.

مقارنة الاتحاد الأوروبي مع جامعة الدول العربية:

ورغم أن جامعة الدول العربية تم تأسيسها قبل الاتحاد الأوروبي بعقود من الزمن، إلا أن الكثير يرون أن الجامعة العربية فشلت في جمع العرب في اطار واحد، ويلاحظ أي أثر سياسي لمواقفها على أرض الواقع. إذا ما تم مقارنتها بالاتحاد الأوروبي.

ويرى الدكتور رودولف القارح، أستاذ العلوم السياسية في بلجيكا والمستشار لدى الاتحاد الأوروبي، أن الاتحاد الأوروبي نجح نسبياً وأن جامع الدول العربية فشلت بالمطلق، إلاّ أنه يرفض المقارنة بين الهيئتين، وفي السياق يقول القارح: " الموضوع له علاقة بموازين القوى بالهوية العامة للاتحاد وأهدافه. والجامعة العربية تعيش حالة أزمة فعلية، بسبب حالة الأزمة العامة للعالم العربي".

إذ أن الجامعة العربية تعد نتاجاً للمجتمع العربي بشكل عام، وهذا العالم يعيش حسب القارح حالة ضعف وتفكك وتقوقع أحياناً. وليس هناك تفاعل فعلي على الصعيد الدول الأعضاء في الجامعة.

كما أن الأزمات الأخيرة التي عاشها العالم العربي أثرت كثيراً مثل امتلاك العراق والربيع العربي أو ما يعرف بالتحول الديمقراطي في الدول العربية، ناهيك عن قضية أساسية هي قضية فلسطين وتباين الموقف منها، وعدم وجود موقف موحد للدول العربية منها: لكن هناك من يرى بأن ما يوحد العرب أكثر مما يفرقهم ،فهم يتحدثون لغة واحدة ولهم تاريخ مشترك، ومصالح مشتركة كثيرة. إذا ما قورنوا بالأوروبيين، الذين يفتقدون لمثل هذه المقومات، فهم يتحدثون لغات كثيرة وعانوا من قرون من الحروب بين بعضهم البعض. ويقلل المستشار لدى الاتحاد الأوروبي من أهمية هذا الموضوع، ويرى أن المسألة ليست مسألة لعات، فهناك مترجمون يحلون المشكلة، لكن المشكلة نكمن في اللغات السياسية. فنحن العرب نتكلم على الصعيد السياسي بلغات كثيرة لا حصر لها ، ولا أحد يفهم آخر، وهناك فروق هائلة بين اللغة التي تتكلم بها الدول المهيمنة في الخليج وبين دول شمال افريقيا أو في الشرق الأوسط.[58]

وعليه "أعتقد أن سبب نجاح الأوروبيين واخفاق العرب يكمن في: الديمقراطية فمن المعروف أن الاتحاد الأوروبي يطلب من الدول الراغبة في الانضمام إليه شروط قاسية جداً من أهمها ضرورة الالتزام بالديمقراطية وحقوق الانسان وكلنا نعرف أن اسبانيا والبرتغال لم يسمح لهما بالانضمام له إلاّ بعد سقوط

[58]: صاحب المقال فلاح إلياس: الاتحاد الأوروبي نموذجاً من وجه المقارنة مع الجامعة العربية www.dw.com/at
مراجعة عماد غانم وقت دخول الموقع 03/09/2015/ 18H :00

الديكتاتورية الحاكمة في كل منهما وكذلك الشروط القاسية التي اجتازتها دول شرق أوربا للانضمام هذه الخالة معكوسة تمام في التجارب الوحدوية العربية فنجد أن هذه الاتحادات جرت بين أنظمة ديكتاتورية لا تنتمي بأي صورة للديمقراطية، أمّا النقطة الثانية وهي قد بدأت باتفاقية بسيطة لحرية انتقال السلع خصوصاً الحديد والفحم ومن ثم امتدت إلى حرية انتقال البشر وانتقلت للمجالات السياسية بالبرلمان الموحد عكس التجارب العربية التي بدأت شاملة لكل مناحي الحياة بل بدأت اندماجية كما في تجربة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا لذا كان الفشل من نصيبها.

النقطة الموالية: التجربة الأوروبية لم تشهد هيمنة من الدول الكبيرة على الدول الصغيرة بينما في التجربة العربية فأن مصر ابتلعت سوريا أيام ناصر وكذلك السعودية وهيمنتها على مجلس التعاون الخليجي وكذلك هيمنة مصر من قبل والسعودية الآن على جامعة الدول العربية ممّا أفشل التجارب العربية.

أمّا النقطة الأخيرة: الدول الأوروبية الغنية كألمانيا وفرنسا لم تبخل بمديد العون إلى الدول الأقل غنى كاليونان والبرتغال بينما في العالم العربي وجدنا الدول الفقيرة ممّا أدّى إلى تفاوت رهيب بين الدول وأفشل معظم التجارب الوحدوية.

وفي النهاية نأمل أن تستطيع الدول العربية المجتمعة التمكن من اللحاق بالمستقبل وأن تبحث عن عوامل الاتحاد الموجود والكامنة وأن تبتعد قليلاً عن الصداع الذي ملئوا به رؤوسنا وأن اللغة العربية والدين الإسلامي كفيلين بإنجاح هذه التجارب الوحدوية والجامعة[59].

[59] :www.ahewar.org/dehat/show.art.asp؟ aid=92510
مجدي جورج، مقال انترنت، 11:35/29/03/2015

بدأ تطور العلاقات الدولية بتطور نظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وهذا لمرور الانسان على مجموعة من التجارب السابقة منذ القدم إلى يومنا هذا.فالعلاقات الدولية لم تصبح علما أكاديميا إا بعد الحرب العالمية الأولى عند وضع كرسي "ويلسن" حي جامعة ويلز لذلك فإن تعريفاتها مازالت حديثة ومتغيرة حيث يعرّفها 'محمد طه بدوي' بأنها: " العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع" ،وهذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها.[60]

ولكن في الوقت الحاضر لم تعد العلاقات مقتصرة فقط على الدول وإنما دخلت كيانات أخرى إلى المجتمع الدولي، حيث أصبح لها تأثير فاعل مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مثل الشركات متعددة الجنسيات إلى غير ذلك...لهذا أصبح التفاعل بين الدول وأصبح لها تأثير أكبر بكثير من تأثير الدول.

لذلك فإن تعريف العلاقات الدولية يكون :"هي كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية أو غير سياسية من الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي.

هذا ويعتبر الأن القومي العربي جزء من العلاقات الدولية كونه أي الامن القومي العربي يتشكل من مجموعة من الدول العربية ،فحتى العلاقات العربية هي في حد ذاتها علاقات دولية لأنها تجتاز الحدود العربية.

وقبل هذا وجب علينا إعطاء تعريف مبسط للأمن الذي هو قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف ،بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤيدة للعنف. وعليه فإننا نجد ترابطا بين ثلاث عناصر، ألا وهي العلاقات الدولية وكذا المنظمات الدولية إضافة إلى الأمن والأمن القومي ،حيث أضحو يؤثرون جميعا فيما بعضهم.

وعليه ارتأينا أن نقسم خطة الفصل الأول إلى ما يلي:

المبحث الأول: مدخل إلى العلاقات الدولية وتاريخ النشأة

المبحث الثاني: المنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية

المبحث الثالث: الأمن والأمن القومي.

المبحث الأول: مدخل إلى علم العلاقات الدولية والتطور التاريخي

مما لاشك فيه أن العلاقات الدولية وجدت منذ القدم ،أي منذ وجدت المجتمعات الانسانية على وجه البسيطة، فقد كانت الشعوب والمجتمعات البشرية عبارة عن وحدات بشرية متفرقة(عائلات ،عشائر قبائل) ورغم تفرقها هذا فإنها لم تتمكن من العيش في عزلة عن بعضها البعض ،فقد كانت بينها إما تعزيز لروابط الجوار عن طريق التجارة وتبادل السلع والمنافع أو انعدام تلك الروابط عن طريق الحرب والقتال.

وبالرغم من هذا إلا أن العلاقات الدولية بالمفهوم المتعارف عليه الآن لم تنشأ إلا بعد نشوء الدولة بمفهومها الحديث، وبتعبير آخر لم تنشأ العلاقات الدولية إلا بعد مؤتمر واستفاليا سنة 1648م .لكن العلاقات الدولية لم تبرز كعلم أكاديمي إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

---

[60]- محمد طه بدوي ،مدخل إلى عالم العلاقات الدولية ،بيروت ،الدار المصرية للطباعة والنشر ،1971 ،ص

بدأت محاولات دراسة العلاقات الدولية ببدايات متواضعة فرضتها ضرورات واقع السياسة الدولية ،حيث سيطرت الاهتمامات الرسمية بالعلاقات وبالمبادلات والوثائق والمعاهدات الدبلوماسية على الحقل. ولكن أدت التطورات التي شهدتها التفاعلات الدولية من جهة ،وواقع العلوم الاجتماعية واتجاهاتها نحو التخصص والاستقلال عن الحقول الأخرى من جهة أخرى ,إلى تغيير هذه الاهتمامات نحو آفاق أوسع.[61]

و إذا كان مصطلح العلاقات الدولية يتضمن الإشارة إلى العلاقات بين الدول فقط ،فإنه في الواقع أوسع مدى من ذلك بكثير ،ذلك ان المقصود من المصطلح هو رصد كافة الاتصالات بين الدول والحركات الوطنية وحركات الشعوب والأفكار والسلع عبر الحدود الوطنية. وبالتالي فإن هذا الإطار تعتبر الاتصالات بين الأفراد عبر الحدود من بين ما يمكن وصفه بالعلاقات الدولية ،فالأفراد الذين يسافرون عبر الحدود والتجارة التي تنتقل من دولة إلى اخرى ،والبعثات التي يتم تبادلها والمنظمات التي ترعى تلك العلاقات سواء أكانت حكومية أو غير حكومية ،تدخل جميعا في إطار العلاقات الدولية.[62]

وسنعرض في هذا المبحث الأول: مدخل إلى علم العلاقات الدولية والتطور التاريخي

إذ سنتناول فيه:

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للعلاقات الدولية.

المطلب الثاني: تعريف علم العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: صلة العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للعلاقات الدولية

ظهرت العلاقات الدولية كما قلنا سابقا منذ عدة قرون وتزامنت مع الحضارات القديمة التي سجلت حضورا وأعطت بصمة للعالم.

1. العلاقات الدولية في مصر القديمة:

لقد عمرت مصر القديمة ما يقارب ثلاث آلاف عام وضمت في طياتها 3دول :مصر القديمة ،الوسطى ،الحديثة وتعاقب على الحكم فيها ثلاثون أسرة حاكمة .وقد كان لمصر بمختلف مراحل دولتها علاقات خارجية مع جيرانها ،فقد عرفت الجماعات الدولية آنذاك أو الوحدات السياسية إن صح التعبير ،نظام البعثات الدبلوماسية المتمثل في الرسل والمبعوثين ،وكذا الاتفاقيات تقسيم الحدود كما عرفت أيضا أو توازن دولي

---

[61]- أنور محمد فرح ،نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،دراسة السلمانية نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،ط 1 ،2007 ،ص06.

[62] _

تم في منطقة ما يعرف 'بالشرق الأدنى' ،طبقته ثلاث دول هي مصر القديمة والدولة الحديثة والدولة الآشورية ،ناهيك أنها عرفت أيضا اللجوء للوساطة والتحكيم ،وقد كانت السابقة المهمة في تاريخ العلاقات الدولية في العالم القديم هي المعاهدة التي ابرمت في عهد 'رمسيس الثاني' والذي أنهى بها عهدا طويلا من النزاعات مع الحيثيين وقد وقعها مع ملك الحيثين 'خاتسار' وتعرف هذه المعاهدة بـ ' هوزبليت' أو معاهدة اللؤلؤة والاسم الأكثر تداولا لها هو 'معاهدة قادش' وقد وصفها المؤرخون بأنها أول معاهدة دولية من نوعها في تاريخ البشرية. كل هذا يدل على كون أن الحضارة المصرية مارست ما يصلح عليه في زمننا هذا بالعلاقات الدولية ،وقد مارستها من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها مع جيرانها ،وكذا المبعوثين الدوليين ،كما مارست العلاقات الدولية من خلال التجارة.

2. العلاقات الدولية عند الإغريق:

على الرغم من أن العالم اليوناني كان مقسما إلا أنهم أوجدوا قواعد عامة لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بينهم ،كما أنهم عرفوا ومارسوا ارسال السفراء وطبقوا أعراف الحصانة الدبلوماسية بينهم وقواعد حماية الأجانب ،ناهيك على أنهم ابتدعوا طريقة عقد المؤتمرات الإقليمية التي كان يطلق عليها المؤتمرات الآمفكيوتوثية ،والغاية الأساسية من ذلك هي التوصل إلى مبادئ عامة جديدة تحفظ المصالح المشتركة وتلزم الأعضاء بتطبيقها كما تفرض العقوبة على مخالفيها ،ويمكن اعتبار مجلس الآمفكتيون أول شكل من أشكال المنظمات الدولية، ومن هنا نخلص إلى أنه كانت هناك علاقات دولية بين الدويلات الإغريقية فيما بينها وطرف آخر فإنها ترتكز وتقوم على الحرب والقتال بشكل كبير وذلك راجع للتصور الإغريقي الراسخ بأنهم عرق راقي والباقي مجرد برابرة.[63]

3. العلاقات الدولية في الدولة الاسلامية:

لقد اختلف علماء الاسلام في تفسير العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الشعوب التي لم تعتنق الاسلام ،فمنهم من قال إن العلاقات بين الأمة الاسلامية وغيرها من غير الإسلامية لا تقوم إلا على أساس القتال ومنهم من قال أن العلاقات تقوم على السلام ،و أن الإسلام أخذ باستخدام وسائل الإقناع وليس الإكراه ونحن بهذا الصدد إلى جانب الرأي الثاني لأن الاسلام لا يجيز قتل الانسان لمجرد أنه لا يدين بدين الإسلام.[64]

---

[63]- الحسان بوقنطار ،عبد الوهاب معلمي ،العلاقات الدولية ،الدار البيضاء ،دار توبقال ،1988 ،ص09.

[64]- علي عودة العقابي ،العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ ،ليبيا ،دار الجماهيرية ،1996 ،ص42.

ولقد تطورت العلاقات لاحقا بين المسلمين وغيرهم حيث تطورت وسائل الاتصال آنذاك مع المماليك والقبائل. ولم تعد العلاقات بين المسلمين وجيرانهم قاصرة على التجارة ،بل تعدتها إلى نواح اقتضتها ظروف تنفيذ السياسة الجديدة المبنية على السلاح لا على القصر.

وللإسلام باع طويل في عقد المعاهدات والاتفاقيات حيث عقد المسلمون عددا كبيرا من المعاهدات والاتفاقيات. هذا وشهد تاريخ العلاقات الدولية تطورا مهما في عهد الإسلام ويرى الباحثون بأن العلاقات الدولية كانت سائدة منذ الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم – والخلفاء الراشدين.[65] فخطت هذه العلاقات خطوات كبيرة خاصة في العصر العباسي حيث كانت الدبلوماسية تخضع لقواعد دقيقة.

4. العلاقات الدولية من مؤتمر واستفاليا حتى الحرب العالمية الأولى:

معاهدة واستفاليا في الأساس هي معاهدة سلام حيث تعتبر أولى من أسست إلى نظام دولي حديث [66] ،حيث تعد فاتحة جديدة للعلاقات الدولية لأنها جاءت بمبادئ وأفكار جديدة لم تكن معروفة من قبل وتستمر هذه العلاقات والقواعد المنظمة لها في سيرها وتطورها هذا حتى تصطدم بالحرب العالمية الأولى سنة 1913 ،فتنبثق من هذا الصدام أفكار ومبادئ جديدة ترمي إلى توطيدها وتدعيمها وتهيئة نوع من الاستقرار الدائم في المجتمع المدني.

وقد حدثت الكثير من الأحداث الدولية المختلفة التي كان لها وقعها المباشر في التأثير على العلاقات الدولية من بينها: توقيع معاهدة أوتريخيت عام 1713م التي أنهت سلسلة الحروب التي قادتها فرنسا لتوسيع مملكتها على حساب جيرانها دون مراعاة فكرة التوازن الدولي إضافة إلى إعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية 1776م ،وكذلك الثورة الفرنسية سنة 1789م ،وعقد مؤتمر فيينا سنة 1815م لإعادة تنظيم العلاقات السياسية ،وصولا إلى مبدأ الانتداب الاستعماري ،ومؤتمر لاهاي للسلام 1899م – 1907م الذي كان مؤتمرا دوليا حقيقيا اشتركت فيه 44 دولة من بين غالبيتها دول أمريكا اللاتينية ،وهي أول جمعية عمومية لبحث مسائل التعاون الدولي.[67]

ومع مطلع القرن العشرين عرف مجال العلاقات الدولية حركية و ذلك من خلال عدة تحالفات دولية أقامتها الدول الأوروبية ،وقد أدت هذه التحالفات إلى ضرب مبدأ توازن القوى عرض الحائط ،إضافة إلى الصراع الدولي في هذه الفترة فقد ساهمت أسباب خاصة في اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م

---

[65]- الطيب أحمد ،الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية –دراسة حالة العلاقات السودانية القطرية ،1980 ،2000 ،رسالة ماجستير ،جامعة الخرطوم.

[66]- علي العقابي ،العلاقات الدولية –دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات ،ليبيا ،دار الجماهيرية ،1996 ،ص49.

- أنور محمد فرج ،نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،مرجع سابق ،ص 38.

والتي دامت إلى سنة 1918م ،وقد كانت هذه الحرب حربا أوروبية إلى أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية وحولتها إلى حرب عالمية.

5. العلاقات الدولية في عهد عصبة الأمم:

اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى سنة 1914م بين ألمانيا والنمسا والامبراطورية العثمانية وبلغاريا والمجر من جهة وبين دول الحلفاء وفرنسا وانجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة أخرى ،وانتهت بهزيمة المعتدي (الجبهة الأولى) وبفرض خمس معاهدات للصلح على الدول الخمس المنهزمة ،وشكل الحلفاء بعد نهاية مؤتمر فارساي لعام 1919م (مجالس عليا الحلفاء) تعاونها (مؤتمرات للسفراء) وتلتئم بصفة دورية لمتابعة تنفيذها معاهدات السلام ،ولذلك ظلت مؤسسة العلاقات الدولية هامشية حتى نهاية العرب العالمية الأولى ،لكنه بفضل أفكار الرئيس الأمريكي 'ويلسن' أمكن في عام 1919م إنشاء أول منظمة دولية ذات اتجاه عالمي وذات طابع سياسي وهي منظمة 'عصبة الأمم المتحدة' ،يعد انشاؤها نقطة تحول بارزة في تاريخ القانون الدولي والعلاقات الدولية... ، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تنازل الدول عن بعض حقوق السيادة التقليدية ،ووضع القيود على حق اللجوء إلى الحرب لتسوية المنازعات على صعيد العالم من جديد ،وظهور مبدأ الأمن الجماعي.[68]

وقد فشلت عصبة الأمم في تحقيق أهدافها التي أسست من أجلها ،وذلك نتيجة عدم تطابق و توافق مبادئها مع أهداف الدول الكبرى التي كانت لها نزعة استعمارية متنامية ،وقد تفشت العقلية الاستعمارية استنادا إلى مبدأ القوة في العلاقات الدولية ،وقد عرفت هذه الفترة تطور مهم على مستوى العلاقات الدولية ،إذ أسفرت هذه الفترة عن وجود منظمات دولية وغير دولية على مستوى التنظيم الدولي مثل محكمة العدل الدولية الدائمة التي أنشأت سنة 1920م.

ومن هنا يمكننا القول أن ظاهرة المنظمات الدولية من أهم الانجازات التي تحققت في ميدان العلاقات الدولية في فترة عصبة الأمم.

6. العلاقات الدولية في عهد الأمم المتحدة:

إن فشل عصبة الأمم لم يثني من عزيمة الدول على الاستمرار في الاتجاه العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ،وإنما بالعكس أعطاها درسا عميق الأثر ،ورأت هذه المرة أن تعمل على توطيد السلم الذي حاربت

---

[68]- يشرو حمه جان ،تطور القانون الدولي العام في ظل تطور النظام العالمي الجديد ،منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،السلمانية ،2010 ،ص34.

من أجله بوسائل أكثر فعالية ،والانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ،وعلى أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الأمم ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي ،وهذا ما سعى لتحقيقه ميثاق سان فرانسيسكو الذي تم التوقيع عليه في عام 1945م والذي بموجبه يتم تأسيس هيئة الأمم المتحدة التي حلت محل عصبة الأمم المتحدة.[69]

وبتأسيس منظمة الأمم المتحدة تكون العلاقات الدولية قد أخذت منحى جديدا قائما على أساس نبذة القوة وعدم استخدامها أو التلويح بها في العلاقات الدولية ،إلا أن كثيرا من المبادئ والقرارات ظلت حبرا على ورق ،وبكلمة أدق أنها لم تترجم إلى الواقع العملي.

وهكذا فشلت منظمة الأمم المتحدة هي الأخرى في أداء دورها المنطلق من المبادئ والأهداف التي قامت عليها. وبذلك أصبحت العلاقات الدولية تدور حول محورين رئيسيين أحدهما العلاقات الأمريكية السوفييتية أو العلاقات بين الشرق والغرب والآخر بين الشمال والجنوب.[70] فقد كان المحور الأول يتناول قضايا سياسية (فترة الحرب الباردة) أما المنظمات الدولية مثل منظمة العمل التي كانت قد تأسست قبل الحرب العالمية الثانية فقد تم الإبقاء عليها ،وإلى جانب ذلك جرت تحسينات وتعديلات على بعض المنظمات ،مثال ذلك المنظمة الدولية للصحة العالمية التي أصبحت منظمة الصحة العالمية.

المطلب الثاني: تعريف العلاقات الدولية

إن مفهوم العلاقات الدولية مفهوم فضفاض للغاية ،فهو في استخدامه الحديث لا يشمل العلاقات بين الدول فحسب ،بل يشمل أيضا العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول ،مثل الكنائس والمنظمات الحكومية الدولية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي[71] ،كما ترتبط دراسة العلاقات الدولية خاصة بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما، وأعني العلاقات بين الدول نعم ،إن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب وبين الأشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب ،كتبادل المنتجات والخدمات وتداول الأفكار ومجموعة المؤثرات المتقابلة بين أشكال المدينة ومظاهر العطف أو النفور.[72] وكتب 'غريسون كيرك' و 'والتر شارب' في العام 1940م أن العلاقات الدولية تعني :" تلك القواعد الأساسية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية". واعتبر 'هانس مورغنتو' و 'كينيت تومبسون' في عام 1950م أن جوه العلاقات الدولية :"هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع

---

[69]- علي شفيق علي العمر ،العلاقات الدولية في العصر الحديث ،دار النشر المعرفة ،الطبعة 1990-1991 ،ص72.

[70]- علي عودة العقابي ،العلاقات الدولية ،مرجع سابق ،ص62.

[71]- بول ويلكينسن ،العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا ،ترجمة لينى عماد ترغي ،مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة ،مدينة النصر ،ط1 ،2013 ،ص09.

[72]- بيير رينوفان وجان باتيست و وروزيل ،مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ،ترجمة فايزكم نقش ،منشورات عويدات بيروت ،وباريس ،ط3 ،1989 ،ص07.

من أجل القوة بين الدول ذات السيادة" ،في حين يرى 'فيرالي' أن العلاقات الدولية تعالج العلاقات بين الدول فقط ويعرفها: "بالعلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية أعلى منها"[73]. وقد عرّف 'ماكيلاند' في كتابه 'ماهي العلاقات الدولية' الصادر عام 1971م العلاقات الدولية بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف المحيطة بالتفاعلات.

أما 'ريمون آرون' فيعرف العلاقات الدولية بأنها العلاقات ما بين الأمم 'أو' العلاقات ما بين الوحدات السياسية ،ويشدد 'ستانلي هوفمان' على مركزية العلاقات ما بين الوحدات السياسية دون إهمال العناصر غير التابعة للدول التي لها أثر على هذه العلاقات ويعزو العلاقات الدولية الهدف التالي " أنها تدرس العوامل والنشاطات التي تؤثر على السياسة الخارجية وعلى سلطة الوحدات الرئيسة المكونة للعلم ،ويعرفها 'كينزيرايت' بأنها: " العلاقات القائمة ما بين مجموعات سياسية ذات سلطة" مع التركيز على مكانة الدولة القومية ،أما 'دوون فيرى أنها: "العلاقات القائمة ما بين الوحدات السياسية غير مرتكزة على أية نقطة" ويعرفها 'سبيكمان' بأنها العلاقات القائمة ما بين أفراد وجماعات من دول مختلفة ،أما 'كارل دويتش' فقد عرفها من جهته بـ: "العلاقات غير محددة الهوية القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية".[74]

وحسب تعبير 'كولارد' الأستاذ في كلية القانون والسياسة في جامعة بيزانسون "أن دراسة العلاقات الدولية تغطي العلاقات السلمية والحربية بين الدول ،والمنظمات الدولية. وتأثير القوى ذات البعد الدولي ،وجميع المبادلات والنشاطات التي تتعدى حدود الدول"، ويمضي وصف الدراسة العلمية للعلاقات الدولية فيقول بأنها: "تتطلب البحث الإيجابي والشامل للظواهر الدولية ،وتسليط الضياء على الأسباب والعوامل التي تحدد تطورها ،ومحاولة صياغة نظرية واضحة ،أو بعبارة أخرى وضع قواعد سلوكية منتظمة وثابتة، أو قوانين بالمعنى الذي أشار إليه مونتسكيو أي علاقات ضرورية تنبع من طبيعة الأشياء".[75]

ويعرف 'رينولدز' العلاقات الدولية بأنها: "تعنى بدراسة طبيعة وتصريف وآثار علاقات بين أفراد وجماعات ويعملون في مسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى" ،في حين يعرف 'روبيرتو ميسا' علم العلاقات الدولية بأنّه: "هو العلم الذي يدرس المجتمع الدولي الديناميكي والجامد" ،ويعرف 'محمد سامي عبد الحميد' العلاقات الدولية بأنها كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الاقليمية لدولة واحدة.

---

[73]- منصور ميلاد يونس ،مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ،جامعة ناصر ،1991 ،ص7.

[74]- منصور ميلاد يونس ،مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ،مرجع سابق ،ص09.

[75]- منصور ميلاد يونس ،مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ،مرجع سابق ،ص10.

ويؤكد ديروزال على أن العلاقات الدولية تتكون عن طريق العلاقات السياسية لدولة مع دولة ومن تم علاقات مجموعات أو أفراد من جانبي الحدود ،ومظهرها الأول السياسة الخارجية ،وهذه العلاقات السياسية يمكن إقامتها إما في إطار إقليمي وإما على الصعيد الشمولي.

يذهب الباحث الروسي 'كانتمان' إلى أن العلاقات الدولية جملة من العلاقات السياسية الاقتصادية الايديولوجية، الدبلوماسية القانونية والعسكرية فيما بين الدول ،وكذلك العلاقات الاجتماعية الاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع ،والقوى السياسية ،والمنظمات والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي.[76]

هناك من عرّف العلاقات الدولية بأنها علاقات شاملة تشمل الجماعات سواء كانت رسمية أم غير رسمية ،كما تشمل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية ،وعرفها 'مارسيل' في كتابه (سيسيولوجيا العلاقات الدولية) عام 1986م بأن كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها ويمكن وصفها بالعلاقات الدولية ،وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات هذه الدول، كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات (الدبلوماسية ،المفاوضات ،الحرب) ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية (إيديولوجية ،سكانية ،رياضية ،ثقافية).[77]

يرى 'جورج كانان' في كتاب (العلاقات الدولية بين السلم والحرب) بأن دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الدولية ،وهناك أيضا العلاقات غير الرسمية ،فالتجارة والمال تساهم في تطوير الروابط بين الدول وحركة السياحة وطلب العلم وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الدولية ومفهومها ،وحين التحدث عن العلاقات الدولية فالمقصود في الغالب هو العلاقات بين الدول لأنها من تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلم وأن الحكومات لها سلطة تنظيم الأعمال والتجارة واستغلال الثروات والأفكار السياسية وممارسة كافة الأمور التي تتعلق بالشؤون الدولية ،كما تعتبر العلاقات الدولية انعكاسا لعدد كبير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية.[78]

إن العلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط ،وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والصحة و العلم

---

[76]- أنور محمد فرح ،نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،دراسة السلمانية نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،ط 1 ،2007 ،ص06.

[77]- محمد حسن أحمد ،العلاقات الدولية في دار الاسلام ،دمشق دار الثقافة العربية 1996 ،ص12.

[78]- سعد حقي توفيق ،مبادئ العلاقات الدولية ،دمشق ،دار وائل للنشر ،ط3 ،2006 ،ص12.

والفلسفة والثقافة ،مما ارسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية ،وساعد على ظهور مصطلح الدولية لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول ،فالدول لن تقيم علاقات دولية في حالة انعدام الاتصال بينها.[79]

ومن خلال كل هذا نخلص إلى أن تعريف العلاقات الدولية وماهيتها ليست مسألة سهلة كما يتصورها البعض بل هي في غاية الصعوبة والتعقيد ،ولذلك راجع لعدم إعطاء الفقهاء والعلماء في المجال تعريفا واحدا وموحدا لهذا الموضوع.

المطلب الثالث: صلة العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى

كما لا يخفى على الباحثين في المجال يتميز علم العلاقات الدولية بصلة وثيقة بعلوم أخرى أبرزها القانون الدولي والتاريخ السياسي والاقتصادي ،وحتى الرياضة ، والعديد من العلوم الأخرى. ولضيق الوقت فإننا لن نقف على دراسة صلة كل هذه العلوم بعلم العلاقات الدولية ،بل سنختار بعضا منها فقط ،وقد وقع اختيارنا على كل من الدبلوماسية والقانون الدولي والسياسة الخارجية ،وقد اخترت هذه العلوم أو المواد لصلتها الوثيقة بعلم العلاقات الدولية، بل إنها تختلط به أو تتشابه ،كما أنها تسبب لبسا لدى الباحث الذي يخطو أولى خطواته في هذا المجال.

- **العلاقات الدولية والدبلوماسية:**

الدبلوماسية كلمة يونانية الأصل ،وهي مشتقة من اسم "دبلوما" وكانت تعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب السلطة والرؤساء السياسيين للمدن وتمنح حاملها امتيازات معينة ،وقد استخدمها الرومان فيما بعد للإشارة إلى الوثيقة المطلوبة أو المكاتبة التي تطوى ، حيث كانت الوثائق الرسمية لديهم تنسخ على ألواح معدنية تطوى بشكل خاص ،وتعطي بعض الامتيازات لمن يحملها مثل جواز السفر و الاتفاقيات التي كانت تعقد لترتيب العلاقات مع الجاليات أو الجماعات الأجنبية الأخرى.[80]

الدبلوماسية في معناها الشامل هي العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية ،إنها وسيلة الحلفاء للتعاون ،ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة ،فالدول تتواصل وتساوم وتؤثر إحداها في الأخرى وتحل خلافاتها بواسطة الدبلوماسية.[81]

وتتخذ تعريفا بسيطا باعتبارها الطريقة التي تدار بها العلاقات الدولية أحد التعريفات أهمية خاصة للدبلوماسية ودورها فهي "خط الدفاع الأول" وهي الفن والعلم الذي تحاول به الدولة تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية وتفادي الصراع المسلح ،وبهذا المعنى يمكن القول "أن الدبلوماسية تنتهي حين تبدأ الحرب

---

[79]- نفس المرجع المذكور أعلاه ،ص14.

[80]- عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسي ،أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ،عمان المركز العلمي للدراسات السياسية ،2005 ،ص15.

[81]- مارتن غرفتش وتيري أوكلاهان ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،دبي ،مركز الخليج للأبحاث ،ط1 ،2008 ،ص203.

وتبدا حين تنتهي" ،وبهذا المعنى أيضا فإن الدبلوماسية والاستراتيجية هما جوانب مكملة لهذه السياسة وهي فن إدارة العلاقات مع دول اخرى لإنماء المصلحة الوطنية ،ولعل من أقدم التعاريف التي يمكن أن نتذكرها هو القول المشهور للخليفة 'معاوية بن أبي سفيان' "لو كان بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها إذا أرخوها شددتها ،وإن شدوها أرخيتها" ،ففي هذا القول وصف عميق للدبلوماسية والدبلوماسي ،إذ وصفت الدبلوماسية بالدقة والمرونة والأخذ والعطاء للوصول إلى تحقيق الهدف والحرص على استمرار العلاقات وعدم انقطاعها ولو كانت معلقة على شعرة.[82]

إذن أمام شمولية مصطلح العلاقات الدولية أصبح تعبير الدبلوماسية في يومنا الحالي يشكل جزء منه والخاص بالأداء الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول التي هي جزء من العلاقات الدولية.[83]

- **العلاقات الدولية والقانون الدولي:**

إن تطور العلاقات والروابط بين الأفراد والجماعات والدول تاريخيا كان مصاحبا لتطور الأعراف وقواعد ومبادئ كان الغرض منها تنظيم تلك العلاقات ،بمعنى آخر أن علم القانون الدولي قد ظهر كأداة من أجل تنظيم العلاقات بين الدول ،لذلك يعد المجتمع الدولي المجال الأساسي لعمل القانون الدولي ،والعلاقات الدولية هنا تعد العلاقات المنظمة والتي تقوم على قاعدة القانون الدولي وأساسه.[84]

لا يجوز أبدا الخلط بين القانون الدولي والعلاقات الدولية ،فالقانون الدولي هو علم قوانين وليس علم وقائع ،ومهمة القانون هي تحديد القواعد المطبقة على أطراف اللعبة الدولية وتفسيرها والتحقق من احترامها ،كما أن القانون الدولي يوجد في بداية ونهاية العلاقات الدولية ،فهو يأتي في البداية لأن قواعده تحدد الشروط القانونية التي يجب أن تتم وفقا لها العلاقات الدولية. فهو يضع القواعد والمبادئ التي تحدد لأطراف العلاقات الدولية خطوط سيرها (مثلا كيف تعقد المعاهدات – مبادئ المساواة أو عدم التدخل) ،كما أنه يأتي في نهاية العلاقات الدولية ،ولذلك لأنه في إطار قانوني (يتمثل في اتفاق دولي أو قرار دولي) يتم إيجاد الحلول للمشاكل الدولية المطروحة (حدوث نزاع واللجوء إلى القضاء أو التحكيم...)[85].

- **العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:**

إن التعرض لطبيعة العلاقة بين علم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية يقتضي التنبيه إلى التمييز المستقر عند الأنجلوسكسون بين مدلولي لفظتي Politics – Policy وذلك لأن لهذا التمييز دورا مهما في

---

[82]- عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسي ،أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ،مرجع سابق ،ص16-17.

[83]- منصور ميلاد يونس ،مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ،مرجع سابق ،ص17.

[84]-

[85]- منصور ميلاد يونس ،مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ،مرجع سابق ،ص16.

تحديد تلك العلاقات ،لان علم العلاقات الدولية Politics ويعنى بتفسير الظواهر الدولية ومن ثم بالكشف عن الحقيقة الكامنة فيها فحسب. بينما تقع السياسة الخارجية Policy باعتبارها برنامج للعمل في مجال الفن ،ولا يغير من طبيعتها أن يفيدوا واضعوها من علمهم بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج.[86]

السياسة الخارجية هي "مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى" ويقصرها البعض على العلاقات السياسية بين الدول ،ونستنتج من ذلك أن السياسة الخارجية لدولة ما علاقاتها مع دولة أخرى، فدراسة السياسة الخارجية تقتصر على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بعلاقاتها الخارجية وتعاونها الدولي دون ان تشمل العلاقات الدولية بكاملها.[87]

وباختصار لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية كمرادف للعلاقات الدولية ،لأن هذا المصطلح يخص فقط السياسة الخارجية لدولة واحدة ،بينما مصطلح العلاقات الدولية أعم وأشمل.[88]

إن بحث علم العلاقات الدولية في المسائل والظواهر الدولية جعله يلتقي ويتداخل مع بعض العلوم الأخرى التي تتناول جانبا من هذه الظواهر والمسائل ،وفي الكثير من الأحيان يؤدي هذا الالتقاء والتداخل إلى تكوين صورة مشوشة أو مخلوطة وخاطئة لدى من يضع أولى خطواته في البحث في هذا العلم ،وقد عرضنا فيما سبق من هذه الفقرة الوجه الحقيقي لعلم العلاقات الدولية وبين نقط الالتقاء بينه وبين كل من الدبلوماسية والقانون الدولي والسياسة الخارجية.

المبحث الثاني: مدخل إلى المنظمات الدولية

ارتبطت فكرة انشاء المنظمات الدولية بظهور الحاجة إلى تنظيم مجتمع الدول الذي تحول من مجرد مجتمع ينظم مجموعات من الدول إلى مجتمع دولي ،وكان الدافع إلى هذا التحول زيادة حاجة الشعوب والأمم إلى التعاون في شتى المجالات لخدمة الانسانية ،وكان لابد للقانون الدولي التقليدي أن يتطور بدوره ويتحول من قانون ينظم علاقة الدول فيما بينها إلى قانون ينظم المجتمع الدولي في مجموعة بمتغيراته المتلاحقة ،وقد أثمر هذا التطور عن ظهور أشخاص دولية أخرى غير الدول ،بجانب الأخيرة لتنظيم كافة أوجه التعاون المطلوب ،وقد سميت هذه الأشخاص الدولية في المجتمع الدولي بالمنظمات الدولية ،وقد بدأت بدورها بداية مبسطة ثم تطورت حتى أصبح لها الآن من التنظيم والأسس والقواعد ما يشكل فرعا جديدا للقانون الدولي العام سمي قانون التنظيم الدولي.[89]

---

[86]-أنور محمد فرح ،نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،مرجع سابق ،ص65 .

[87]- منصور ميلاد يونس ،مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ،مرجع سابق ،ص17

[88]- منصور ميلاد يونس ،مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ،مرجع سابق ،ص17.

[89]- طارق عزت رخا ،المنظمات الدولية المعاصرة ،القاهرة ،دار النهضة العربية ،2006 ،ص03.

وفيه قسمنا مبحثنا إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الأول: تعريف المنظمة الدولية

لقد اختلف الدارسون للمنظمات الدولية في تحديد مفهوم خاص بها ،فالتعاريف في هذا الصدد عديدة ومتعددة، تأخذ المنظمات الدولية من وجهات معينة.

فهناك من يعرف المنظمة الدولية بانها هيئة تنشؤها مجموعة من الدول بهدف التعاون والتنسيق فيما بينها في مجال واحد أو عدة مجالات ،وتحقق أهدافا مشتركة للدول الأعضاء ،ومهما تعددت المنظمات وتنوعت فإن هناك أهدافا رئيسية مشتركة بين جميع المنظمات تنحصر في أربعة محاور تقريبا ،وهي: التضامن بين الدول ،الأمن والأمن الجماعي ،التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبحث المشكلات ،الاستقرار والتحرير الوطني.[90]

وهناك من يعرفها بأنها تنظيم تتفق مجموعة من الدول بموجب معاهدات على انشائه ومنحه الصلاحيات الخاصة للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة ،والعمل على توثيق أواصر التعاضد والتقارب فيما بينها والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها وأهدافها في المجتمع الدولي.[91]

ويعرفها 'محمد السامي عبد الحميد' بأنها: هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية تتفق مجموعة من الدول على إنشائها كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة.[92]

أما 'علي صادق أبو هيف' يعرفها: "تلك المؤسسات المختلفة التي تنشؤها جماعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع على شأن من الشؤون الدولية المشتركة. في حين ذهب البعض إلى اعتبارها بأنها عبارة عن هياكل مؤسساتية رسمية تتجاوز الحدود القومية، ويتم إنشاؤها بموجب اتفاق متعدد الأطراف بين الدول الأمم ،وهي ترمي إلى تقوية التعاون الدولي في مجالات مثل الأمن والقانون والمسائل الاقتصادية

---

[90]- عاكف يوسف صفوان ،المنظمات الإقليمية والدولية ،القاهرة ،دار الأحمدي للنشر ،ط ،1 ،2004 ،ص05.

[91]- حسين طاهر ،معجم المصطلحات السياسية والدولية

[92]- تونسي بن عامر ،قانون المجتمع الدولي ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1994 ،ص157.

والاجتماعية والدبلوماسية اعتبرها البعض الآخر أنها جهاز أو مؤسسة تنشؤها مجموعة من الدول وتخوّل لها بعض الصلاحيات غالبا ما تكون مستقلة عن صلاحيات الدول الأعضاء.[93]

ويجمع الكثير أن المنظمة الدولية هي هيئة دولية دائمة تضم عدد من الدول ،تتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء تهدف إلى حماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء. ومن جهة أخرى نج تعريف آخر مفاده أن المنظمة الدولية هي هيئة تنشؤها مجموعة من الدول بموجب ميثاق دولي للقيام بمهام واختصاصات يحددها ميثاق إنشائها ،وتكفل لها القدر من التنظيم والاستمرار والشخصية الذاتية المستقلة في حدود اختصاصاتها.

كما تعرف المنظمة الدولية على أنها هي هيئة تتفق مجموعة من الدول على إنشائها للقيام بمجموعة من الأعمال ذات الأهمية المشتركة وتمنحها الدول الأعضاء اختصاصا ذاتيا مستقلا يتكفل ميثاقها ببيانه ،وتحديد أغراضه ومبادئه الأساسية.[94]

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص عناصر المنظمة الدولية وهي ضرورة وجود مجموعة من الأهداف ،بالإضافة عنصر الصفة الدولية للمنظمة وهناك من يضيف عنصر الميثاق.

أولا: الطابع الدولي

الدول كقاعدة عامة وهي التي تقوم بإنشاء المنظمات الدولية ،وتكسب عضويتها وتمثل فيها مندوبين عنها لهم الصفة الرسمية الحكومية ،وهذا ما يميز المنظمات الدولية الحكومية عن المنظمات التي ينشئها الأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة والتي ل تتمتع بوصف الحكومية ،وهي تخضع للقانون الدولي لدولة المنشأ أو القانون الداخلي لعدة دول...

ثانيا: الإرادة الذاتية

حتى يوصف الكيان الذي أنشأته الدول بوصف منظمة دولية ،يجب أن يتمتع هذا الكيان بالإرادة الذاتية المستقلة عن إرادة الدولة المكونة لها ،فرغم أن الدول تشارك بمندوبيها في أعمال المنظمة إلا أن القرارات أو التوصيات أو المواقف التي تصدر من المنظمة وتنسب إلى المنظمة ذاتها وليس إلى الدول المشاركة فيها.

ثالثا: الاستمرار

---

[93]- مبروك غضبان ،المجتمع الدولي ،الأصول والتطور والانحاص ،ج2 ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1994 ،ص498.

[94]- سهيل حسن الفتلاوي ،المنظمات الدولية ،ط1 ،لبنان ،دار الفكر العربي ،2004 ،ص55.

يميز عنصر الاستمرار المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي ،بحيث ينفض الأخير بانتهاء مهمته بالنجاح أو بالفشل حتى ولو استغرقت أعماله سنوات عديدة ،أما المنظمة الدولية فقد أنشأت لتستمر في تحقيق الأهداف المنوطة بها ،والاستمرار هنا لا يعني الدوام الأبدي ،فهذا مخالف لطبيعة الأمور ،وإنما يعني بقاء المنظمة لزمن غير محدد طالما لم يحدث إلغاؤها طبقا لقواعد إنشائها...

رابعا: تحقيق مجموعة من الأهداف

تهدف الدول الأعضاء من إنشائها منظمة دولية ما إلى تخويل هذه المنظمة تحقيق أهداف ومصالح معينة مشتركة تهم كافة الدول الأعضاء...

خامسا: الميثاق

تنشأ المنظمة بموجب وثيقة دولية بين الدول الأعضاء وتمر بمراحل إبرام ونفاذ الاتفاقيات الدولية.[95]

وقد اختلف كذلك فقهاء القانون الدولي في طريقة دراسة تقسيم وتصنيف موحد للمنظمات الدولية ،وهذا باختلاف معايير التصنيف والتي تكون أحيانا معيار العضوية ومعيار السلطات ،ومعيار الاختصاص.

المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

تعتبر ظاهرة الاجتماع المنظم والحر للأشخاص بمبادرة منهم لغير دافع الربح من بين الانجازات الحضارية الكبرى التي تتجاوز بها الأمم والشعوب الروابط الضيقة أو المصالح المباشرة إلى الدفاع عن مثل وقيم إنسانية عالية.

ويمكن القول أن وجود علاقات بين أفراد المجتمع خارج فضاء السلطة والثروة يشكل وسيلة هامة لجعل العلاقات البشرية أكثر ديمقراطية ،ومنذ القديم عبر أحد حكماء اليونان عن اعتبار الشأن العام واجبا إنسانيا بالقول :"نحن ننظر إلى الرجل الذي لا يهتم بالمسائل العامة لا على أنه رجل لا ضرر منه بل على أنه رجل لا نفع منه".[96]

وتعود ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية إلى القرون الوسطى في الخلافة الإسلامية ،وأوروبا ،وكانت غالبا ذات نزعة دينية نقابية حرفية ،ولو تتبعنا مثلا نظم المشافي للقديس يوحنا Order Des Hospitaliers de stjean، الذي أسس في مدينة القدس عام 1098م وانتقل إلى رودس (1522م – 1309م) ثم مالطا حيث أصبح اسمه Order de Malte ،ثم إبعاده عن الجزيرة وحتى عودته في 1998م إلى قلعة في مالطا باتفاق مع حكومتها وقد أصبح له فروع منتشرة في 82 بلدا وخدمات إنسانية في قرابة

---

[95]- طارق عزت رخا ،المنظمات الدولية المعاصرة ،مرجع سابق ،ص04.

[96]- هيثم مناع ،الامعان في حقوق الانسان ،موسوعة عالمية مختصرة ،الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1 ،2000 ،ص473.

160 بلدا ،لا مكننا عبر رصد ما عرفه من متغيرات بنيوية ووظيفية ،تتبع تطور هذا المفهوم في شكل ديني له.[97]

ظهرت المنظمات غير الحكومية منذ أواخر القرن التاسع عشر 19م وبداية القرن العشرين حيث ظهرت أولا في أروبا ثم في أمريكا الشمالية ،وقد ساهم التطور السريع للتبادل و الاتصالات خلال العقود الأخيرة ،في تفعيل وتدعيم دور هذه المنظمات ،كما أن بروز النظام الدولي الجديد أحادي القطبية ذي الطابع الرأسمالي أدى إلى توسيع نشاطات هذه المنظمات[98] ،وللإشارة فإن أول المنظمات غير الحكومية نشأة كان في القرن السابع عشر ،حيث تشير الدراسات إلى قيام الجمعية الدينية سنة 1694م [99]، ثم شاع استخدام هذا المصطلح في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ،بعد أن نضجت العلاقات الرأسمالية .[100]

ولتتبع أشكال أكثر معاصرة نعود إلى الأممية الأولى ،التي شكلت بالفعل أقوى الظواهر الاجتماعية السياسية في القرن الماضي كمبادرة خاصة ذات طابع عمالي راديكالي.

وقد احتل المحامون إلى جانب التجار مكانة هامة في الجمعيات العالمية ،ولو أن مهنة المحاماة كانت تعيش أزمات هامة تتعلق بهويتها ،ودورها في الجهاز القضائي في القرن التاسع عشر.

لقد تطورت ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل هائل في القرن 20 وما يزال هذا التطور يخضع للمركزية الغربية ،ففي جوار عدد محدود في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية نجد تركيزا كبيرا في المدن الغربية حيث تعطي إحصاءات 1984م ،1102 منظمة غير حكومية وبين حكومة في باريس ،911 في بروكسل ،815 في لندن ،622 في نيويورك ،492 في روما ،342 في جنيف و189 في كوبنهاجن.[101]

وبقيت المنظمات الدولية غير الحكومية في تطور إلى ان تم الاعتراف الحقيقي لها في الوجود في ميثاق الأمم المتحدة الذي نص في مادته 71. لذا فمنذ نشأة الأمم المتحدة تزايد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية وذلك راجع إلى أن المادة 71 فتحت المجال أمامها للمشاركة في أشغالها ،بحيث وصل عدد المنظمات التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1945م إلى 41 منظمة غير حكومية، وفي فيفري 2001 كان عدد المنظمات 210 منظمة غير حكومية وازداد عدد طالبي العضوية بسرعة ،خاصة بعد صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1996م

---

[97]- المرجع السابق ،ص476.

[98]- عبد الرحمن لحرش ،المجتمع الدولي ،التطور والأشخاص ،عنابة ،دار العلوم للنشر التوزيع ،2007 ،ص166.

[99]- د/عمر سعد الله وأحمد بن ناصر ،قانون المجتمع الدولي المعاصر ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط3 ،2005 ،ص316.

[100]-د/عمر سعد الله ،المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور ،الجزائر ،دار هومة للطباعة والنشر ،2009 ،ص31-32.

[101]-

،الذي فتح كل الأبواب أمام المنظمات غير الحكومية لطلب العضوية في منظمة الأمم المتحدة[102]،ليصل عدد المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري عام 2004م إلى 2531 منظمة غير حكومية.[103]

وبالتالي أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية في هذه المرحلة ،الوسيلة البديلة عن المؤسسات الحكومية البعيدة عن خدمة المواطن ،كما أصبحت البديل عن دور الحكومات في رفع مستوى الوعي الثقافي ،عن طريق أنشطتها في عقد الندوات وإصدار المجالات وتشجيع أعضائها على المشاركة في الحياة السياسية والثقافية ،وتوعية المواطنين بصورة عامة لحقوقهم وواجباتهم.[104]

المبحث الثالث: الأمن والأمن القومي

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم 'الأمن' وشيوع استخدامه ،فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية ،وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل ،فلا يعد اصطلاح الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية ،كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلا علميا داخل علم السياسة - منفصلا عن علوم الاستراتيجية – تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية ،بدءا من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة ،واختيار أعد الأدوات التحقق العلمي ،وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة 'الأمن الوطني'.

ويعود استخدام مصطلح 'الأمن' إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ،حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب ،وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن ،ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م ،ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم 'الأمن' بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

المفهوم في النظام العربي:

بدأ الفكر السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة ومفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينات ،وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة أو في مراكز الدراسات السياسية ،والتي تحاول تعريف ذلك الأمن ،ولعل من المهم أن نشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع عام 1944م ،وأنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام 1945م ،لم يذكر مصطلح 'الأمن' ،وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة 'الضمان الجماعي'

---

[102]- Antoine Fazano ;les relations internationales ;gualino éditeur ;Paris ;2001 ;P96 .

[103]- G.Cohen .Jonathan et J.F.Flauss ;les organisations non gouvernementales et le droit international des droit de l'homme Bruylant Bruxelles ;2005.P121.

[104] - عمر سعد الله ،المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور ،مرجع سابق ،ص36.

ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضوة في الجامعة ،سواء من دولة خارجية أو دولة أخرى عضوة بها. كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950م ،وقد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع ،ولكنها لم تشر إلى 'الأمن' ،ونصت المادة الثانية منها على ما أطلق عليه 'الضمان الجماعي' ،والذي حث الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلا ،وشكّلت لذلك مجلس الدفاع لعربي المشترك ،والذي يتكون من وزراء الدفاع والخارجية العرب.

كما أنشئت اللجنة العسكرية الدائمة ،والتي تتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية ،هذا ولم تبدأ الجامعة العربية في مناقشة موضوع 'الأمن القومي العربي' إلا في دورة سبتمبر 1992م ،واتخذت بشأنه قرار تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعرض بعدها على مجلس الجامعة.[105]

وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن القومي العربي ،لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية **،وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه..**

"... قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها ،وتنمية القدرات والامكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ،مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية ،آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة ،والإمكانات المتاحة ،والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ،والتي تؤثر على الأمن القومي العربي."

هذا ولم تعرض الدراسة الشاملة عن الأمن القومي العربي على مجلس الجامعة ،كما أن العديد من المفكرين عبّروا عن قصور المفهوم الذي توصلت إليه اللجنة ،حيث اتسم المفهوم بالغموض من جانب ،والخلط بين التعريف والإجراءات من جانب آخر ،ولهذا فإن الورقة أفاضت بعد ذلك في تحديد استراتيجيات العمل الوطني في كافة المجالات ،ولم تحدد اختصاصات تنفيذ ومتابعة أي منها.

في النهاية يمكن القول: إن الفكر السياسي العربي لم ينته بعد إلى صياغة محددة لمفهوم ' الأمن القومي العربي' يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاسها على تصور وأبعاد هذا الأمن ،وإن هذا الموضوع مازال مطروحا للتحليل ومفتوحا للمناقشة رغم كل ما كتب عنه.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مفهوم الامن القومي

---

[105] -WWW .Khayma .com /almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm تاريخ الزيارة 21 :45 :06 à 2015/09/06 .

المطلب الثالث: مفهوم الأمن القومي العربي

المطلب الأول: مفهوم الأمن

يعد مفهوم الأمن من الأمور النسبية المتغيرة التي يتسع ويضيق وفقا لطرق تناوله [106]،ويعرف 'هنري كسنجر الأمن بأنه: "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء نأو هو القدرة على التحرر من تهديد للقيم العليا الفردية والجماعية ،وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل بعيدا(أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية).

وهو مصطلح يعني السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر ،وبحكم الدلالة العامة والشاملة لهذا المعنى ،في كل ظرف وزمان ومكان ،فقد أصبح الأمن المطلب الأول لكل الكائنات الحية ،والهدف المحرك لنشاطاتها والمغير الحاكم لتفاعلاتها ،المتحكم في علاقاتها ،وهو كذلك المطلب الأول (الأمن) لكل جماعة يكونها الأفراد وينتمون إليها ،ليكتسب الأمن في الحياة المجتمعية بعدين (فردي و اجتماعي) ويكون البعد الاجتماعي للأمن هو الأوسع والأشمل ،لأنه وبالضرورة يتضمن البعد الفردي للأمن ويحتويه.

وبظهور الأنظمة السياسية ،وامتداد وظائفها ومسؤولياتها لتشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية وأنشطتها ،فقد اكتسب مفهوم الأمن وتطبيقاته الفردية والاجتماعية مضمونا سياسيا ،سمح لهذه الأنظمة بالعمل بشكل تدريجي ومتواصل ،على إضفاء قيمها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها ،على ذلك المفهوم وتطبيقاته بما ساعد على بلورة المضمون السياسي للأمن وتعميقه وترسيخه ليصبح في النهاية واقعا لا يمكن انكاره ولا تغييره.

وإن من ضرورة الأمن وتقدمه على كل مطلب وحاجة سواه ،من حيث هو شرط لازم وضرورة حيوية للإنسان، أمر لاحظته وأعلنته ليس النصوص البشرية فحسب ،بل وحتى النصوص الدينية ،التي لا تجعل من المطالب الروحية محورها وموضوعها الأول. فالآيات القرآنية الكريمة مثلا ،أكدت مرارا على ضرورة الأمن وأولوياته.

فجاء على لسان ابراهيم عليه السلام في سورة ابراهيم الآية 35 :" و إذ قال ابراهيم ربّ اجعل هذا بلدا آمنا ". وفي سورة البقرة الآية 126 :" وإذ قال ابراهيم ربّ اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات ...".

_106

وفي سورة النحل الآية 112 :" وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون..."

فالأمن لا يعني حماية هذه الحياة وضمان شروط ديمومتها فحسب ،بل هو أيضا الشرط اللازم لتطور الحياة وتقدمها من خلال تامين الحماية والاستمرار والاستقرار للفرد والمجتمع ،ليكون الانسان في ظل الأمن وبواسطته ،قادرا على الإبداع ،وتداول مكونات المعرفة والخبرة وتطويرها وتراكمها وليستطيع التخطيط لمستقبله القريب والبعيد ،وتعيين أهدافه والعمل على تحقيقها.

ولأنّ نقص الأمن أو اختلاله ولو جزئيا ،يمكن أن يتسبب في تعطيل تلك الشروط ،أو ضياع نتائجها الإيجابية، فقد انشغل الإنسان على الدوام بالأمن ،نظريا وعمليا ،وهو ما حدث وسيحدث في كل زمان ومكان ،فقد عالجت الأفكار السياسية الأولى ،ضرورة الأمن للإنسان والمجتمع ،من خلال معالجتها لدواعي قيام لمجتمع السياسي وشروط استقراره ،فكتب 'سن تزو' الصيني في كتابه (فن الحرب) ،شارحا ضرورة الأمن وشروط تحقيقه ،مع تركيزه على الشروط الاستراتيجية العسكرية. وفي الحضارة اليونانية التي اتخذت فيها الأفكار والدراسات السياسية شكلا فلسفيا ،اشترط الفلاسفة اليونانيون لوجود مجتمع متحضر وآمن ،ارتباطه بالإطار السياسي الذي جعل منه (دولة مدينة)، ليكون الإنسان المجتمعي المتحضر الآمن ،هو وحده الإنسان (دولة المدينة) ومواطنها.

وكانت المدارس الفلسفية والقانونية والسياسية في الإمبراطورية الرومانية ،قد أعطت للأمن طابعا عالميا يناسب الطبعة العالمية للدول الإمبراطورية ،فإنها ربطته أيضا بالاستقرار الداخلي لهذه الدول والذي اعتبرته مشروطا باعتمادها نظام حكم مختلط ،يضمن توازن واستقرار عناصرها وأركانها المختلفة ،لتتمتع هذه الدولة بخصائص الاستقرار والاستمرار، وهو ما عالجه 'بوليب' بوضوح كبير.

أما في الحضارة الإسلامية ،وعند قيام الدولة العربية الإسلامية في المدينة المنورة وتوسيعها استلزم تطور المفهوم الأمني الإسلامي ليشمل مهمة نشر الإسلام ،ويكسب طابعا عالميا ناسب الطابع الإنساني العالمي للعقيدة الإسلامية من جهة والطبيعة الإمبراطورية العالمية لدولة الخلافة الإسلامية من جهة ثانية ،وينطبق ذلك أيضا على مفاهيم الأمن في العالم الأوروبي ،بعد اعتناق مجتمعاته وأنظمتها الحاكمة للمسيحية ،ليصبح نشر هذه العقيدة والدفاع عنها ضد اعدائها ،أحد شروط الأمن ومتطلباته في العالم المسيحي الغربي ،بل إنه كان المبرر الذي استندت إليه الحملات الصليبية وانطلقت منه.

ويعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها ،وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.

ويعرف الدكتور 'محمد صالحة' الأمن بأنه: حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذا من الخطر. أو أنه: تخل من وجود تهديد للقيم الرئيسية (سواء كانت قيما تتعلق بالفرد أو المجتمع)

ويعرفه 'شارل سلاينشر' بأنه "يشير إلى قيم الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة ،وهذه القيم هي أهداف الأمن ،ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها.[107]

أما 'بوث' Both و 'ويرلر' Wheeler فيؤكدان على أنه :" لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ،ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر "

أما 'باري بوزان' Barry Buzan فيرى أنه:" في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد".[108]

أما 'هنري كيسنجر' فيعرف الأمن على أنه:" أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".[109]

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي

لقد اقتبست معظم الدراسات التي تحدثت عن الأمن القومي العربي مصطلحاتها ومفاهيمها ومضموناتها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن القومي ،وبخاصة اللغتين الفرنسية والانجليزية ،ولقد أخذت الدراسات العربية باستعمال مصطلح 'الأمن القومي' في مقابل المصطلح بالإنجليزية (National Security) وبالفرنسية (Securité National) وتنطبق الدراسات والمصطلحات الفرنسية والانجليزية هذه على مجتمعات شكلت ما يسمى 'الدولة' – 'الأمة' أي أن الدولة تضم ضمن حدودها الأمة كلها ،كمثل ماهي عليه الحال في فرنسا – انجلترا – إيطاليا – إسبانيا – الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها كثير ،وهذا واقع يخالفه الوضع العربي لكون الوطن العربي مقسم إلى عدة كيانات سياسية مستقلة وهي الدول العربية والأمة التي تسكن هذا الوطن أمة واحدة معروفة الخصائص والمقومات واللغة والتاريخ والحضارة ،ولكنها هي الأخرى موزعة على تلك الكيانات السياسية ،الأمر الذي يضع في عرف البعض الأمن القطري أو الوطني في مواجهة الأمن القومي.[110]

---

[107]- حسين محمد الطاهر ،الأمن القومي العربي ،مدخل نظري ،مجلة الدراسات ،العدد 48 ،صنعاء ،1992 ،ص158.

[108]-Barry Buzan ;people state and fear ;An Agenda For International Security Staties in the poste cold war (Bonlder :LynneRienner publishers ;1991 p18-19.

[109]- رفعت سيد أحمد ،الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان ،دراسة في تطوير المفهوم ،مجلة شؤون عربية ،العدد 33 ،تونس ،1984 ،ص80.

[110]- هيثم الكيلاني ،الأمن القومي وجامعة الدول العربية ،الوحدة (الرباط) ،العدد 28 ،1987 ،ص77.

وهذا الأمن الذي نحن بصد التحدث عنه لابد إذا أردنا معرفة نشأته ،من الإشارة إلى أن هذا المصطلح والدراسات المرتبطة به تبلور أول ما تبلور في الولايات المتحدة الأمريكية ،والتي جاء تطور دراسات الأمن القومي فيها جزءا من تطور أكبر شمل جميع العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، وعلم العلاقات الدولية بصفة خاصة ،ولم يقتصر تطور هذا المفهوم في الولايات المتحدة على الجانب النظري المرتبط بالممارسات العلمية ،بل شمل كذلك الجانب العلمي المتمثل في إنشاء مؤسسات مختصة بالحفاظ على الأمن القومي ،بل لعل الجانب النظري والدراسي جاء كنتيجة للاهتمام الذي أولاه المسؤولون السياسيون لظاهرة الأمن القومي.

إن ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي دعت الولايات المتحدة لتكون سباقة في الاهتمام بشأن الأمن القومي ،حيث صدر عام 1947م قانون الأمن القومي ،وتأسس بمقتضى القانون مجلس الأمن القومي ،واستحداث منصب مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي ،زاد الاهتمام ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من استقطاب دولي صارم ،وبروز أسلحة الدمار الشامل ،الأمر الذي جعل من قضية الأمن القومي أكثر من مجرد هواجس سياسية و أمنية ،بل جعلت منها قضية 'وجود' أو 'لا وجود' وهذا ما أرق أذهان المسؤولين السياسيين في كل بقعة من بقع العالم ،فاحتذت حذو الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام ،ومن هنا جاءت فكرة الأمن القومي العربي والاهتمام بالشأن العربي كقضية أن نكون أو لا نكون نحن العرب[111].

ويتوجب علينا قبل تحديد مفهوم الأمن القومي والوقوف على معناه ،وقبل ذلك يجب علينا أن نعلم أن هذا المصطلح 'مصطلح الأمن القومي' يعاني من الغموض والتشويه الذي تعاني منه جل مصطلحات العلوم الاجتماعية، وأسباب ذلك كثير نذكر منها :[112]

1) الاستخدام المكثف لهذا المفهوم ،وتداوله عبر مختلف قنوات وسائل الإعلام و الاتصال بصورة تجعله يحمل الكثير من المضامين والدلالات المتضاربة والمتناقضة والتي تحمل في الأصل هموم وتطلعات مستخدمي هذا المصطلح.
2) يحمل هذا المصطلح كما يرى البعض ميراث الهيمنة الامبريالية ،ويكاد أن يكون سيئ السمعة لارتباطه تاريخيا بتبرير الحروب الاستعمارية ،والقمع الداخلي باسم الأمن القومي.
3) حاجة المصطلح المتجددة إلى التحديد المستمر حتى تستطيع دراسات الأمن القومي ،أن تستجيب إلى الخصوصيات المتعلقة بأمن الدول والشعوب.
4) تعقد وتشابك العناصر المشكلة للأمن القومية ،تجعل من متابعتها ورصدها أمرا بالغ الصعوبة.

---

[111]- محمد الصوفي ،البناء الحقوقي للنظام العربي ،عناصر من أجل بلورة الأمن القومي العربي ،مجلة الوحدة ،الرباط ،العدد 28 ،1987 ،ص146.
[112]- محمد الصوفي ،المرجع السابق ،ص145.

5) افتقار مصطلح الأمن القومي إلى مفهوم محدد ومتفق عليه بسبب اللجوء إلى التقدير والبعد الذاتي للأمن القومي.

إن هذا الغموض والصعوبات التي تكتنف محاولة تحديد مفهوم الأمن القومي ،لا تعني الوقوف عند حدود مصطلح دون تعريفه ،فالمدرسة القيمية الاستراتيجية التي تنظر إلى الأمن كقيمة مجردة ،وتربطه بقضايا الاستقلال وسيادة الدولة تعرفه على أنهقدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ،وأما المدرسة الاقتصادية فترى في تعريفها للأمن القومي واقع في اتجاهين: الأوّل يرى أن الأمن القومي مرتبط بالموارد الحيوية الاستراتيجية (تأمين موارد الطاقة مثلا) ،الاتجاه الثاني يرى أن التنمية الاقتصادية تشكل جوهر الأمن ،وهو ما ذهب إليه 'روبرت ماكنمارا' (وزير الدفاع الأمريكي الأسبق) ورئيس البنك الدولي في كتاب ألفه عام 1968م أسماه (جوهر الأمن) ،وهو يرى أن الأمن لا يكمن فقط في القوة العسكرية بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي من الداخل ،وفي الدول النامية في العالم أجمع ،ويخلص أن الأمن يعني التنمية

،وفضلا عن تعريف المدرستين القيمية الاستراتيجية والاقتصادية ،فقد أدلى علماء الاجتماع والسياسة وخبراء العلاقات الدولية بأفكارهم وأوردوا عدة تعريفات للأمن القومي محاولة منهم إعطاء معنى واضح لمفهوم المصطلح منها :

وقد عرف الأمن القومي بأنه :"قدرة المجتمع على مواجهة جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحادة والمركبة للعنف".[113]

وقال آخرون بأنه: "تأمين كيان الدولة والتجمع ضد الأخطار التي تشهدها داخليا وخارجيا ،وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق أهدافها والغاية التي تعبر عن الرضى العام في المجتمع".[114]

وقد ذهب البعض إلى تعريف الأمن القومي :"بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية".[115]

كما عرف أيضا بأنه: "مجموعة الوسائل الناجعة ،والقوى المادية والمعنوية ،التي تتوفر لدولة ما لحماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الأخطار الداخلية والخارجية التي تطالها أو تهددها".[116]

---

[113]- ياسين سويد ،كيف يتحقق الأمن القومي العربي ،مجلة الوحدة ،العدد 88 ،1992 ،ص11.

[114]- محمد عوض الهزايمة ،الجديد في القضايا الدولية المعاصرة ،عمان ،2000 ،ص67.

[115]- نبيل خليفة ،فيان الشرق الأوسط وحروب العقد القادم ،مجلة الوحدة ،الرباط ،العدد 76 ،1991 ،ص41.

[116]- ياسين سويد ،المرجع السابق ،ص12.

هذه هي التعريفات العامة للأمن القومي ،وأما ما قيل في تعريف الأمن القومي العربي: "هو قدرة الأمة العربية على

حماية كيانها الذاتي ضد الأخطار الخارجية من أجل ضمان بقائها.[117]

المطلب الثالث: مفهوم الأمن القومي العربي

إن قضايا الأمن في المنطقة العربية كانت ومازالت موضع اهتمام الأقطار العربية في المنطقة، ولأهمية هذا الموضوع سنحاول أن نبين مفهوم الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق ،وثانيا المفهوم الأمريكي لأمن المنطقة.

الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق:

تناول عدد كبير من الباحثين والمفكرين العرب مفهوم الأمن القومي العربي وسنختار تعريفا قوميا نعتقد أنه شامل وكامل وهو الذي قدمه الأستاذ 'أمين هويدي' الذي قال :"إن الأمن القومي العربي هو مجموعة الإجراءات التي يمكن ان تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل ،مع مراعاة الإمكانات المتاحة لتطويرها ،أي استغلال المصادر الذاتية للأمة العربية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا.[118]

ومعنى ذلك أن الأمن القومي العربي هو مشروع شامل وخطة عمل مستديمة ومتطورة ومتغيرة زيادة أو نقصا بدلالة الإمكانات المتاحة والأهداف المرجوة ،وبهذا الفهم فإن الأمن القومي العربي يحتاج إلى قيادة سياسية واعية ومدركة لطبيعة الأخطار التي تهدد الأمة العربية ومستقبلها الحضاري.

إن الواقع والظروف الدولية الحالية تحتم علينا عدم الانتظار طويلا بل يتحتم علينا التطلع إلى مشروع بناء استراتيجية عربية أمنية عاجلة منعا لتفاقم التفتيت السياسي الذي تمارسه الامبريالية الأمريكية من خلال مشروعها الشرق الأوسطية ،وضرورة إيقاف حالة التدهور الحاصلة في المنطقة العربية على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والتنموية ،وهذا يتطلب العمل على وضع استراتيجية شاملة بمنظور قومي بتحديد ه من خلال توجه عربي – قيادي وجماهيري – نحو مشروع الوحدة القومية السياسية وأمن المنطقة العربية عبر تحقيق خطوات وحدوية أساسية تكون مقدمات لأزمة لبدأ عمل منهجي وحدوي وأمني عربي صحيح ومن هذه المقدمات الأساسية والضرورية :[119]

---

[117]- فريق أول محمد فوزي ،واقع الأمن القومي العربي ،مجلة الوحدة ،الرباط ،العدد88 ،1992 ،ص07.

[118]- أمين هويدي ،الأمن القومي المستباح ،مجلة المنابر ،العدد 9 ،1986 ،ص22.

[119]- قاسم العتمة ،الأمن القومي العربي والوحدة القومية ،مجلة الوحدة ،العدد 28 ،يناير ،1987 ،ص48-49.

أ. وحدة السياسة العربية الخارجية:

إن من اهم قضايا الأمن وشروطه الموازنة في العلاقات الدولية بين ضروريات الأمن الخاص و أمن المجاورين إقليميا ودوليا ،وإن ما يحدد السياسة العربية الخارجية هو إمكان مساندتها استراتيجية الأمن القومي بتكوينها ضغطا أو تحويلا حقيقيا في سياسة الدول الأخرى ولصالح الأمن القومي ،وإن ما يعبر عن هذه القوة التحويلية هي أن تتكون السياسة العربية عبر الرؤية الصحيحة والموحدة للأعداء والمصالح.

ب. وحدة السياسة العربية الداخلية:

إن العناية بالأمن القومي العربي تستدعي العناية بالأمن العربي الداخلي الذي يقوم على الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي قطر عربي ،وذلك من خلال تعزيز الديمقراطية الاجتماعية والسياسية ،وتأكد المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار السياسي المركزي ،والعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية من خلال تحقيق التنمية العربية الشاملة والقضاء على الأمية وزيادة وعي الجماهير عبر وضع سياسة تعليمية وتربوية وإعلامية موحدة تخدم الأمة العربية ومستقبلها.[120]

ت. موحدة القيادة العسكرية العربية:

في ظل أوضاع التجزئة الحالية والدفاعات العربية الواهية على الرغم من إمكاناتها الكبيرة لابد من قيام دفاع عربي قومي في إطار استراتيجية أمنية عسكرية قائمة على قاعدة مناطق دفاع إقليمية خاضعة لقيادة عسكرية موحدة من أجل التغلب على المصاعب المادية والموضوعية التي تحول دون المساندة بين تعاون الأقطار العربية في مجال الدفاع العسكري الناجمة عن فقدان القدرة العربية على الحشد العسكري السريع لمواجهة أي خطر يهدد أي قطر أو جبهة عربية.[121]

---

[120]- شفيق السامرائي و آخرون ،الأمن القومي العربي ،الواقع والمستقبل ،منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،بغداد 1988 ،ص67.

[121]- مرجع سابق.

منذ نشأة جامعة الدول العربية في1945 واجهت عديدًا من المخاطر والتهديدات لأمن مجموعة الدول التي تنتمي إليها برباط العضوية، مع العلم إن الجامعة قد نشأت في ذروة الخطر الصهيوني على فلسطين، ولم يتمكن أعضاؤها من درء هذا الخطر عندما أعلنت دولة إسرائيل في1948. ثم تفاقم الخطر لاحقًا وصولاً إلى احتلال إسرائيل لأرض فلسطين بالكامل في عدوان1967 وحتى الآن، ناهيك عن احتلال أراضٍ لعدد من الدول العربية الأخرى، ولا يدل على ضآلة رصيد الإنجاز في الأمن القومي العربي أكثر من مرور أربعين سنة على ذلك العدوان دون أن تنتهي آثاره على الرغم مما قدمه أبناء الأمة من تضحيات وما أبدته الدول العربية من مرونة فائقة لتيسير عملية التسوية السياسية للصراع مع إسرائيل. في مرحلة لاحقة تفاقم الخطر على الأمن القومي العربي بدرجة أكبر اعتبارًا من عقد السبعينات، لأن البيئة العربية بدت منقسمة في قضايا جوهرية كإدارة الصراع العربي-الإسرائيلي، فحدث الخلاف المصري-العربي حول التسوية مع إسرائيل اعتبارًا من1977 ولمدة عقد كامل على الأقل، ثم حدث الخلاف العربي-العربي حول الغزو العراقي للكويت في1990، والذي كان بحد ذاته ضربة في الصميم للأمن القومي العربي سواء لأن التهديد فالعدوان أتى من داخل النظام العربي وليس من خارجه، أو لأن مواجهة ذلك الغزو بدت مستحيلة دون استعانة بقوات أجنبية كان لوجودها على الأرض العربية دلالات سلبية بقدر ما عنت أن العرب غير قادرين على حماية أنفسهم حتى من أنفسهم، وأخيرًا وليس آخرًا مثل الاحتلال الأمريكي للعراق في2003 لحظة تراجع مخيف للأمن القومي العربي عندما عجزت الدول العربية عن وضع القرارات الجيدة التي اتخذتها قمة شرم الشيخ في مطلع مارس/آذار 2003 موضع التنفيذ، وتعاملت بشكل أو بآخر مع النتائج التي ترتبت على احتلال العراق.

المبحث الأول: التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي

المطلب الأول: تحديات التنمية وإخفاق

المطلب الثاني: هشاشة البنى الاقتصادية

المطلب الثالث: ظواهر الأمن المجتمعية

المبحث الثاني: التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي

المطلب الأول: تهديد إسرائيل للأمن القومي العربي

المطلب الثاني: تهديد إثيوبيا للأمن القومي العربي

المطلب الثالث: تهديد تركيا و إيران للأمن القومي العربي

المبحث الثالث: قرارات الجامعة الدولية حيال موضوع الأمن القومي العربي

المطلب الأول: قمة شرم الشيخ السادسة والعشرون لجامعة الدول العربية

المطلب الثاني: الجامعة العربية وصيانة الأمن القومي العربي

المبحث الأول: التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي

تتشابه وتتفاوت التحديات الداخلية في معظم الدول العربية ،كما يبدو ذلك معظم النظم السياسية العربية بأنها تتسم بعدد من السمات السلبية التي أصبحت معروفة ومشخصة بدقة لدى أعداء الأمة العربية أكثر من أبنائها.

وكما قلنا سابقا فإن الأمن القومي العربي هو تأمين كيان الأمة وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية من خلال توفير القدرات اللازمة لمواجهة المخاطر عبر الاتفاق على مصادر التهديد

فالعوامل الداخلية التي تهدد الأمن القومي العربي عديدة ومتنوعة نذكر منها قضايا عدم اندماج الأقليات التي توجد في الكثير من الدول العربية سواء أكانت مشاكل دينية أو عرقية وهذا نتيجة للاستعمار الذي انتهج سياسة فرق تسد. إضافة إلى أزمة الديمقراطية في الأنظمة العربية وكذا عدم استقرار البلاد العربية داخليا ،إضافة إلى هذا أغلب الحكومات العربية لها التبعية لذا نظراتها الغربيين وغياب الحس القومي ،زد على ذلك الخلافات العربية-العربية ،التي أصبحت سمة أو بصمة عربية خالصة [122]،أبرز مثال

---

[122]- طارق مجذوب ،المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في العربية ،دراسة في دبلوماسية المياه ،ط1 ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،1999 ،ص46.

على ذلك أزمات التحول الديمقراطي التي مست مجموعة من البلاد العربية وعدم دعم كل البلدان العرب لبعضها البعض ،إضافة إلى ذلك مشكلة أو أزمة الغذاء في العالم العربي.

❖ **الأمن الغذائي:**

تتعدد تحديات الأمن القومي العربي على مجموعة من التحديات ،نذكر من بينها: تحدي الأمن الغذائي في الوطن العربي :

إن جوهر الأهلية للغذاء الذي طرح في سلسلة كتابات شهيرة أعدها 'أمارتياسن'[123]Amartty Sen عن أسباب المجاعة فهو أن الناس لا يموتون جوعا بالضرورة بسبب نقص الامدادات بالغذاء بل لأنهم لا يملكون هيمنة كافية على الغذاء وإمكانية الحصول عليه.

ويبين هذا المفهوم أن الغذاء الكافي على المستوى الإجمالي لا يعد شرطا كافيا لكي يتمتع كل الناس في المجتمع بقدرة كافية للحصول على الغذاء ،والمفهوم الذي يساعد في تعزيز منهج متكامل لحل إشكالات الغذاء والتغذية هو مفهوم الأمن الغذائي الذي طرحه البنك الدولي وهو حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله.

ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي :

توافر الإمدادات الغذائية واستقرارها .وإمكانية الحصول عليها ،ومن ثم فإن الأمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء.

كما أن تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي قد ميز بين اللأمنالغذائي ،واللأمن الغذائي العابر حيث يعرف اللأمن الغذائي المزمن بأنه غذاء غير كاف بشكل مستمر بسبب العجز الدائم عن تحصيل غذاء كاف ،أما اللأمن الغذائي العابر فيعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي ،وكلا المفهومين قائمان على منظور الأهلية للغذاء في لوحة السياسة الغذائية ،وكلاهما يركزان على وضع الأسرة والأفراد بدلا من التركيز على التجمعات الاقتصادية الشاملة.[124]

أما مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول ،فيمكن أن نميز بين مستويين له ،المطلق والنسبي.

- الأمن الغذائي المطلق فيقصد به انتاج الغذاء داخل

---

[123]- Sen ;A.K (1981)Poverty and Famines ;An Essay on entitlements and Depriviation Oxford ;Clarendon Perss .

[124]- فرانك إيليس ،السياسات الزراعية في البلدان النامية ،ترجمة دابراهيم يحي الشهابي ،منشورات وزراة الثقافة ،سوريا ،دمشق 1997 ،ص426.

- الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مطابق تماما لمفهوم الاكتفاء الذاتي.
- أما الأمن الغذائي النسبي فهو قدرة الدولة ما على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية ،كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام.[125]

وبناء على هذا فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني انتاج كل الحاجات الغذائية محليا ،وإنما تأمين الحاجات الغذائية بالتعاون مع الدول الأخرى من خلال توفير الموارد اللازمة لتأمين هذه الاحتياجات عبر المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية على الدول الأخرى الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية ،الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز الغذائي. واستطاعت الدول العربية المصدرة للنفط سد هذا العجز من خلال تحويل عوائد النفط لاستراد الغذاء ،إلا أن الدول العربية غير المصدرة للنفط كانت معاناتها كبيرة حيث اضطرت إلى تخصيص جزء كبير من دخلها لاستيراد الغذاء ،واستمرت حالة العجز الغذائي في الثمانينات حيث اخذت تتحول إلى تبعية مقلقة وخاصة مع عدم توافر العملات الصعبة لاستيراد الغذاء بالكمية والنوعية المناسبة في بعض الدول العربية.

وأصبح مفهوم الأمن الغذائي جزءا من الأمن الوطني والأمن القومي وخاصة مع مطلع التسعينات عندما واجه العراق حصارا اقتصاديا فرض عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل احتلالها له ،بحيث لم يتمكن العراق من تأمين الغذاء لسكانه في بداية الحصار رغم توافر العملات الصعبة لاستيراده.[126]

وقد ساء الوضع في الدول العربية بسبب معدلات نمو الانتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية ،حيث وصلت إلى مرحلة حرجة ، أولا :تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وتدهور حصة الفرد من الناتج الزراعي في بعض الدول العربية ،ثانيا :وهو نتيجة عن السبب الأول الذي تمثل بتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية لتأمين الغذاء والذي يعكس في تزايد حجم الفجوة الغذائية كميا وقيميا.

❖ مشاكل الحدود ومشكلة المياه:

لقد تمثلت التجزئة التي فرضت على المنطقة العربية في مشاكل الحدود التي أنتجت صراعات وحروبا بالمنطقة.

---

[125]- محمد وليد عبد الدايم ،مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي ،ملفات خاصة 2003 ،موقع الجزيرة نت.

[126]- صبحي القاسم ،الأمن الغذائي ،حاضره ومستقبله ،عمان ،مؤسسة عبد الحميد شومان ،1993 ،ص172.

ولقد أدت مشكلة الصحراء الغربية إلى صراع بين الجزائر والمغرب ولازالت آثاره ماثلة إلى اليوم ،كما أدت حرب الخليج الثانية وكذا الثالثة إلى تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية وكذلك نشير إلى النزاع بين السعودية واليمن على الحدود وكذا مؤخرا مشكلة السعودية مع الحوثيين اليمنيين (عاصفة الحزم) وهناك مشاكل الجزر بين الامارات العربية وإيران وقطر والبحرين ،بالإضافة إلى النزاع القطري السعودي الذي ترى به قطر هيمنة السعودية على شبه الجزيرة العربية.[127] وتشهد المنطقة العربية حروبا أهلية داخلية مثل الحرب الأهلية اللبنانية التي انتهت باتفاق عربي ،وكذا الأزمة السورية الحالية التي مازالت قائمة دون التوصل إلى إيجاد حل حتى جامعة الدول العربية عجزت عن إيجاد الحلول اللازمة لخروج سوريا من أزمتها الحادة ،هذا إضافة كذلك إلى الحرب الأهلية في جنوب السودان والصومال التي أنهت وجود

المطلب الأول: تحديات التنمية وإخفاق مشاريعها

إن الطرح المبني على ضرورة اقتصاد عربي واحد أو حتى عن تكامل اقتصادي عربي [128] أمرا مرغوبا أكثر منه ممارسة عربية ،فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده مظاهر القطرية المتخبطة ،ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل الشامل ،الذي نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات الاقتصادية العربية ،ودون الخوض في هذه المسألة يمكن إبراز العديد من الاشكاليات المتعلقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي والتي تتمثل في:

- التبعية العربية للاقتصاد العالمي ،وبطء عملية التنمية الاقتصادية ،واتخاذها طابعا قطريا.
- غياب التطور الشامل ،وغياب التنسيق التجاري والانتاجي بين هذه الأقطار.
- توظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلى خارج الوطن العربي.[129]
- يعاني الوطن العربي من أزمة حقيقية في مجال أمنه الغذائي ،وتتضخم هذه المشكلة يوما بعد يوم نتيجة الازدياد الكبير في عدد سكان الوطن العربي ،والذي يترافق بتناقص واضح في الانتاج ،ولاسيما المواد الغذائية الضرورية.[130]

حيث تبين الدراسات المتخصصة أن الوطن العربي بجميع أقطاره شهد العقود الثلاثة الأخيرة زيادة كبيرة في الهجرة من الأرياف إلى المدن ،كما أن الأقطار العربية أصبحت مع أوائل السبعينات من أكبر مناطق العالم استيرادا للمنتجات الزراعية ،وأكثرها اعتمادا على الخارج في توفير احتياجات السكان من

---

[127]- أحمد يوسف أحمد ،العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي ،المستقبل العربي ،العدد 179 ،بيروت ،ديسمبر ،1994 ،ص61.

[128]- جامعة الدول العربية الأمانة العامة ،و(آخرون) ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،1990 ،تحرير صندوق النقد العربي ،ص24.

[129]- تشير بعض الاحصاءات إلى ما مزيد عن 800 مليار دولار من أموال العرب موظفة في الخارج ،وأنه بالمقابل كل دولار عربي يستمر داخل الوطن العربي ،يستمر 75 دولار عربية في الخارج ،وهو ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.

[130]- عبد المنعم المشاط ،نظرية الأمن القومي العربي المعاصرة ،القاهرة ،دار الموقف العربي ،ط1 ،1987 ،ص56.

الغذاء (يستثنى من ذلك القطر العربي السوري) الذي زاد انتاجه الكلي للغذاء إلى أكثر من 3 أميال ما بين (1993-1970).[131]

وقد جاء في دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الزراعة لا تزال تعاني من التخلف في كثير من جوانبها ، ويعتبر العالم العربي منطقة العجز الغذائي الأول في العالم.[132]

وعموما فقد لاحظ المجتمعون ،المشاركون في الدورة التاسعة للمؤتمر القومي العربي المنعقد ما بين 15-18 مارس 1999 ،في بيروت لدى استعراض الأوضاع الاقتصادية العربية ،تدهورا في مؤشرات التنمية البشرية ،الذي يعود بشكل رئيسي إلى السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية حرمانا واستمرار تهميش دور المرأة العربية بل وتراجع مكانتها أحيانا وقد ركز المؤتمر على اتساع دائرة الفقر والحرمان وتزايد مؤشرات البطالة في الوقت الذي تؤكد الإحصائيات تصاعد ثروات قلة من المواطنين العرب.[133]

وتعتبر المنطقة العربية من أفقر المناطق كنتاج قومي فالدخل القومي للدول العربية أقل من نصف دخل دولة أوروبية ،مثل :إيطاليا ،رغم الإمكانيات الكبيرة المتوفرة وبصفة خاصة النفط في المنطقة العربية ،وانعدام الخطط التنموية العربية الموحدة[134] ،حيث سيطرت الاهتمامات الاقتصادية القطرية على حساب المصلحة القومية وبرز تدني مستوى التعاون المتبادل بين الدول العربية وارتفاع مستوى الاعتماد على الدول الأجنبية ،مما أدى إلى انعكاسات سلبية على إمكانية قيام بنية اقتصادية قومية ،وإلى تعثر العمل العربي المشترك في الميدان الاقتصادي ،فكانت النتيجة عامل جذب كبير للدول الأخرى للسيطرة عليها والتحكم فيها ،وتمكنت الدول الخارجية من الثروات العربية وأبعاد مظاهر التعامل بين العامل الاقتصادي والوعي الاجتماعي[135]،ولذلك استطاعت هذه الدول التحكم بمسارات التغيير والتنمية في الكثير من الدول العربية وتوجيه السياسة الاقتصادية بما ينسجم مع مخططاتها ،لذلك فقدت الثروات العربية فعاليتها في التحكم والسيطرة الخارجية بدلا من أن تشكل القاعدة القومية لقيام الأمن القومي العربي.

المطلب الثاني: هشاشة البنى الاقتصادية

يمكن تحديد مؤشرات ضعف البنى الاقتصادية كتهديد من خلال النقاط التالية:

أ. الفقر وانخفاض المرتبات ومستوى المعيشة.

---

[131]- السيد البشري ،مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي السوري ،ط1 ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ،1998 ،ص71.

[132]- حسن علي ،الأمن المائي العربي ،حقائق وأرقام ،ط1 ،دار البراق للنشر والتوزيع ،دراسة استراتيجية ،دمشق ،199' ،ص118-119.

[133]- عبد المنعم المشاط ،نظرية الأمن القومي العربي المعاصر ،المرجع نفسه ،ص41-45.

[134]- محمود سعد أبو عامود ،العمل العربي بين الواقع والطموح /مرجع سابق ،ص149.

[135]- منصور الراوي ،التنمية المستقبلية والاعتماد على الذات في الوطن العربي ،شؤون عربية ،عدد 81 مارس 1991 ،ص199 ،وانظر أيضا سلامى السجيني ،الصراع على المياه في الشرق الأوسط ،الدستور ،العدد 645 ،لندن ،1990/07/09 ،ص15.

ب. وجود فوارق كبيرة في الدخل بين الطبقات.

ت. عجز الناتج القومي للدولة عن تلبية حاجيات الأفراد والاستثمار.

ث. مشاكل ارتفاع العمالة في المؤسسات الحكومية والقطاع العام.

ج. زيادة عدد السكان دون زيادة الناتج القومي[136] ،والواقع أن مسألة ' النمو الاقتصادي والسكاني' شكلت خلافات عميقة بين علماء السكان والاقتصاد ،وساد الاعتقاد أن العلاقة بينهما علاقة سلبية[137] ،هذا إضافة إلى أنه يتعين توضيح علاقة النمو السكاني بمسألة الأمن والاستقرار الداخلي ،إذ يرى البعض ان حالة الاضطرابات و اللا أمن هي نتيجة لاختزال التوازن بين متغيرات ثلاثة: السكان ،الموارد والتقدم التكنولوجي. ولضمان الاستقرار الأمني يتوجب ضمان التوازن الذي يمكن التعبير عنه من خلال الصيغة التالية:

السكان +التقدم التكنولوجي= االاستقرار[138]

إذ تشكل هذه العناصر جزءا لا يتجزأ من دراسة العلاقات الدولية في الجامعات الغربية ،وهنا يجب التنويه أنها ذات أهمية كبيرة من ناحية كونها مؤشرات أساسية لدراسة مواضيع الأمن القومي ضمن البيئة الداخلية.

فإذا تم فحص الواقع العربي من خلال بعض المعطيات الواقعية يعتبر ضرورة عملية لتفسير الواقع الاقتصادي العربي ،إذ أنه استنادا إلى ما جاء به التقرير الاقتصادي العربي الموحد فإنه يمكن ذكر بعض الأرقام المعتبرة عن الواقع.

فقد بلغ عدد السكان في عام 2009 في العالم العربي حوالي 340 مليون نسمة بزيادة 8مليون نسمة مقارنة بعام 2008[139] ،كما تؤكد التوقعات أن الزيادة السكانية حتى عام 2025 تتركز بالبلدان النامية التي تعد الدول العربية واحدة منها وهو ما يثير مشكلة الأمن الغذائي[140] التي يبدو أنها المشكلة الأكثر احتمالا بالنسبة للزعماء السياسيين مستقبلا ،والتي بدأت ملامحها تطبع المرحلة الراهنة ،حيث تتركز على زيادة المطلب نظرا لتنامي ندرة الغذاء ،مما يفرض تغيرات أساسية في سياسات السكانية وسياسات الطاقة ،واستخدام الأراضي ،واستعمال المياه وفي الحقيقة في تعريف الأمن القومي العربي[141] وهو الخطر الذي

---

[136]- ودودة بدران ،المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ،القاهرة ،المكتب العربي للمعارف ،2003 ، ص23.

[137]- بول كندي ،الاعداد للقرن الواحد والعشرين ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1990 ،ص53.

[138]- محمد نصر مهنا ،مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي ،الاسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ،2004 ،ص22.

[139]- ودودة بدران ،نفس المرجع ،ص23 ص24.

[140]- بول كندي ،نفس المرجع ،ص55.

[141]- ليستر ،آر براون ،مواجهة احتمال ندرة الغذاء ،أوضاع العالم 1997 ،مرجع سابق ،ص86ص87.

يواجه الدول العربية حاضرا ومستقبلا مما يفرض المزيد من الاهتمام بهذا المجال للأمن القومي العربي على مستوى الدراسات المتخصصة ،وعلى مستوى السياسات بطريقة متجانسة.

نظرا لأهمية العملية في تحقيق الحضور الايجابي للدول العربية على المستوى الاقليمي (المتسم بظهور الأدوار الناشئة) ،وعلى المستوى الدولي (المليء بالمتغيرات الشديدة التأثير خاصة في شقها الاقتصادي. من خلال مواقف واضحة وقرارات حاسمة خاصة إذا تعلق الأمر بالشأن الأمني العربي (القومي) ،وبهذا من منطق أن :'من لا يملك قوته لا يملك قراره'.

وعلى هذا الأساس ولأجل توضيح أفضل للواقع الاقتصادي العربي تم رصد بعض المؤشرات الهامة والتي تفسر جزء من واقع اقتصادي مليء بالإشكالات الأمن الداخلي للدول العربية الذي يشكل جزءا من الأمن الغذائي العربي (القومي) المنشود. حيث يمكن ايجازها في ضوء النقاط التالية:

- تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي [142].
- الفقر [143] حيث تعاني من نسب معتبرة من الفقر ،حيث يمكن تصنيفها إلى 3 مجموعات حسب تقديرات عدد الفقراء إلى عدد السكان.
- البطالة : لكن لا يبدو أنه من غير الممكن للبطالة وحدها أن تشكل سببا كافيا لتهديد الاستقرار والأمن داخل الدولة ،لكن يمكن أن تفعل ذلك بالنسبة للدول (مثل الدول العربية) التي تكون المؤسسات مازالت هشة وضعيفة ،وهو ما يشكل بيئة ملائمة لنشوء الاضطرابات الاجتماعية كالجريمة بأنواعها والإرهاب.
- مشروع السوق الشرق أوسطية: الذي يمكن إيجاز مخاطرة الأمنية من خلال موقف 'شمون بيريز' في مؤتمر رجال الأعمال الاسرائيليين بكلية الهندسة في جامعة حيفا من شهر أكتوبر 1955 حيث عبر فيه عن عمق هشاشة الاقتصاديات العربية التي تشكل فرصا ثمينة بالنسبة لهم ،إذ يقول :"... إن العرب يستوردون كل شيء من السلع الاستهلاكية والمعدات الصناعية بقيمة 80 مليار دولار سنويا أغلبها من الدول العربية ،وهي نفس الأصناف التي تنتج في اسرائيل ،حتى الماء يستوردونه من الخارج.

---

[142]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،مرجع سابق ص29.

[143]- مايكل رينر ،مرجع سابق ،ص240.

- ويمكن أن تنتهزوا هذه الفرصة وتغتنموها حتى تحققوا حلم اسرائيل في السيطرة على مقدرات المنطقة ،إن مهمتكم لا تقل عن الجندي الذي يحمل السلاح دفاعا عن الدولة في مهمة قومية"[144].

المطلب الثالث: ظواهر الأمن المجتمعية

إذا كانت المجتمعات العربية تتسم بتعدد الانقسامات الاجتماعية والثقافية والحرفية فإن امكانات تعرض أمنها للتهديد تصبح أكثر احتمالا ،سواء من طرف القوى الخارجية أو الجماعات المصلحية الداخلية ،من هذا المنطق وإذا تم زيادة عامل التخلف الاقتصادي الشديد فإن أمنها يهدد ذاتيا دونما حاجة لفعل أو عمل خارجي. إذن أصبحت التعريفات الحديثة للأمن تدخل الاعتبارات السابقة في الحسبان[145]. وهو ما يضع الدارس أمام العديد من المظاهر المجتمعية المسببة لحالة اللأمن المجتمعي إذ سيتم التركيز على بعض منها بحسب مقتضيات الدراسة المحدودة:

إحياء النزعة القبلية: حيث تعتبر أحد العوامل الأساسية في طمس الهوية العربية من خلال عدة عوامل نذكر منها: تهييئات توسيع السلطة ،سيادة غير العرب في كثير من فترات التاريخ تحت غطاء الاسلام تارة وبغير تغطية اسلامية تارة أخرى ،وهو ما شكل تحديا للهوية العربية ،زد على ذلك انعكاسات الاستعمار[146]،إذ تعتبر الدول العربية جديدة في الميدان السياسي ومع ذلك هذا لا يعتبر سببا كافيا لتبرير حالة الخمول التي تعيشها الدول العربية ،وهذا ما أدى إلى انتشار كثرة العوامل الاجتماعية كالإرهاب والتطرف حتى الآفات الاجتماعية وإلى غير ذلك من الأمور... لكن هذا لا يمنع من وجود استراتيجية نفوذ تحافظ على الأمن القومي المحلي ثم القومي.

انتشار العنف: الذي أصبح الخاصية البارزة لراهن العالم العربي إذ يعد انعدام الحرية السياسية والديمقراطية والشفافية وغياب العدالة في توزيع الثروات ومصادر الحكم ،إضافة إلى حرمان الشعب من صناعة قراره وسياساته الكبرى من خلال استراتيجيات القمع والظلم وسجن الأحرار[147] ،وهي أسباب لحالة اللأمن المجتمعي.

---

[144]- كمال ساتيلا ،سوق شرق أوسطية ...أم سوق عربية مشتركة التحدي المصيري والحل العربي "في كتاب الأمن العربي :التحديات الراهنة ..والتطلعات المستقبلية ،مرجع سابق ،ص315.

[145]- محمد المليلي ،الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي ،في كتاب 'الأمن العربي ...التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ،مرجع سابق ،ص117.

[146]- عبد الكريم غلاب أزمة المفاهيم وانحراف التفكير ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1998 ،ص40.

[147]- نوال ابراهيم موسى آل يوسف ،الطبيعة السياسية والاجتماعية للميليشات في العالم العربي ،أطروحة دكتوراه ،تخصص العلوم السياسية الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك ،كوبنهاغن ،سبتمبر 2009 ،ص62.

إضافة إلى محاولة الدول الكبرى فرنسا وبريطانيا وخاصة أمريكا واسرائيل وصف كل مقاومة أو انتفاضة على أنها إرهاب ،حيث تتجاهلان الجذور والأسباب وتركزان على المظاهر والنتائج ،بل أكثر من ذلك ،فهي تعتبر الاسلام في حد ذاته تربة خصبة للإسلام ورعايته[148] ،وأصبح العالم العربي في منظورها يتراوح بين ميمين أي انه لا ينتج سوى معادلة واحدة وهي :مقاتل او مهاجر. وهي صورة ذهنية استطاعت القوى الغربية تكريسها من خلال أسلحتها الذكية" ،خاصة التكنولوجيا التي أصبحت عاملا متصاعد التأثير في بيئة العلاقات الدولية ،ورسم الاستراتيجيات المستقبلية خاصة الأمنية ،إزاء كل هذه التحولات يقف الفرد العربي في حالة انتظار غير مبرر ،وانبهار يزيد من تعميق فجوة اللأمن في أبعاده الحديثة.

انقسام العالم المذهبي وتفاقم ظاهرة التمييز بين الفرق الاسلامية ،خاصة بين السنة والشيعة ،وهي ما تسعى إليه قوى المنطقة لتأجيج نار الفتنة المذهبية والتهديد بإمكانية نشوب حرب إسلامية ،كما هو الحال بالنسبة للسعودية والبحرين إيران العراق والكويت .

خطر العمالة الأجنبية: الذي بذأ مع اكتشاف البترول في منطقة الخليج والمغرب العربي الكبير ،وتتجلى هذه الظاهرة من خلال احتمال تأثيرها على انتماء الأجيال الجديدة لمجتمعاتها ،نظرا لكون اللغة والثقافة والدين روابط معنوية تقوي ارتباط الانسان بمجتمعه[149] .فاللغة العربية تعبر عن الهوية وهي الآن تواجه خطر التجاوز بمبررات التطور العلمي والثقافي وهي مبررات واقعية لا يمكن تجاهلها او إغفال أهميتها ،لكن بالمقابل يجب التعامل معها وفق محاذير الخصوصية ، كون أن عنصر اللغة من شانه تقديم نماذج تفكير وعادات ...

عمل الحكومات العربية على إعاقة نمو قدرات الجماهير الشعبية على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها بشكل رشيد[150] ،وهو ما خلق فئة اجتماعية لا تزال قيد التكون من النخب الواعية والمعارضة لهذه المسلوكات الغير ديمقراطية ، لكنها هي الأخرى أصبحت تتهم بالعمالة الأجنبية وحتى بالإرهاب ...هنا يدرك الدارس مدى إسهام النظم التسلطية في تهديد الاستقرار المجتمعي وإحباط أي محاولة للتفكير السليم بالقضايا الاستراتيجية وتفكيكها لضبط الانفلات على المستوى الفكري وعدم تركه عرضة للظروف والتأويلات الغير محادية التي من شأنها التأثير المباشر وغير المباشر على مفهوم الأمن العربي القومي من حيث وجوده أساسا.

المبحث الثاني: التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي

---

[148]- عصام نعمان ،مشروع استراتيجيا للمؤتمر القومي –الإسلامي وبرنامج المرحلي للسنوات الأربع القادمة ،المستقبل العربي ،العدد 321 ،نوفمبر 2005 ،ص194.

[149]- محمد الميلي ،الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي ،مرجع سابق ،ص123.

[150]- نوال ابراهيم موسى آل يوسف ،مرجع سابق ،ص63.

ومن التحديات الخارجية التي يواجهها الوطن العربي التهديدات والتحديات السياسية الأمنية وهي أبرز القضايا المطروحة حاليا على الساحة العربية وتؤثر على العالم العربي في مجموعه كما أن هذا النوع من التحديات لا يمكن لدولة بمفردها مواجهتها أو وضع حلول لها لأنها تستلزم تظافر جهود وإمكانات مجموعة من الدول العربية او كلها لإيجاد سياسة مشتركة بعيدا عن عوامل القطرية و التفرد الذي حظيت به المجموعة الأولى من التحديات. كما ان الحكومات العربية اتخذت موقفا إيجابيا من الحملة الدولية على الإرهاب وشاركت بشكل أو بآخر مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب وسعت في الوقت نفسه على إطلاق العديد من التصريحات التي تميز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال.

ومع نهاية الحرب الباردة ودخول الولايات المتحدة طرفا رئيسيا في عملية السلام في الشرق الأوسط بعد انطلاق "مؤتمر مدريد 1991" ،فإنها بدأت تلوح بورقة الديمقراطية في المنطقة ،باعتبارها الضمان الجديد لمواجهة مخاطر عدم الاستقرار ولم تبتعد أهدافها أيضا عن النفط أو اسرائيل أو مواجهة الخطر الجديد المتمثل في ظهور الحركات الإسلامية الأصولية في المنطقة العربية، وضمان عدم عرقلة عملية السلام ،والتوجه نحو اقرار صيغة شرق أوسطية تدخل إسرائيل طرفا إقليميا مباشرا فيها ويقبل العالم العربي التطبيع وإقامة علاقات سلمية معها.

ومن هذه التحديات الخارجية ، الأمن القومي العربي ،الذي يتعلق بتأثير الولايات المتحدة وإسرائيل على الأمن القومي العربي ،إذ ترفض إسرائيل الاعتراف بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وتستند في هذا الرفض إلى التهرب من الالتزامات المترتبة على هذه الملكية.[151]

ومن التحديات الخارجية الاقتصادية والاجتماعية الديون الخارجية ،حيث يواجه الاقتصاد العربي منذ مطلع التسعينات ضغوطا وتحديات خارجية قوية للغاية ،وذات أبعاد وتأثيرات مباشرة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، وجاءت تلك الضغوط على إثر قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدشين مفهوم 'العولمة' بأبعاده المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،هي أبعاد تسعى في عمومها إلى العمل على هيمنة الولايات المتحدة على مقدرات العالم المتقدم والنامي على حد السواء. وقد فرضت البيئة الدولية الجديدة تحديات على العالم العربي للشروع في إصلاحات مؤسسية واقتصادية لتجنب سلبيات تلك البيئة ،ولجني المنافع المتوقعة من التغيرات الحاصلة ،والمساهمة في دمجها في هذه البيئة التي تسير نحو عولمة التجارة وتحريرها بطريقة تؤدي إلى مثالب في أداء الاقتصاد العربي ،واستنزاف الأموال العربية لصالح العمالة الاجنبية من خلال الهجرة إلى البلدان العربية .

---

[151] - ولاء البحيري ،آفاق الاستراتيجية العربية لمواجهة التحديات والتهديدات ،عدد 36-37 صيف –خريف 2006 ،السنة 11+. WWW.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=242.

المطلب الأول: تهديد إسرائيل للأمن القومي العربي

بعد وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي ،وفي منطقة هامة حيوية تصل بين المشرق العربي ومغربه من أشد ما يهدد الأمن القومي العربي من تحديات وتهديدات. وخطر إسرائيل لا يتوقف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب ،بل في أهداف الحركة الصهيونية ،التوسيعية والعدوانية المهددة عمليا لأقطار الوطن العربي كافة بل الأقطار الإسلامية ،إيران وفي باكستان ،فالمخططات الإسرائيلية لا تتوقف عند حدود إسرائيل الحالية بل تتجاوزها لتشتمل رقعة أوسع من ذلك.

ويمكن أن نضيف إلى التهديدات العسكرية الاسرائيلية المباشرة تلك المشاريع التي تقوم اسرائيل بتنفيذها من أجل تضييق الخناق على الأقطار العربية المحاذية لها مباشرة ،مثل سوريا لبنان والأردن ومصر[152].

ونشير هنا إلى أطماعها بالمياه العربية ،واستيلائها على منابع المياه استراتيجية بعيدة المدى ،إضافة إلى تمتين علاقتها مع تركيا وعقد اتفاقية التعاون المشترك بينهما على الصعيد كافة عسكريا وأمنيا واقتصاديا وسياسيا وهو موضوع يتطلب دراسة منفصلة لضخامته ومخاطره[153] ،و تدعم إسرائيل المشاريع المائية التركية الضخمة على نهر دجلة وفرات ضمن مشروع : "الشرق الأوسطية" الأمر الذي يهدد كلا من سوريا والعراق بكوارث غذائية وزراعية واجتماعية ،كما أنها تعمل منذ فترات ليست قصيرة على تمتين علاقاتها مع إثيوبيا وتنفذ في هذا الإطار مشروعات مائية مشتركة ،كالمساعدة في إقامة سدود مائية على النيل الأزرق لنقل المياه عبر قناة مغطاة أو على ناقلات مائية تجتاز البحر الأحمر وصولا إلى: 'إيلات' مقابل تدعيم مساعدات عسكرية ومالية إلى الحكومة الإثيوبية كما قامت إسرائيل بتمتين علاقاتها العسكرية والأمنية مع إريتيريا بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يعد ذا اهمية استراتيجية خطيرة.[154]

فضلا عن أخطار وتحديات عديدة تهدد الأمن القومي العربي ناشئة من الداخلة وهذا ما يجعلها أشد خطورة على المستقبل العربي ،لأنها ستتحول إلى عوامل ضعف ،من شأنها التهيئة البنيوية للانقضاض الخارجي على الوطن العربي بصورة جماعية أو عبر الاستفراد بكل قطر أو مجموعة على حدى.[155]

---

[152]- رياض ماضي ،سياسة الصهاينة المائية في الأراضي العربية المحتلة ،ط1 ،منشورات وزارة الثقافة السورية ،دمشق ،1990 ص64-65.

[153]- حسام شحاتة ،المياه العربية في دائرة الخطر ،معهد الأرض للدراسات الفلسطينية ،دمشق ،العدد 8اوت 1990 ،ص21.

[154]- فتحي علمي حسين ،المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ،القاهرة ،ط1 ،مكتبة مدلولي ،1991 ،ص87.

[155]- ماجد كيالي ،النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ،مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ،العدد 41 ،معهد الإنماء العربي ،جويلية 1992 ،ص55.

وعليه: تمثل إسرائيل بالنسبة للعرب الحدود المتقدمة للتأثير الغربي بالإضافة إلى سياستها التوسعية التي تهدد النظام العربي ،فقد لعبت دورا كبيرا في توحيد العلاقات العربية – العربية أثناء مرحلة المد القومي باعتبارها دولة خارجية وعدوا يهدد الدول العربية جميعها مما أدى إلى توحيد المواقف العربية إزاءها.

وكذلك لعبت دورا في توسيع دائرة الخلافات العربية في مرحلة الانكماش القومي من خلال وسائل احتمال تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي وكانت ردود الأفعال على اتفاقية 'كامب ديفيد' تعكس مدى تأثير إسرائيل في العلاقات العربية.[156]

أما بخصوص التحالفات العربية فقد كان دور إسرائيل ثانويا في تشكيل هذه التحالفات رغم خطورة هذه التحالفات عليها وتبرز ردود أفعالها إذا ما ثبت خطورة فعالية التحالفات العربية ،مما يظهر بوضوح الحساسية الإسرائيلية اتجاهها.

وتأثير إسرائيل على الأمن القومي العربي من خلال النظام العربي يتلخص فيما يلي:

1. تصفية المقاومة الفلسطينية.
2. استنزاف الطاقة العربية من خلال عملية التسليح والدفاع وذلك في إطار متطلبات الصراع العربي – الإسرائيلي.
3. تحجيم عملية التطور التكنولوجي في حدود معينة ويظهر ذلك واضحا من خلال القصف الاسرائيلي للمفاعل النووي العراقي.
4. تشجيع الحركات الانفصالية للدول العربية (جنوب السودان – الأكراد) وتهدف إسرائيل والدول التي أنشأتها ودعمتها إلى إدماجها في المنطقة مع الدول العربية كون ذلك يؤدي إلى إضفاء الصفة الطبيعية على علاقاتها مع دول الجوار العربي – الإسلامية وبهيئة شبكة من المصالح المتبادلة مما يؤدي إلى قيام منظومة إقليمية على أسس جغرافية واقتصادية تتجاوز حقيقة الثقافة والتاريخ ،وبذلك تزيد من عناصر قوتها لتطور إمكاناتها الاقتصادية والتجارية ،بسبب المجال الحيوي للشرق الأوسط ،وهذا يخدم مصالح الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من الناحيتين العسكرية والاقتصادية ،فوجود إسرائيل يشكل مصلحة استراتيجية لها خصوصية في تجزئة المنطقة وضمان استمرار السيطرة عليها واستغلال ثرواتها الطبيعية لتحقق المصالح الحيوية الغربية ،وتعد مصدرا مهما لإشغال الدول العربية بمشكلة داخلية تتمثل في الحروب مع إسرائيل من جهة واللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى

---

[156]- ستيفن قرين ،الانحياز علاقة أمريكا بإسرائيل ،الدراسات الفلسطينية ،نفوسية ،1985 ،ص107 ،وانظر أيضا المقدم الهيكل الأيوبي ،خطر الآبار في قاعدة الاستراتيجية الاسرائيلية ،مجلة الشؤون الفلسطينية ،العدد 14 ،1972 ،ص44.

وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى إعاقة الدول العربية عند بلورة خطط وبرامج للتقدم والتطور في مختلف المجالات.

إن الوصف الدقيق لإسرائيل وعلاقتها بالنظام الإقليمي العربي يتمثل في أنها تشكل دخيلا على هذا النظام ،حتى وإن كان هامشيا من حيث حجم تفاعلاتها مع أطراف هذا النظام ،إلا أنها تسعى إلى أن تصبح فاعلا هاما يحدد جدول أعمال النظام العربي ونسق اولوياته ،إذ يتمثل دورها كدخيل في محاولة الدفع بعوامل التنافر لكي تضعف من الاتجاهات التكاملية في هذا النظام ،وتستهدف كذلك إثارة المشكلات الخاصة بالتكامل القومي وتحاول التحالف مع بعض الأوليات العرقية والقومية والدينية ،توطئة لخلق شقاق وتجزئة على المستويين القطري والقومي.[157]

ويعتبر احتلال الأراضي العربية وخاصة فلسطين وتقسيمها لسبب محض مصادفة بل هو خطة مدروسة لتقويض النظام العربي من داخله وقد حاول المستعمرون الغربيون تقويض النظام العربي ،ونجحوا في رسم الحدود وخلقوا إسرائيل لتتابع هذه المهمة.[158]

وتقوم الاستراتيجية الإسرائيلية على:

1. تحقيق التفوق العسكري المطلق على اعضاء النظام الإقليمي العربي.
2. التوسع واحتلال اراضي عربية جديدة تحت شتى الذرائع والوسائل والحجج.
3. تشجيع ودعم الطائفية والاقليات والحركات الانفصالية في النظام الإقليمي العربي وأمثلة كثيرة منها دعم ما يسمى بجيش جنوب لبنان للسيطرة والإبقاء على جنوب لبنان محتلا من قبل إسرائيل تحت اسم الشريط الآمن ،وما تقوم به اسرائيل من دعم حركة الانفصال والتمرد في جنوب السودان ودعم الأكراد في شمال العراق.

إن الفيصل الحقيقي في اعتبار اسرائيل المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي العربي يعود أيضا إلى تنامي قدرات النووية الاسرائيلية خير دليل على خطورة تهديد إسرائيل للنظام الإقليمي العربي ما كتبه ساستها أنفسهم فقد صرح 'أوديد فيون' مستشار الوزير الإسرائيلي 'آرييل شارون' الذي يقول: "تستهدف إسرائيل الأمة العربية في كيانها البشري السيسيولوجي وليس فقط في أرضها وسيادتها فهي تزيد تفتيت أقطار هذه الامة طائفي ومذهبيا إلى دويلات متنافرة فيما بينها ،لتبقى جميعا تحت السطوة الإسرائيلية"[159].

---

[157]- للمزيد انظر :حامد عبد الله الربيع ،نظرية الامن القومي العربي ،مرجع سابق ،ص42،67.

[158]- فيصل الرفوع ،النظام الإقليمي العربي مرحلة ما بعد عام 1967 ،عمان ،الجامعة الأردنية ،مركز الدراسات ،بدون تاريخ ،ص87.

[159]- سمو الأمير الحسن بن طلال ،كلمة في افتتاح الهيئة العامة في منتدى الفكر العربي المنعقد في عمان ،بتاريخ 12-22 أفريل 1986.

المطلب الثاني: التهديد الإيراني والتركي للأمن القومي العربي:

بداية بالتهديد التركي فقد نقلت الحرب العراقية الإيرانية التحدي والتهديد من دولة الجوار وإيران إلى النظام الإقليمي العربي من طور الاحتمال إلى حيّز الواقع بكل معطياته وأحكامه القاهرة ،فلقد كان الطابع العام للسياسة الإيرانية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تسيطر عليه روح الصراع ضد القومية العربية.

واستمر هذا الصراع يتخذ أبعادا عدائية صريحة خلال حكم الشاه السابق ،فقد تجلت أطماع إيران في وقت مبكر حين احتلت (عربستان) من العراق وأطلقت عليه (خورستان) عام 1925م وهو إقليم ترجع أهميته إلى أنه يوجد به أكثر من 2/3 النفط الإيراني.[160] وظلت إيران تعتبر البحرين خلال فترة الانتداب البريطاني جزءا من أراضيها لدرجة أنها أعلنت في اكتوبر 1957م أن البحرين هي المديرية الرابعة عشر من إيران وخصصت لها مقعدين في مجلس النواب الإيراني ،كما قامت إيران باحتلال الجزر العربية (طنب الكبرى) و (طنب الصغرى) و (أبو موسى) التي كانت تابعة لإمارتي رأس الخيمة والشارقة.[161]

وبتقديري أن ما يمكن اعتباره تهديدا استراتيجيا للنظام الاقليمي العربي هو سلاح الايديولوجيا الذي تتاجر به إيران ،واجتياح لبنان مذهبيا بواسطة أحزاب سياسية موالية لإيران 'كحزب الله' وهي إحدى وجهات التدخل في الكيانات العربية من داخلها وليس من خارجه. حيث ترى الثورة الإسلامية في إيران أنها تعتبر نفسها التيار المرجعي للنظام الإسلامي والذي يمتد خارج حدود إيران لجميع الأقطار الإسلامية وعلى الأخص العربية.

فالخلاصة أن عوامل التباين بين الدول العربية وإيران تشمل مختلف عناصر العلاقات بين الدول مشاكل جغرافية وسياسية ومياه واختلاف إيديولوجي وصراع قومي واختلاف في علاقات القوة وتنافس في المصالح ،الأمر الذي يبدو معه التوصل إلى مستوى معين ،من التعاون بين الطرفين أمرا صعبا خصوصا ،إذ عرفنا بأن مصالح اقتصادية حقيقية ولا تبادل مهم من أي نوع قائم بين الطرفين ،وإذا كان لابد من الإشارة إلى التحالف بين سوريا وإيران فهو كما يقال تحالف ضد الطبيعة ليس هناك ما يبرره سوى التناقض مع العراق.[162]

أما في الجانب التركي فإنها تشكل تهديدا جديا للأمن القومي العربي بصورة ملحوظة لكنها أقل من التهديد بين إسرائيليين والإيرانيين للنظام الامني العربي إذ أن بين العرب والأتراك حسابات قديمة ،فملف

---

[160]- يحي رجب ،الاحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،عدد 62 ،عام 1984م ،ص54.

[161]- أمين النفوري ،الحرب العراقية الإيرانية ،مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ،العدد 01 ،تموز 1981م ،ص235.

[162]- عبد الله نقرش ،ندوة تأسيس نظام عربي جديد استراتيجية التعامل مع الجوار الجغرافي ،تونس 10-22 ،أفريل 1912م عمان ،منتدى الفكر العربي ،شباط 199م ،ص22. ولتفاصيل أكثر :أنظر أيضا شبور معن ،العلاقات بين العروبة والإسلام ،إشكالية التكامل والتمايز ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 183 ،أيار 1993م ،ص52.

السيادة على لواء الاسكندون الذي اقتطعته وضمته إلى أراضيها وتهجير العرب في هذا اللواء حيث أصبح مشكلة تتعلق بالحق التاريخي وحقوق السيادة ،أكثر منها مشكلة ديمقراطية ،وحاولت تركيا أن تلعب دورا بالغ الخطورة في نطاق المهام الموكلة إليها من قبل الغرب ،حيث حاولت خلق نظام إقليمي موازي، ألا وهو حلف بغداد الذي كانت فيه عضوا فعالا ونشطا ولابد من الإشارة إلى مشكلة المياه التي هي أهم قضية تثيرها تركيا في وجه النظام الأمني العربي ،وذلك نتيجة غياب أي اتفاق بين تركيا والعراق وسوريا يحدد نصيب كل منها.

وتبدو خطورة المشكلة في وجود السدود لاحتجاز وتخزين المياه واستخدامها في ري جنوب شرق تركيا المعروفة باسم 'الأناضول' وتحكمها الكامل في كمية المياه المتدفقة إلى كل من سوريا والعراق ،مما يعيد بيد تركيا ورقة ضغط شديدة التأثير في مواجهة هذين البلدين العربيين ،وهو ما بدت مؤشراته العملية في القرار التركي بوقف عملية تدفق المياه في نهر الفرات لمدة شهر كامل بدءا من 13 كانون الثاني 1990م لملء خلف سد أتاتورك.[163]

ولابد من الإقرار أنه منذ اعتراف تركيا بإسرائيل في مارس 1949م وانضمامها إلى الحلف الأطلسي (nato) عام 1952م كان دليلا قاطعا على تغيير موقف تركيا من القضايا العربية ،كما لا يخفى على أحد ان هناك توترا مابين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة تركيا ومن جهة أخرى بسبب اعتقاد تركيا ان المنظمات الفلسطينية والسورية تتبنى بعض المنظمات الأرمينية التي تقوم بأعمال عنف وإرهاب داخل تركيا ،ولقد سمحت تركيا مؤخرا نتيجة ارتباطها بحلف (Nato) الذي دخلته عام 1952م بالهجوم الأمريكي الأطلسي على العراق من قاعدة INGIRILK في أراضيها في أزمة الخليج الثانية والحرب الأمريكية على العراق والتي أدت إلى احتلاله ،وبهذا شكلت خطرا جديا على أمن النظام الإقليمي العراقي.

اعتقدت أن دول الجوار الجغرافي لكل منها تناقضاتها كما رأينا مع أحد أطراف النظام الإقليمي أو عدة أطراف ،وبالتالي سيلبي كل منها لعمل تحالف غير مكتوب لمحاصرة النظام الإقليمي العربي.

لابد من الاعتراف أن دول الجوار الجغرافي الثلاث (تركيا وإيران وإثيوبيا) بالإضافة إلى إسرائيل هي مراكز جذب للخارج تستهدف الوطن العربي لتمزيقه و قد يكون هذا هو الدور التاريخي لهذه الدول في علاقتها مع العرب ،وقد يكون بفعل مساهمة هذه الدول بالإضافة لأسباب أخرى تم وضع الوطن العربي تحت الهيمنة الأجنبية في السابق وفي الحاضر ،ولم تكن المكافآت التي حصلت عليها (الاسكندرية لتركيا)

---

[163]- التقرير الاستراتيجي لعام 1989 ،فصل النظام الدولي الإقليمي ،القاهرة ،1990 ،ص23.

وعربستان وشط العرب لإيران وإيريتيريا و أوغوادين لإثيوبيا وفلسطين للحركة الصهيونية ،إلا نتاج لأدوارها التاريخية في إضعاف الأمة العربية للحيلولة دون مشروعها الوحدوي القومي.[164]

المبحث الثالث: قرارات جامعة الدول العربية حيال موضوع الأمن القومي العربي

نبذة عن القطاع:

يعد الاهتمام بموضوع الأمن القومي العربي من أولويات العمل العربي المشترك ،نظرا للأهمية المتزايدة لمجالات الأمن القومي على الصعيد الدولي. ونظرا لحساسية وخطورة الظروف الامنية التي يجتازها الوطن العربي في وقتنا الراهن وهو ما يتطلب تحديد مجموعة أهداف واضحة ومهام محددة سيعمل قطاع الامن القومي العربي على تحقيقها تنفيذها ،وعندما تولى السيد عمرو موسى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية عام 2001م ،عمل على إنشاء هيكلة جديدة للإدارة العامة للشؤون العسكرية بالقرار رقم 1/106 بتاريخ 2002/07/01 وتغيير اسمها إلى قطاع الأمن القومي العربي تتشكل من مجموعة من الغدارات.

ويتكون هذا القطاع من الإدارات الأربعة التالية:

- إدارة شؤون مجلس السلم والأمن العربي.
- إدارة دراسات وبحوث الأمن القومي.
- إدارة الشؤون العسكرية.
- إدارة الحد من التسلح والأمن الإقليمي.

أهداف القطاع:

- العمل على استعادة روح الأمن القومي العربي من خلال تفعيل نصوصه بعقد الندوات والمؤتمرات لتوضيح مفهومه الشامل.
- تحديث آليات واستراتيجيات العمل العربي بكافة قطاعات الأمن القومي العربي لتصبح قادرة على مواكبة المستجدات والتحديات الإقليمية والعالمية.
- تنسيق وتوحيد الجهود العربية سواء منها التشريعية أو العملية للحفاظ على الأمن القومي وتبادل الخبرات في هذا المجال.[165]

---

[164]- للمزيد أنظر عبد الله نقرش ،ندوة تأسيس نظام عربي جديد ،مرجع سابق ،ص 16.

[165]-WWW.las portal.org/ar/sectors/sectorhome/pages/about sectors.aspx ?SID=2 .

مهام القطاع:

- الإشراف على التنظيمات الداخلية للقطاع والغدارات وأقسامها والقيام بأعمال الأمانة الفنية لمجلس السلم والأمن العربي والاتحاد والصندوق العربي للرياضة العسكرية.
- اقتراح استراتيجيات الحفاظ على الأمن القومي العربي الشامل ،والعمل على تعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي بالتنسيق مع المؤسسات العربية والتنظيمات الداخلية للأمانة العامة التي تعني بذلك.
- اقتراح التدابير الجماعية المناسبة إزاء أي دولة عضو تعتدي على دولة عربية أخرى أو تهدد بالاعتداء عليها ،وكذلك إزاء حالة تعرض دولة عربية لاعتداء خارجي أو تهديد به.
- تقديم المقترحات حول القيام بالوساطة والتوفيق والمساعي الحميدة بين الأطراف العربية المتنازعة لتحقيق التسوية السلمية.
- اقتراح الآليات اللازمة لحفظ السلام بين الدول العربية واقتراح تكوين قوات حفظ السلام بين الدول العربية.
- تقديم التقارير واقتراح التدابير فيما يتعلق بحالة الأمن القومي العربي للعرض على مجلس الجامعة لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة المتعلقة بالأمن القومي العربي.
- المتابعة والمشاركة في الندوات والمؤتمرات والاجتماعات التي تهم شؤون الأمن القومي العربي عربيا أو إقليميا أو دوليا.

المطلب الأول: قمة شرم الشيخ السادسة والعشرون لجامعة الدول العربية

كانت القمة العربية الأخيرة بمصر بمبادرة الرئيس المصري 'عبد الفتاح السيسي' ،حيث خصصت بالدرجة الأولى للأزمة اليمنية ونتج عنها مجموعة من الإجراءات أو القرارات تتعلق بالدول العربية الأخرى.

فقد نتج عن هذه القمة قرار إنشاء قوة عسكرية تشارك فيها الدول العربية بشكل اختياري تضطلع بمهام التدخل العسكري السريع ،وما تكفله به من مهام أخرى لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء وسيادتها الوطنية وتشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي بما فيها التهديدات الإرهابية بناء على الدول المعنية. هذا قرار تحفظت عليه دولة العراق لا أعرف لماذا؟ كلف فيه القادة العرب الأمين العام للجامعة 'نبيل العربي' بالتنسيق مع رئاسة القمة وبدعوة فريق رفيع المستوى تحت إشراف رؤساء أركان القوات المسلحة بالدول الأعضاء خلال شهر من صدور القرار لدراسة كافة جوانب القرار.

أما القرار الثاني ،فكان بشأن تطوير جامعة الدول العربية ،النظام الأساسي المعدل لمجلس السلم والأمن العربي ،حيث تضمن 10 مواد أهمها ما يتعلق بأهداف المجلس ،والتي تتلخص في تدعيم السلم والأمن والاستقرار في الدول الأعضاء مع مراعاة مبدأ تدخل إحدى الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية لدولة عضو أخرى.[166]

قد تضمن القرار أيضا " تطوير الإنذار المبكر وبذل المساعي الدبلوماسية بما فيها الوساطة والمصالحة وتنقية الأجواء ،وإزالة أسباب التوتر لمنع النزاعات المستقبلية ،واتخاذ الجماعية المناسبة إزاء أي اعتداء على دولة عربية أو تهديد بالاعتداء عليها". وكذلك ما إذا اعتدت أي دولة عربية أو هددت بالاعتداء على دولة عربية اخرى ،مع مراعاة أحكام الميثاق وأحكام معاهدة الدفاع المشترك ،وإرسال قوات حفظ السلام عربية إلى مناطق النزاع عندما تستدعي الحاجة ذلك.

وفضلا عن القرارين السابقين ،فإن القادة العرب المشاركين في القمة اتفقوا على جملة من القرارات المتعلقة بعدد من الأزمات العربية وفيما يلي أهم القرارات التي اتخذت :

"اليمن" حيث رحب القادة العرب وأيّدوا كل الاجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف للدفاع عن الشرعية في اليمن ،المشكل من دول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الدول العربية ،وكل هذا بدعوة من الرئيس اليمني "عبد ربه هادي منصور" ،وذلك استنادا إلى معاهدة الدفاع المشترك ،وميثاق جامعة الدول العربية وعلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ،وانطلاقا من مسؤولياته في حفظ سلامة الأوطان العربية ووحدتها الوطنية وحفظ سيادتها واستقلالها. وقد عبر القادة العرب عن أملهم في أن تؤدي هذه الإجراءات العسكرية الاضطرارية إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى أرض اليمن لأن أي تهديد أمني لليمن يعتبر في حد ذاته تهديدا للأمن القومي العربي وحتى تهديد الأمم والسلم الدوليين.

كما وأكدت القمة في دورتها السادسة والعشرين رفضها القاطع للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية ،ورفض جميع الضغوط التي تمارس على القيادة الفلسطينية في هذا الشأن وإدانة كافة الاجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تسعى إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والواقع الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة ،بما فيها القدس الشرقية ،كما وشددت على التمسك بإعلان وقف إطلاق النار الذي تم بالقاهرة وبالمبنى على أساس المبادرة التي طرحتها جمهورية مصر إثر العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ،ومطالبة كافة الأطراف المعنية تهيئة المناخ لاستمرار التهدئة وتثبيتها والتزام بتنفيذ بنودها .

---

[166]- ساعي ابراهيم ،تأييد عربي لعاصفة الحزم ضد الانقلابين في اليمن ،العدد 17077 ،مارس 2015 ، WWW .alriyadh.com/1033782 07/09/2015على 15:24.

كما أن هذا القرار تضمن دعوة المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وهيئة الامم المتحدة بالتحرك الفوري لتحمل مسؤولياتهم والضغط على إسرائيل للوقف الفوري للعمليات الاستيطان.[167]

وفي شأن قوة حفظ السلام العربية ،تنشئ الدول الأعضاء قوة حفظ السلام عربية من فرق عربية جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر عسكرية ومدنية تتمركز في دولها الأصلية تكون مستعدة للانتشار السريع عند الحاجة إلى ذلك. ويتم تمويل أنشطة ومهام مجلس الأمن والسلم العربي من ميزانية الامانة العامة للجامعة العربية ،على ان يتولى الامين العام متابعة تنفيذ والتوصيات الصادرة عن المجلس وأن يتم إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن بما يتخذه المجلس من قرارات وإجراءات وجاء في القرار بأن يقر مجلس الجامعة العربية على مستوى النظام الأساسي للمجلس وعلى أن يدخل النظام الأساسي من النفاذ بالنسبة للدول الاعضاء الكافة بعد انقضاء 15 يوم منذ تاريخ إيداع وثائق تصديق 7 دول لدى الأمانة العامة للجامعة العربية ويجوز تعديل هذا النظام بقرار من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.[168]

المطلب الثاني: الجامعة العربية وصيانة الأمن القومي العربي

جراء النمو الإجرامي لتنظيم "داعش" الإرهابي وغيره من الجامعات المسلحة المتطرفة التي ترفع شعارات دينية او طائفية او مذهبية أو عرقية تحرض على العنف والتطرف والإرهاب ،اصدر مجلس الجامعة في دورته العادية رقم (142) القرار رقم 7804 في 2014/09/06 ،الذي أكد فيه على الموقف العربي الحازم اتجاه مثل هذه التنظيمات الإرهابية المتطرفة وناقش اتخاذ التدابير العابرة على المستويين الوطني والعربي الجماعي على كافة المستويات السياسية الأمنية والقضائية والإعلامية بما يضمن تجفيف منابع الإرهاب الفكرية ومصادر تمويله ومعالجة الأسباب والظروف التي أدت تفشي هذه الظاهرة الإرهابية المتطرفة.

وأكد المجلس على الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2170 (0142) بشأن القيام بتوريد الأسلحة او تقديم المشورة الفنية أو المساعدة للتنظيمات الإرهابية سواء الأفراد أو الجماعات والكيانات كما أكد القرار على رفض ربط الإرهاب بأي دين او جنسية أو عرق أو حضارة وأكد أن المواطنة هي أساس الميثاق الاجتماعي بين مختلف طوائف ومكونات المجتمعات العربية ،كما أكد على ضرورة تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والتفاهم بين الأديان والحضارات والثقافات المختلفة.

---

[167] -WWW.alquds.co.uk/?P= 318399 من موقع

[168]-WWW.alhayat.com/Articles/8305737/26. 18:00 2015/09/07 القرارات الختامية لـ القمة العربية تاريخ الزيارة

وفور صدور القرار بدأت الأمانة العامة في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ الفقرة التاسعة من القرار على نحو فاعل يضمن الوصول إلى النتائج المرجوة لدحر الإرهاب وصيانة الأمن القومي ومكافحة الإرهاب ،حيث تم تشكيل لجنة في الأمانة العامة من كبار المسؤولين بالقضايا ذات الصلة بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب وذلك بهدف بحث أفضل السبل والوسائل لوضع تصور شامل حول الاتفاقيات المتاحة حول صيانة الأمن القومي العربي وتعزيز الاستقلال وسيادة الدولة العربية.

وفي هذا الصدد التقى الأمين العام لجامعة الدولة العربية الدكتور 'نبيل العربي' بتاريخ 2014/09/09 بنخبة من المفكرين السياسيين العرب المتهمين بقضايا الأمن القومي العربي باستطلاع آرائهم حول المخاطر التي تحيق بالأمن القومي العربي والعوامل الكامنة في استفلاح ظاهرة الإرهاب وتهديده للأمن والسلم الإقليمي الدولي وكيفية مواجهة هذه التهديدات الخطيرة بما يحافظ على استقرار الدولة وسلامة المجتمع وإرساء الأمن ودحر الإرهاب وهزيمة مشروعه المدمر.

كما قام سيادته باتصالات مكثفة مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتنسيق المواقف وتبادل المعلومات والخبرات وشملت هذه الاتصالات كل من الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وعدد من المؤسسات العربية ،من بينها الأزهر الشريف ومكتبة الاسكندرية ،حيث رأى سيادته أن الجهود الوطنية وحدها غير كافية للتصدي الفاعل للإرهاب ،خاصة وأن الإرهاب الجديد أصبح عابرا للحدود الوطنية ،وأن أي مقاومة فاعلة له يجب أن تكون على المستويين الإقليمي والدولي ،وأن تتحد الجهود لإيجاد استراتيجية شمال متعددة الأبعاد تكفل هزيمة الإرهاب وتصفيته من جذوره.

فضلا عن ذلك قام بمشاورات مع المؤسسات والمنظمات الإقليمية الدولية إلى وضع منظومة متكاملة لمحاربة الايديولوجيا التي تحض على الكراهية وتدعو إلى العنف وتصوغ الجرائم الإرهابية وتروج الكراهية الدينية والطائفية ، وإيجاد آليات أمنية تتسم بالفعالية والمرونة تحول دون حيازة المنظمات الإرهابية للأسلحة وعلى نحو خاص منها الأسلحة الثقيلة وأسلحة الدمار الشامل وتجفيف منابع التمويل والإمداد للمنظمات الإرهابية.

وتنفيذا للفقرة (9) من القرار (7804) قامت اللجنة التي شكلتها الأمانة العامة بإعداد دراسات شاملة لظاهرة الإرهاب التي تواجهها دول المنطقة والمخاطر الجدية التي يمثلها الإرهاب والنتائج الكارثية المرتبة على العمليات العسكرية وأنشطته الأخرى ،قدمت الدراسة تحليلا معقما للأسباب والعوامل التي أسهمت في بروز الظاهرة والتطورات التي شهدتها خلال السنوات القليلة الماضية ،وتهديدها الفعلي لبنى المجتمع ومقوماتها وأسسه ،وكذلك تقويض أسس الدولة الوطنية الحديثة وتفكيك مؤسساتها وهياكلها عبر المجتمع واستيلاء فعليا على أراضي الدولة وفرض نظام قائم على الترويع ونشر الخوف ،وتدمير أجهزة النظام العام وسلطة القانون.

وتناولت الدراسة بالبحث الجذور الكرية العميقة مذهبا لظاهرة الإرهاب وصلتها باللغو الديني والتطرف الفكري اللذان اتخذا من التفكير مذهبا ومن الفتنة وسيلة ،كما قدمت الدراسة تحليلا مكثفا لظاهرة الإرهاب وعوامل بروزها وأسبابها ،وتفسير لجوء المنظمات المتشددة إلى الإرهاب وسيلة لممارسة السياسة من أجل التغيير وتحقيق المطال الاجتماعية الملحة كذلك قدمت الدراسة تحليلا للأسباب التي أفضت إلى التحولات النوعية التي شهدتها التنظيمات الإرهابية بحيث أصبحت قوة تشكل قوة تهديد جديا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين .

وخلصت الدراسة إلى أن مواجهة الإرهاب تمثل مهام النظام العربي التي لا تقبل تأجيل ذلك أن تنامي القوى الضاربة للمنظمات الإرهابية في الدولة العربية وعلى رأسها داعش وجبهة النصر تمثل خطرا بالغا على الأمن القومي العربي ،وفي ذلك الإطار بلورت الدراسة مقترحات محددة لمواجهة الإرهاب ودحره ،للتعامل مع الظاهرة على المديين المتوسط والبعيد ،وتمثل هذه الاقتراحات إطارا مفاهيميا ومتكاملا لوضع استراتيجية عربية شاملة لإنهاء الإرهاب واجتثاثه من جذوره.[169]

خلاصة الفصل الثاني:

إن مفهوم الأمن القومي لا يزال غير مكتمل أو نهائي وهذا نظرا لحداثة الدراسات العلمية التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل ،لكن في مجمله يدور حول كيفية حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي أمة عربية.

فقد درسنا في فصلنا هذا ثلاث مباحث :كان الأول حول مفهوم الامن القومي العربي الذي هو قدرة الدولة العربية على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية او كذلك حماية القيم التي سبق اكتسابها ،فالأمن القومي العربي يركز على تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل السياسي بين أجزاء الوطن العربي وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي وهذا إضافة إلى مجموعة التحديات سواء كانت داخلية أو خارجية التي أضحت تهدد الأمن القومي العربي ،فكانت البداية بالتحديات الداخلية والتي هي عديدة ومتعددة وهذا نظرا للمشاكل الكبيرة التي يحتويها العالم العربي نذكر منها أزمات التنمية ومشكلات سياسية إضافة إلى ندرة الغذاء على المستوى العربي وهذا ما يشكل أكبر تديد داخلي للأمن القومي العربي.

[169]http://www.lasportal.org/ar/infocus/pages/InfocusDetails.aspx.?RID=5

إضافة إلى تهديد جديد الذي هو داخلي وفي نس الوقت خارجي ألا وهي ظاهرة الإرهاب الذي تعاني منه مجموعة من الدول العربية كالجزائر سابقا وتونس ومصر حاليا ،زد على ذلك الأقليات الموجودة في الدولة العربية فهذه الأخيرة أي الأقليات يعتبر الاستعمار هو من أنشأها ولكن بعد أن استقلت الكثير من الدول العربية ظهرت هذه الأقليات من جديد ،والمشاكل التي ينتجونها دائما ما تكون على السلطة والحكم...

نقطة أخرى مؤثرة في التهديد الداخلي للأمن القومي العربي ،أولا هي التنمية والمشاكل التي تنتج عنها فدائما ما نرى الدولة العربية تسعى إلى تحقيق التنمية لكن دون جدوى فهذه المحاولة استنساخ للنموذج العربي بحذافير على واقع الدول العربية وهذا من المستحيل.

كما تناولنا تهديدا آخر للأمن القومي العربي ألا وهي التهديدات الخارجية كل من إسرائيل تركيا إيران وكذا إثيوبيا باعتبار أن مصادر التهديدات الخارجية مجموعة متغيرات ذات صلة وثيقة بدينامية السياسة العالمية بمختلف تحليلها (أزمات اقتصادية تنموية استراتيجيات منحازة مشكلات مجتمعية صحية إلى غير ذلك) فإنه يتعين على كل باحث اخذ هذه الاعتبارات بالحسبان عند تحليل التهديدات الموجهة للأمن القومي العربي.

ومن هنا يتوجب التنبيه إلى أن التهديدات في مجالها الخارجي يمكن أن تشمل عدة جوانب لابد من مراعاتها ،لرصد العملية التطويرية لمفهوم الامن في ضوء تعقد التفاعلات على مستوى الدولي ،كالاعتماد المتبادل، إضافة إلى دخول هذا المفهوم في نسق العولمة كفضاء أوسع يسير به نحو مضامين غير تقليدية.

وعليه فإنه بالرغم من ان العالم العربي يواجه تحديا مصيريا مع إسرائيل ،إلا أنه لا يمكن إغفال جوانب اخرى للتهديدات ذات طابع اقتصادي ،أو سياسي واجتماعي إضافة إلى العسكري بصفتها تهديدات ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بزعزعة الأمن القومي العربي والإخلال به.

هذا دون أن ننسى الدور الأمريكي في المنطقة العربية ،حيث أن هاجس الولايات المتحدة الأمريكية هو حماية إسرائيل بالدرجة الأولى وكذا حماية مصالحها وقواعدها العسكرية في منطقة الخليج.

هناك تهديدات اقتصادية : كفرض الحصارات الاقتصادية وكذا المقاطعة الاقتصادية ،إيقاف المساعدات الاقتصادية ،الاعتماد على استيراد سلعة غذائية رئيسية من دولة واحدة كالقمح بصفته منتوج استراتيجي...

تهديدات سياسية :فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية ،فرض عقوبات ،قطع علاقات... كل هذه الأمور كفيل بالتأثير على اساليب وآليات التعامل معها بشكل فردي أو جماعي ،وهي نقطة على قدر من الأهمية في تحليل التوازنات السياسية الراهنة لوضع رؤية واضحة حول الترتيبات الأمنية بالمنطقة العربية وأثرها على المشروع القومي للأمن العربي .وهذا ما يدعم التوجه نحو البحث في

المستقبل لأنه يمكن من التنبيه إلى طبيعة التحولات البنيوية التي قد تحدث داخل الوحدات السياسية القطرية أو داخل النظام الدولي ،وهو ما يساعد على إعادة النظر في الخيارات والأهداف هذا من جهة ومن جهة أخرى برزت تهديدات أخرى لا تقل أهمية عن التي سبقت توضيحها كتهديدات البترول وظاهرة الإرهاب وكذا ازمة الغذاء في الوطن العربي إلى غير ذلك من التهديدات .لذا وجب علينا وضع خطة لمستقبل الأمن القومي العربي وكذا إصلاحات جديدة لجامعة الدول العربية ،وهذا لضمان أمن قومي عربي خال من التهديدات.

ليس ثمة شك فى أن مستقبل جامعة الدول العربية سيتأثر بما أسفرت عنه ثورات الربيع العربي من أثار إيجابية وسلبية علي السواء. وأن ما اتخذته الجامعة من إجراءات وما لم تتخذه منها فى شأن هذه الثورات سينعكس علي هذا المستقبل بشكل أساسي.

وإذا كانت الجامعة قد واجهت عدة أزمات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث عجزت منذ تأسيسها عن إنشاء كيان عربي متماسك وقوي قادر على الصمود في مواجهة الأزمات التي تعصف بالعلاقات بين الدول العربية، وذلك لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بميثاقها وطبيعة العلاقة بين الأعضاء، وطبيعة المصالح الإقليمية والدولية ..الخ. وقد ساهمت هذه الأسباب في ضعف أداء جامعة الدول العربية، وساعدت في إفراغ ميثاقها من محتواه، مما أدى لحالة من التدهور والتبعثر في العلاقات العربية - العربية، بسبب طغيان الإرادة القطرية للدول الأعضاء على الإرادة العربية الجامعة والموحدة، مما انعكس على أدائها في معظم القضايا العربية الهامة.

وإذا كانت، كمنظمة إقليمية قد تعرضت لما شهدته المنطقة العربية من تحولات كبرى من شرقها إلى غربها، حيث لم يكد العالم العربي يفيق من أزمة احتلال العراق وقرب انسحاب القوات الأمريكية منه حتى أقبل على عصر الثورات العربية وما يحمله من تداعيات مفصلية على المنطقة بكاملها؛ فقد تغير النظام المصري ودخلت ليبيا في أزمة وحرب أهلية بتدخل عسكري- أجنبي فيها كان للجامعة دور فيه، بالإضافة إلى تغير النظام في تونس وترنح أنظمة أخرى من المرجح أن تسقط هي الأخرى كما في سوريا، مع انفصال ونشوء دولة جديدة جنوب السودان واقتطاع جزء هام من الوطن العربي. في حين أن أزمات كبرى من المتوقع نشوبها في المستقبل القريب أيضاً مع السقوط المحتمل للنظام السوري وإغواء أكراد سوريا للانضمام إلى أكراد العراق لإنشاء دولة جديدة لهم، غير عربية أيضاً، بضغط على الدول العربية وغير العربية مثل تركيا وإيران. فإن هذا كله لا ينفي إمكانية إصلاح الجامعة والعمل علي التغلب علي ما يعترض عملها من معوقات.

المبحث الأول: مبررات إصلاح جامعة الدول العربية

المطلب الأول: عجز جامعة الدول العربية عن تسوية النزاعات العربية

المطلب الثاني: التحولات في النظام العالمي وتداعياته على الدول العربية

المبحث الثاني: مقترحات إصلاح جامعة الدول العربية

المطلب الأول: الإصلاح على مستوى هياكل جامعة الدول العربية

المطلب الثاني: إصلاح أداء جامعة الدول العربية في حفظ السلم والأمن الدوليين

المبحث الثالث: نظرة استشرافية للأمن القومي العربي

المطلب الأول: مستقبل الأمن القومي العربي

المطلب الثاني: بناء قوة ذاتية لحماية الأمن القومي العربي

المطلب الثالث: إعداد خطة قومية للأمن القومي العربي

المبحث الأول: مبررات إصلاح جامعة الدول العربية

إن الحاجة إلى إصلاح جامعة الدول العربية تجد أساسها في عدة عوامل ،فقد كشفت الممارسة عن القصور في ميثاقها وهيكلها التنظيمي ،فقد مضى أكثر من ستة عقود تغيرت فيها جملة وتفصيلا كافة

الظروف الداخلية والإقليمية والدولية الدافعة لإنشائها ،بالإضافة إلى المتغيرات والتحولات التي تشهدها العلاقات الدولية اليوم وهكذا فالإصلاح قضية ضرورية وحيوية وليست مجرد ترف فكري ،وإنما ضرورة فرضها واقع النظام العالمي الجديد الذي تعيش فيه جامعة الدول العربية.

إن مبررات إصلاح جامعة الدول العربية متعددة ومتنوعة لكن يمكن حصرها في عاملين رئيسيين ،فهي أولا لا تملك القدرة الفاعلة على حل النزاعات العربية ،ولا تمارس أي تأثير إيجابي في هذا الخصوص فدورها أشبه ما يكون بالممثل الصامت يقتصر على الإشراف والمباركة والتنديد (المطلب الأول) بالإضافة إلى التحولات في النظام العالمي وتداعياتها على الدول العربية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: عجز جامعة الدول العربية عن تسوية النزاعات العربية

أكد ميثاق جامعة الدول العربية على عدم استخدام القوة لفض النزاعات بينها ،إلا أن المادة الخامسة[170] منه تنص على تسوية المنازعات بين الدول من خلال الوساطة والتحكيم.

وبهذا يقتصر ميثاق جامعة الدول العربية على ذكر الوساطة كوسيلة دبلوماسية وحيدة تمنحها إمكانية التدخل من أجل فض نزاع يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب بين الأطراف المتنازعة ،مع العلم أن الوساطة كوسيلة دبلوماسية ليست بالضرورة ملزمة لأنها تظل في نهاية المطاف مبادرة ودية تقوم بها الجامعة من أجل الوصول إلى حل يرضي أطراف النزاع يتوقف نجاحها على العديد من الاعتبارات من أهمها موقف الأطراف المتنازعة وطبيعة النزاع ودرجة خطورته ،وهذا شأنه أن يسهم في إضعاف فاعلية نظام التسوية السلمية للمنازعات لدى جامعة الدول العربية خصوصا أن الميثاق قد اشترط أن الوساطة لا تكون إلا في النزاعات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب حرب بين دولتين عربيتين وهنا يكمن قصور النظر لأن المنطق يفرض ان وظيفة جامعة الدول العربية هي 'وظيفة وقائية' بمعنى أنه لا يجب أن تنتظر إلى أن يتطور النزاع بصورة كبرى إلى درجة تحوله إلى إمكانية اندلاع حرب.

وقد أشارت نفس المادة السابق ذكرها من الميثاق إلى التحكيم بالإضافة إلى الوساطة [171] كوسيلة قضائية لحل النزاعات مع التأكيد على طابعه الاختياري وليس الاجباري وهذا يعني أن المسألة تظل مرتبطة برغبة الأطراف المتنازعة كما أن الميثاق لم يتضمن أي إشارة إلى طبيعة الجزاء الذي يمكن أن يترتب على الأطراف التي قبلت اللجوء إلى التحكيم ثم رفضت الالتزام بمضمون القرار التحكيمي.

---

[170]- المادة 5 من ميثاق جامعة الدول العربية "لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر".

[171]- يمكن تعريف التحكيم حسب أ.د صادق أبو هيف بكونه :النظر في نزاع بمعرفة شخصية أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار.

كما أن جامعة الدول العربية لم تنشئ جهاز قضائي خاص ما عدا ما أشارت إليه المادة 19 بشأن إنشاء محكمة عدل عربية[172] التي بقي مشروع نظامها الأساسي في أدراج مكاتبها حبرا على ورق.

كما أن مساهمة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية ليست ذات أهمية مقارنة بالوسائل الأخرى إذ أن ثقة الأطراف العربية المتنازعة في الجامعة العربية كانت محدودة بدليل أنها لجأت في محاولة تسوية نزاعاتها إلى منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة بأكثر مما لجأت إلى جامعة الدول العربية ،ومن الواضح أن عدم الرضا عن ميزان القوى داخلها ،والشك في أنه سيؤدي إلى نتائج غير مواتية من وجهة نظر أحد طرفي النزاع هو السبب الرئيسي في هذا السلوك ،فقد اقتصر دور جامعة الدول العربية على نسبة 8,95% من جملة المنازعات في الفترة 1945 إلى 2011 وهذا ما يؤكد عجزها عن القيام بدور فاعل إذ أن تحركها من أجل تسوية المنازعات الإقليمية يعد بطيئا وبالخصوص إذا تمت مقارنة بتحرك منظمة الأمم المتحدة ،إذ خلال الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975م لم يجتمع مجلس جامعة الدول العربية إلا بعد مرور 6 أشهر على الأحداث ،كما أن غياب قوات عربية عسكرية مشتركة داخل جامعة الدول العربية يعدد أحد أسباب فشل جامعة الدول العربية عن القيام بدور فاعل في تحقيق الأمن والسلم داخل بعض مناطق التوتر والنزاع في العالم العربي ،إذ عجزت أجهزة جامعة الدول العربية عن مواجهة المخاطر الخارجية وخاصة تلك التي الأمن العربي ويظهر ذلك جليا عندما تبين عدم قدرتها على تطبيق معاهدة الدفاع المشترك .بالإضافة إلى أن غياب قوات عربية مشتركة ساهم في عجزها عن رد أي عدوان خارجي وقع على دولة عربية ،كالعدوان الثلاثي على مصر والاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين ولبنان ،والعدوان الأمريكي على العراق ،كما لم تنجح مساعيها في حل مشكلة الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو ،كما أن جامعة الدول العربية عجزت عن التدخل في أزمة الصومال الممتدة والتي قادت في طورها الراهن إلى وجود عسكري إثيوبي بالوكالة من الولايات المتحدة الأمريكية ،كما عجزت جامعة الدول العربية عن إيجاد تسويات للمشاكل الحدودية بين الدول العربية[173] ،و أكد الأمين العام الحالي لجامعة الدول العربية 'نبيل العربي' عجز الجامعة عن حل الأزمة السورية نظرا لكون أن جامعة الدول العربية لا تستطيع التدخل إلا حينما يكون هناك اعتداء من دولة ضد أخرى.

ويتضح مما سبق أن جامعة الدول العربية غير قادرة عن القيام بدورها التوحيدي وافتقارها إلى الأطر النظامية لحل المنازعات بالطرق السليمة بين الدول الأعضاء ،ويرجع ذلك إلى تغليب القوى القطرية لمصالحها الوطنية الضيقة وتهميش المصلحة القومية ،بالإضافة إلى التمسك بقدسية السيادة في حيثيات التعامل بين الدول العربية خاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع السياسي الأمر الذي ادى إلى تهميش دور

---

[172]- المادة 19 من ميثاق جامعة الدول العربية "يجوز "2/3 دول الجامعة تعديل هذا الميثاق".

[173]- أحمد فارس عبد المنعم ،جامعة الدول العربية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،1986 ،ص80.

اجهزة جامعة الدول العربية ،إلى جانب افتقارها إلى آلية عمل فعالة لتطبيق القرارات الصادرة بالإجماع عن الجامعة نفسها .وهذا بلا شك يوحي بوجود أزمة حقيقية على مستوى الفاعلية السياسية للجامعة ،الأمر الذي أدى إلى شلل تام في جميع أجهزتها بالرغم مما أورده 'د. بطرس غالي' أن جامعة الدول العربية أسهمت بأجهزتها المختلفة في تسوية بعض المنازعات العربية في مهدها قبل أن تنفجر ،وتعلن على الملأ ،ويصعب حلها. هذا المجهود التوفيقي لا أثر له في ملفات الجامعة ،مادامت التسوية قد تمت عن طريق الجهود الشخصية للأمين العام ،أو لغيره من كبار موظفي الجامعة.

إن قرارات جامعة الدول العربية ظلت حبيسة السطور دون أن تجد سبيلها إلى حيز التنفيذ الفعلي ،بمعنى أن إدانة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني أو التأكيد على استعادة العراق لسيادته والحفاظ على وحدة شعبه وسلامة اراضيه أو إصدار كم هائل من وثائق ضرورة التكامل والتكافل العربي وغير ذلك من المواقف اللفظية غير المصحوبة بقدرة على الفعل لا تعد من قبيل إنجازات جامعة الدول العربية.

وقد بين الدكتور 'غالب غلاب العتيبي' في كتابه جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية الصادرة في سنة 2008م أن قيام جامعة الدول العربية كان انتصار لفكرة الوحدة العربية الشاملة ورفض لمشاريع التجزئة إلا أن نظام تسوية المنازعات العربية بصورة سليمة يشوبه القصور نظرا لغياب جهاز متخصص يتعين اللجوء إليه ويملك صلاحية اصدار قرارات. حيث لم تتمكن الجامعة العربية من تطوير نفسها منذ تأسيسها في إدارة العديد من الأزمات العربية أو تعزيز العمل العربي المشترك ،فثمة حالات من الضعف والقصور رافقتها منذ قيامها أسهمت في تخلفها مقارنة بالتنظيمات الإقليمية الرائدة في مختلف مناطق العالم.[174]

وفي هذا السياق يقول 'د. أحمد عارف الكفارنه' :"إن الأزمة التي تعاني منها جامعة الدول العربية ليست أزمة عدم القدرة على تنفيذ القرارات بسبب قاعدة الإجماع بقدر ما هي أزمة عدم القدرة على تنفيذ قرارات الإجماع هذه. كما يعود سبب ضعف هذه المؤسسة إلى افتقارها سلطة اتخاذ القرار السياسي الذي يجبر الأنظمة على الخضوع له أو من هذه القرارات إذا اتخذت بحقها".[175]

المطلب الثاني: التحولات في النظام العالمي وتداعياتها على الدول العربية

---

[174]- أحمد عارف الكفارنة ،الآثار السلبية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 25 ،العدد الثاني ،2009 ،625.

[175]- أحمد عارف الكفارنة ،الأردن في النظام الإقليمي العربي ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،غير منشورة ،الجامعة الأردنية ،ص135.

منذ بداية نشأتها أحاطت بجامعة الدول العربية فكرة التبعية لقوى الهيمنة الخارجية أو بعبارة أخرى أنها جاءت تجسيدا لمشروع خارجي يهدف إلى إحكام السيطرة على الدول العربية وليس لمشروع عربي يروم تعزيز الروابط بينها. وتحتاج هذه التهمة بالذات إلى استجلاء وتمحيص كونها تنفي عن الجامعة موضوعيا صفتها 'العربية' وتضعها في سياق مشروعات الهيمنة.

كما أن التغييرات الدولية التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية ،مما أدى إلى فراغ استراتيجي في المنطقة العربية من حيث الدعم السياسي الذي كان يقدمه للدول العربية في كثير من المواقف والأزمات وعلى رأسها الصراع العربي – الإسرائيلي ،فضلا عن الدعم الاقتصادي والمساعدات التي كانت تعتمد عليها الدول العربية.

وطرح النظام العالمي الجديد الذي تم الإعلان عنه أثناء حرب الخليج الثانية تحديات حقيقية بالنسبة لجامعة الدول العربية ،ومن تداعياته بروز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى تنفرد بتسيير مجريات السياسة العالمية بناء على رؤيتها ووفقا لمعاييره وقيمها الخاصة ،وتتمثل محددات الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي في ثلاثة محددات أساسية هي النفط ومكافحة الإرهاب وإسرائيل[176] ،وتوضح تحركات الولايات المتحدة في المنطقة خلال فترة التسعينات مدى أهمية هذه المحددات بالنسبة لها خاصة بعد زوال الاتحاد السوفياتي متبعة في ذلك استراتيجية تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية ،فالطريقة التي تتصرف بها الولايات المتحدة الأمريكية وتسير وفقها سياستها الخارجية بصفة انفرادية ،وعلى حساب باقي مكونات المجتمع الدولي يجعل النظام الدولي أشبه ما يكون بمجتمع هوبز ،حيث تكون القوة هي الوسيلة الوحيدة لضمان البقاء وتحقيق المصالح ،فالولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع القانون الدولي بطريقة انتقائية أشبه ما تكون بطريقة قطف الكرز ،فهي تلتقط منه ما يخدم مصالحها وتتجاهل الباقي.

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية نتائج تفكك الاتحاد السوفييتي ومعسكره لكي تكرس دورا لها لا تستحقه بقوة القانون ،بل تفرضه بقوة الأمر الواقع ،إذ صارت تقوم مقام منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إدارة الأزمات والشؤون الدولية ،وعلى تعدد وقائع هذه المصادرة نكتفي بعرض مثال واحد يتعلق 'بمؤتمر مدريد' ،فقد استقر رأي العارفين أن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ينبغي أن يتم من خلال مؤتمر دولي ترعاه منظمة الأمم المتحدة على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وقد ساهم في تزكية هذا الخيار قبول الدول العربية وقبول منظمة التحرير الفلسطينية لصيغة التسوية الدولية على قاعدة القرارين 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن. لكن استثمرت الولايات المتحدة الامريكية نتائج نهاية الحرب الباردة ونتائج حرب الخليج الثانية لتجهيز مشروع تسوية بديل يلغي دور منظمة الأمم

---

[176]- حسن سليمان ،تكييف طبيعة الأوضاع العالمي الجديدة ،مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوقة ،العرب ونظام عالمي جديد ،القاهرة ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،1998 ،ص86-89.

المتحدة ومرجعية قراراتها فيه لصالح تكريس إسرائيل وانتزاع الاعتراف الدولي والعربي على أساس قاعدة 'الأرض مقابل السلام' ،وهو ما تم تكريسه خلال مؤتمر مدريد ،مما ساهم في الابتعاد عن هدف ' السلام العادل والدائم لأزمة الشرق الأوسط' ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغطا على القرار العربي لانتزاع الاعتراف بالدولة اليهودية على القسم الأعظم مع فلسطين.[177]

ويأتي مشروع الشرق الأوسط الموسع الجديد كتكملة لسياسة منع العرب من تكوين كتلة موحدة ومستقلة ودفعهم إلى الاندراج في السوق العالمية من منطلق واقعهم الراهن كدول ضعيفة وفقيرة وتابعة يمكن بسهولة التهامها وتوظيفها ضمن الاستراتيجيات الدولية[178] ،فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إشاعة الاستقرار في المنطقة العربية لأغراض عدة ومن خلال تواجدها العسكري المباشر على أراضي بعض الدول الخليجية ،فإن أهم غرض تسعى إليه بعد ضمان النفط بكل متغيراته هو إدماج إسرائيل في الترتيبات الأمنية للمنطقة لتستمر في أداء دورها في بيئة مستقرة لأن إسرائيل هي الحليف الاستراتيجي الثابت والمضمون.

كما ساهمت الضغوط الدولية المختلفة على الدول العربية لاسيما الضغوط الأمريكية والأوروبية في تحديد مواقف الدول العربية إزاء القضايا العربية المهمة ،مما أدى إلى ضعف فاعلية جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية تقوم بإيجاد مخرج وحلول ناجعة للمشاكل التي تعاني منها الأقطار العربية ،وعليه فقد تحولت من منظمة ذات أهداف عامة شاملة إلى ما يشبه الوكالة المتخصصة لاجتماع ملوك وأمراء و رؤساء الدول العربية ،وقد انعكس ذلك سلبا وبشكل قلل من كفاءتها والوكالات التابعة لها.

هذا بالإضافة إلى الأطماع الإقليمية الإيرانية في الخليج ،كما أنه باسم القطرية والسيادة الوطنية تحارب الجامعة العربية بالخفاء والعلانية ،وباسم الإقليمية وتكتلاتها التي أصبحت واقعا يتمحور العمل العربي حوله وباسم التكتلات فوق الإقليمية والدولية تحاصر جامعة الدول العربية وغيرها من التحديات التي تواجهها في نطاق الظروف الإقليمية والدولية التي لا تقتصر تداعياتها و آثارها السلبية على فاعلية الجامعة فحسب بل وتمتد إلى وجودها ذاته.

المبحث الثاني: مقترحات إصلاح جامعة الدول العربية

---

[177]- عبد الاله بلقزيز ،ماذا تبقى من الأمم المتحدة في العدوان على العراق وعلى المجتمع الدولي ،بيروت ،إفريقيا الشرق ،المغرب ،1999 ،ص109.

[178]- أحمد يوسف أحمد ،العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،مارس 1994 ،ص17.

إن الاعتبارات السياسية هي التي تتحكم في عملية التعيين بالنسبة للوظائف العليا في المنظمة ،الإقليمية ،أو حتى في اختيار المبعوثين الديبلوماسيين ،وهذه الاعتبارات كانت في العديد من المرات على حساب الآفاق المرجوة والآمال المنشودة. بالإضافة إلى تفشي البيروقراطية فضلا عن التضخم الوظيفي حيث وصل عدد الموظفين في بعض الفترات إلى 950 موظف في حين ان الحاجة لا تتجاوز 500 موظف كما تحولت جامعة الدول العربية إلى كيان هرم لم يواكب التغييرات التي شهدها مسرح العلاقات الدولية نتيجة جمود هيكلية الإداري والتي يشهدها المجتمع الدولي.

المطلب الأول: الإصلاح على مستوى هياكل جامعة الدول العربية

إن الإصلاح على مستوى هياكل جامعة الدول العربية طرح بقوة في قمة الجزائر 2005 ،وقد لاقت فكرة تدوير منصب الأمين العام قبولا وتحمسا من بعض الدول العربية نظرا لأنها أولا لا تلقي أعباء إضافية على الدول ،ولأنها ثانيا تستند إلى نص المادة 12 من ميثاق جامعة الدول العربية الذي لم يقتصر منصب الأمين العام للجامعة على دولة المقر أو على دولة بعينها ،ولأنها ثالثا ترضي طموح بعض الدول التي ترغب في التواجد أو التعبير عن نفسها بشكل أو بآخر في مواجهة الدول الرئيسية في النظام الإقليمي العربي.

وإذا كان احتكار مصر لمنصب الأمين العام حقيقة واقعية ،فإن الأهم من ذلك هو لماذا كان هذا الاحتكار ؟المؤكد أن وجود مقر جامعة الدول العربية كان عاملا رئيسيا في هذا الاحتكار ولكنه بكل تأكيد كان أيضا تعبير عن قوة مصر ودورها في القضايا العربية وثقلها الإقليمي باعتبارها واحدة من أهم القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتلعب دورا اساسيا لاستقراره ،ومن ثم فإن إثارة قضية تدوير منصب الأمين العام عبر نص في الميثاق إنما يعبر في الحقيقة عن تململ من الدور المصري ورغبة في تحجيم دور مصر عربيا.

وفي الحقيقة إن القول بأن المطالبة بتدوير المنصب تأتي اقتداء بما يتم في المنظمات الأخرى يجافي الواقع المتمثل أن الأمين العام لجامعة الدول العربية هو شخص عربي ينتخبه مجلس الجامعة ولا يعبر عن دولته حال توليه المنصب ،فأمين عام جامعة الدول العربية هو في النهاية موظف دولي شأنه في ذلك شأن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. فهل يعني ما سبق رفض فكرة تدوير المنصب؟

إن تدوير المنصب أمر مطلوب وضروري ،إلا أنه لابد أن يتم إثارة مسألة التدوير في نطاق التوافق بين الدول العربية على تعديل الميثاق بشكل يتوافق وروح هذا التعديل ،وينبغي تدوير منصب الأمين العام مع توافق الدول الأعضاء ،فلا يمكن للأمين العام أن يتخذ مواقف معبرة عن مشاعر خاصة دون مراعاة خاصة لسياسات الدول ومصالحها.

كما أنه ليس من المنطقي أن تترك مشاكل الجامعة الأساسية ويتم التركيز على جنسية الأمين العام لها بكل ما يمكن أن تحدثه من توترات وانشقاقات بين الدول العربية في وقت هي في أشد الحاجة للتكاليف والتعاون للتعامل مع تواجهه من تحديات داخلية وخارجية.

وإلى جانب مسألة تدوير منصب الأمين العام ،يظل مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية[179] وتفعيله أحد المقترحات الهامة من أجل إصلاح هياكل الجامعة ،فقد نصت المادة 01 من النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية أن هذا النظام جزء لا يتجزأ من ميثاق جامعة الدول العربية ،وكما نصت المادة 19 منه أن ولاية المحكمة تشمل جميع القضايا التي يعرضها الأطراف عليها كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق جامعة الدول العربية أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها.

لكن مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية بقي مجرد حبر على ورق في أدراج جامعة الدول العربية ومجرد رقم في سجلاتها ،إذ منذ عام 1995م لم تتناول أية دورة لمجلس الجامعة هذا المشروع نظرا لتصدع المؤسسات العربية المشتركة حسب 'أ.د عبد المجيد العبدلي' نتيجة الزلازل التي تعرضت لها بسبب اجتياح العراق للكويت بتاريخ 02 أوت 1990م ،الخلافات الحدودية قطر والبحرين ،قطر والسعودية ،الخلافات السياسية المتعددة.[180]

وإذا كانت بعض المنازعات العربية – العربية قد تم حسمها من قبل محكمة العدل الدولية وقبلت الأطراف المتنازعة بالأحكام القضائية الصادرة ،فإن ذلك يكشف عن مدى الحاجة الملحة لتفعيل النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية ،لأن دخوله حيز النفاذ سيوفر آلية قانونية تسهم في حسم النزاعات العربية – العربية وتنقية الأجواء العربية ،ويزيح على كاهل الدول الاعضاء إدارة أزمات لا يبررها منطق التضامن العربي ،ولا يسوغها عمق العلاقات بينها ،بما يزيل الاحتقان الذي لا مبرر له ولا فائدة من ورائه ،ويؤدي بالدول العربية إلى تكتل جهودها لمواجهة الواقع العربي بكل ما يحيط به من أخطار وتحديات على الصعيدين الدولي والإقليمي على السواء.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن وجود آلية قضائية محايدة ستؤدي إلى إطلاق روح المبادرة في ظل اطمئنان تام إلى سلامة الأسس القانونية التي يقوم عليها العمل العربي المشترك ،إذ أن عدم وجود محكمة عدل عربية تابعة لجامعة الدول العربية تختص بتسوية المنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء فيها أدى

---

[179]- بمناسبة مرور 50 سنة على تأسيس جامعة الدول العربية في 1995/03/22 نظر مجلس الجامعة في نص المشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية الذي لم يقع تبنيه بعد .

[180]- أ.د/ عبد المجيد العبدلي ،قانون العلاقات الدولية ،تونس :أورسيس للطباعة ،ط2 ،2000 ،ص493.

إلى لجوء بعض الدول العربية إلى تسوية نزاعاتهم أمام محاكم دولية أخرى ،وذلك كما حدث في النزاع القطري – البحريني ،وكذلك النزاع التونسي – الليبي واللذين تم تسويتهما من خلال محكمة العدل الدولية.

ويتضح مما سبق ضرورة إنشاء محكمة عدل عربية وذلك لاستكمال النقص والقصور في النظام العربي لتسوية المنازعات ،فمما لا شك فيه أن وجود هذه المحكمة سيساعد كثيرا في احتواء وتسوية المنازعات أية نزاعات عربية والحيلولة دون تطورها وخروجها إلى الساحة الدولية ،ويجب أن يكون اللجوء إلى هذه المحكمة إلزاميا لكافة المنازعات بين الدول العربية ،وتكون الأحكام الصادرة عنها ملزمة لأطراف النزاع.

أضف إلى ذلك ثمة مجالات كثيرو يمكن لمحكمة العدل العربية أن تؤديها – في حال إنشائها – في نطاق جامعة الدول العربية ليس فقط فيما يتعلق بتسوية المنازعات ،وإنما أيضا بتفسير ميثاق الجامعة العربية ،والمعاهدات والاتفاقيات التي تبرم في نطاق الجامعة العربية ،وكذلك إعطاء الفتاوى القانونية وتفسير المواثيق المنشئة للمنظمات العربية المتخصصة.[181]

أن العرب مدعوون اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تعديل ميثاق الجامعة العربية فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية تعديلا ينسجم مع متطلبات الوضع الدولي الراهن كما أنهم مدعوون إلى تطبيق المادة 19 من الميثاق بإنشاء محكمة عدل عربية تسهم في حل منازعاتهم بأسلوب حضاري بعيدا عن الخلافات في وجهات النظر السياسية فهل هم فاعلون؟

المطلب الثاني: إصلاح أداء جامعة الدول العربية في حفظ السلم والأمن الدوليين

وافق مؤتمر القمة العربية بموجب القرار رقم 196 في 1996/06/23 على مقترح الرئيس التونسي السابق 'زين العابدين بن علي' بإنشاء جهاز يتولى مهمة الوقاية من المنازعات بين الدول العربية وإيجاد أفضل السبل الكفيلة بحل النزاعات بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية ،وقدم مندوب تونس لدى جامعة الدول العربية مذكرة حول الموضوع نفسه بتاريخ 2000/02/26 ،وقد أوصت اللجنة القانونية واللجنة السياسية في جامعة الدول العربية بتبني هذا المشروع وبالفعل أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراره في 2001/03/28 المتضمن الموافقة على إنشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها بين الدول العربية ،على النحو الآتي:

---

[181]- المرجع السابق ،ص493.

1. إنشاء آلية تسمى (آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها) تعمل تحت إشراف مجلس الجامعة في إطار مباشرته لمهام التسوية السلمية للمنازعات ووفقا لتوجيهاته .
2. تهدف هذه الآلية إلى الوقاية من النزاعات بين الدول العربية ،وفي حال حدوث مثل هذه المنازعات ،تعمل على تطويقها والحد من آثارها وتسويتها والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية عند الاقتضاء.
3. التزام الآلية بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية ،ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ،وبصفة خاصة مبادئ احترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامة أراضيها ،وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية.

هذا وقد نص القرار القاضي بإنشاء آلية تسوية المنازعات على أن تتكون الآلية من:

أ. الجهاز المركزي (وهو الجهاز الرئيسي).
ب. بنك المعلومات.
ت. نظام الإنذار المبكر.
ث. هيئة الحكماء.[182]

وهذا يحق لممثل الدولة العضو في الجهاز المركزي وكانت طرفا في النزاع حضور أعمال الجهاز لشرح وجهة نظرها، ويتبع الجهاز عند حله المنازعات بالطرق السلمية التي يراها مناسبة والتي حددتها المادة 6/5 بالتفاوض والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق بين الأطراف المتنازعة وعندما يقرر الجهاز أمر ما (كاتخاذ قرار أو توصية) يقوم الأمين العام للجامعة وبإشراف الجهاز باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ المقررات.

وعلى الرغم من المساعي التي تبذلها جامعة الدول العربية لتحقيق التكامل ،إلا أن هذا التكامل ظل دون المستوى.

[182]- انظر نص قرار الجامعة العربية بإنشاء آلية لتسوية المنازعات العربية وكذلك صيغة آلية ونصوص موادها والمنشورة على شبكة الأنترنت على الموقع www.f3.f3.com بتاريخ 2015/09/08.

المبحث الثالث: نظرة استشرافية للأمن القومي العربي

المطلب الأول: مستقبل الأمن القومي العربي

المطلب الثاني: بناء قوة ذاتية لحماية الأمن القومي العربي

المطلب الأول: مستقبل الأمن القومي العربي

إن مشروع الشرق الأوسطية الجديد ،إذا ما قدر له أن يتبلور ويتحقق كما يريده مخططو الغرب والكيان الصهيوني السائرون في فلكهم من عرب الجنسية الذين لا تهمهم مصلحة الأمة العربية سوف يعني ذلك أن على العرب تغيير تفكيرهم ومنهجهم الأمني والسياسي والاقتصادي لتقبل المشروع الجديد.

إن هذا المشروع يعني في حقيقة الأمر ،أن على العرب تغيير شكل وأسلوب عملهم ومؤسساتهم القومية التي تعمل على تحقيق تضامنهم ووحدتهم بالشكل الذي يضمن مستقبلهم ويحقق للأمة العربية نهضتها ومشروعها القومي.

وإذا كان مشروع الشرق – اوسطية هو احد الانظمة الفرعية النقيضة للنظام العربي وقيمه وتقاليده وقواعده وتوجهاته ومؤسساته فسوف تؤدي صياغته وإخراجه إلى حيز التنفيذ إلى جملة من الأهداف التي تصب في خدمة المخططات الأمريكية الصهيونية وهي:

1. إضعاف الأمة العربية والعمل على زيادة تفتيتها بما يحقق للغرب الرأسمالي الهيمنة الكاملة على المنطقة.
2. إجهاض المشروع القومي العربي في الوحدة والتحرر والاستقلال.
3. إبقاء العرب على هامش السياسة الدولية والحضارة العالمية من خلال استمرارهم كمنتجين للنفط فقط.
4. منع العرب من استخدام نفطهم في خدمة قضاياهم التنموية الشاملة التي تخرجهم من واقعهم المتخلف
5. إبقاء الوطن العربي سوقا للمنتجات الغربية بما يحقق للغرب الرأسمالي الازدهار الاقتصادي.
6. تحقيق التطبيع النفسي والاقتصادي بين الكيان الصهيوني وجيرانه العرب بما في ذلك تصفية التراث الإيديولوجي والسياسي القائم على الحرب والمطالبة بالحقوق المغتصبة.[183]
7. قيام الكيان الصهيوني بدور المركز في هذا المشروع من خلال توجيه السياسات الاقتصادية والأمنية

[183]- شمعون بيرس ،الشرق الأوسط الجديد ،عمان ،دار الجليل ،1994 ،108.

في المنطقة[184] وذلك عن طريق مد الأنظمة الرجعية في المنطقة بالخبرات الاستخباراتية وغيرها بما يضمن استمرار بقائها.

8. العمل على تحقيق المفهوم الجديد للأمن الصهيوني (أمن الأعماق) القائم على الربط بين الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة والمفهوم الجديد للأمن الصهيوني. فالحدود الجديدة للكيان الصهيوني لن تكون حدودا جغرافية بل ستكون أعماقا اقتصادية ،وهو ما يسمى (بأمن الأعماق) عن طريق السيطرة على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية في المنطقة بأكملها.[185]

إن مشروع الشرق أوسطية يهدف إلى طمس الهوية العربية وزوال النظام العربي من خلال ذوبان الوحدات القطرية العربية في ترتيبات شرق أوسطية اقتصادية وسياسية وأمنية.

إذا فمشروع الشرق أوسطية يمثل واحدا من أخطر التحديات الجديدة التي تواجه الأمة العربية وأمنها القومي في القرن الواحد والعشرين. وإذا ما تحقق هذا المشروع فسوف يبقى الأمن القومي العربي والمصير العربي أسيرين للمخططات الأمريكية – الصهيونية التي لا تخدم العرب ومستقبلهم.

وإن مشروع الشرق أوسطية يسعى إلى تحقيق استراتيجية أمنية جديدة في المنطقة كما تريدها وتخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يضمن فرض الهيمنة الأمريكية – الصهيونية الكاملة على المنطقة ويحقق الردع الإسرائيلي كما تحدث عنه رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو في كتابه (مكان تحت الشمس) ،ويمكن تلخيص العناصر الرئيسية للبعد الاستراتيجي الأمني لمشروع الشرق أوسطية في النقاط التالية[186]:

1. إلغاء معاهدة الدفاع العربي المشترك أو تجميدها ووضع العوائق والعراقيل أمامها.
2. إقامة أمن إقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي.
3. اتباع سياسة الحدود المرنة في فلسطين بما يضمن للكيان الصهيوني التغلغل في الأقطار العربية ولا يسمح للأقطار العربية بالتغلغل في فلسطين.
4. ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الأقطار العربية المجاورة لها كما ونوعا لاستمرار وجودها وتحقيق مآربها.

---

[184]- شمعون بيرس ،المرجع السابق ،ص86-87.

[185]- حميد الجميلي ،الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العصرية إلى هاجس الشرق أوسطية ،مجلة أم المعارك ،العدد 1 ،جانفي1995 ،بغداد ،ص71.

[186]- مجموعة من الباحثين ،الشرق اوسطية مخطط أمريكي صهيوني ،القاهرة ،مكتبة مدبولي ،1998 ،ص63-64.

5. استمرار الوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة وفقا للمعاهدات والاتفاقيات العديدة التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة في أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991م وبعدها.
6. التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية لتسهيل وصول القوات الأمريكية عند الضرورة.
7. ربط الكيان الصهيوني بمعاهدات واتفاقيات أمنية مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي.
8. إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين قوات بعض الأنظمة العربية مع القوات الصهيونية والأجنبية لتحقيق التطبيع بين الكيان الصهيوني والدول العربية في المجال الأمني.
9. منع انتشار الأسلحة النووية والصواريخ البالستية خارج الدول النووية الحالية بما يضمن للكيان الصهيوني الانفراد بامتلاكها.
10. الحظر الكامل لأسلحة الدمار الشامل لمنع العرب من امتلاكها.
11. إنشاء مناطق منزوعة السلاح ومناطق حظر للطيران لتسهيل التوسع الإسرائيلي وحرمان الدول العربية من فرصة الدفاع في الوقت المناسب.[187]

إن أخطر ما في البعد الاستراتيجي الامني لمشروع الشرق أوسطية أنه يضع من أمن المنطقة تحت رحمة القوات الأمريكية والصهيونية ،ويحرم المنطقة حتى من تنظيم الدفاع عن نفسها ،ويقف حائلا أما أي تعاون عربي في مجال الدفاع وحماية الأمن القومي العربي.

التصورات المستقبلية لضمان الأمن القومي العربي:

في ظل الأوضاع الدولية الراهنة وتردي الوضع العربي في الوقت الحاضر ،تقتضي الضرورة مناقشة كيفية استعادة الأمة العربية عافيتها في القرن الحادي والعشرين ،وذلك بالعمل والتخطيط وضرورة تجاوز أزمة الأمة الحالية وإحباط كل المحاولات الأمريكية والصهيونية لربط المنطقة بمشاريع وأحلاف واتفاقيات ثنائية أو متعددة لا تخدم الأمة العربية ومستقبلها وذلك يدعونا إلى العمل باتجاهين هما:

الاتجاه الأول: العمل ضمن إطار الجامعة العربية بوصفه منظمة عربية تحقق التضامن العربي ،وضرورة تطوير هذا العمل بحيث يرقى إلى مستوى التطور الحاصل في العالم في اتجاه التجمعات والتكتلات الاقتصادية والإقليمية ،وذلك يدعونا إلى تسوية النزاعات العربية بشكل سلمي ،والعمل على ضرورة تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي ،وتشجيع العمل على إقامة الاتحادات العربية الثنائية أو الجماعية مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي ،وذلك لضمان الأمن القومي للأمة العربية.

---

[187]- مجموعة من الباحثين ،المرجع السابق ،ص64.

الاتجاه الثاني: تجديد النظام العربي بحيث يلائم طموحات الأمة العربية والتطور الحاصل في النظام العالمي ،وهذا يتطلب تفعيل آليات العمل العربي باتجاه تحقيق الوحدة العربية المستندة على أسس علمية وجماهيرية من أجل تحقيق الدولة القومية والعمل بخطوات واسعة لتحقيق نهضة الأمة شاملة.

وفي هذا الإطار يحقق العرب أمنهم القومي ويبتعدون عن الأحلاف والاتفاقيات الثنائية مع الدول الغربية التي لا تخدم سوى مصالح الغرب الرأسمالي وأهدافه في إبقاء المنطقة العربية غير مستقرة ومتخلفة من أجل استنزاف ثرواتنا النفطية والمالية.

إن العمل ضمن هذين الاتجاهين هو الذي يجنب المنطقة العربية الوقوع في فخ الشرق أوسطية الذي يراد منه القضاء على المشروع القومي العربي.

المطلب الثاني: بناء القوة الذاتية

تمتلك البلاد العربية مقومات القوة الذاتية بدرجة لا تقل عن المقومات التي تتمتع بها بعض الدول الكبرى ،لكن لتشتتها بين هذه الأقطار وعجزها منفردة عن استغلال هذه الإمكانات ،وتوظيفها لخدمة الأمن القومي لم تظهر هذه المقومات إلى حيز الوجود

ويستند بناء القوة الذاتية على التنمية العربية المستقلة المتكاملة ،والتخلص من التبعية بكافة ،أشكالها ،وهي عملية صعبة متشابكة ومعقدة ،وتعتبر من أهم القضايا القومية ،وهي عملية مستمرة ودائمة ،وترتبط بكافة القضايا الأمنية والتنموية

ومقومات القوة الذاتية معروفة في الوطن العربي ،ويدركها الجميع ،ويرجع الكثيرون الفشل في تنمية هذه القدرات والإمكانات إلى وضعية التجزئة السياسية التي تعيشها هذه الأمة ،لكن هذا لا يعني استحالة بناء وتنمية القوة الذاتية في ظل التجزئة السياسية عن طريق الوحدة الاقتصادية العربية ،أو التكامل الاقتصادي العربي ،وقيام استراتيجية للتصنيع ،وتوزيع العمل ،والتخصص بين هذه الأقطار بما يخدم المصلحة القطرية والقومية معا[188] ،ويمكننا الوصول إلى مثل هذه الاستراتيجية لبناء قوة ذاتية عربية تدريجيا لتحسين العلاقات السياسية بين الأقطار العربية والتخلص التدريجي من التبعية ،والتبعية الشاملة للإمكانيات والموارد وزيادة التعاون مع الدول النامية ،ووضع أسس قومية عند وضع خطط التنمية المحلية[189] كما يستلزم الاهتمام بالتصنيع الحربي بناء قاعدة صناعية عسكرية تشكل دور القطاع القائد بالنسبة للقطاعات الأخرى[190]

---

[188]- اسماعيل صبري مقلد ،في التنمية العربية ،بيروت ،دار الوحدة ،ط 1 ،1983 ،ص73-132.

[189]- عمر محمدي علي ،تنمية القوة الذاتية العربية ،مرجع سابق ص17.

[190]- مدحت أيوب ،جوانب في الوحدة العربية ،طرابلس ،المنشأة العامة ،ص1 ،1984 ،ص114.

ويبدأ عملية بناء القوة الذاتية العربية ،بإحداث التكامل في الهياكل الاقتصادية ،وليس تماثل هذه الهياكل ،كما تراعي التنمية السياسية في الوقت نفسه الذي يراعي فيه التسلح ،والتقدم التقني ،واستغلال النفط لخدمة التنمية العربية الشاملة[191] ،وقد يتطلب الأمر إعادة تشكيل هياكل الانتاج والمبادلات ،ابتداء من تغير بنى الانتاج الصناعي ،ثم تغيير البنى الزراعية ،ويليها إعادة تنظيم بنية السوق الإقليمية ،وهي أمور في غاية الأهمية وفي الإمكان تحقيقها بالإرادة العربية الصادقة من أجل إحداث الاندماج الاقتصادي الذي ينتج عنه بناء قوة ذاتية عربية قادرة على المواجهة والتحدي[192]. وتشكل هذه القوة أهم مرتكزات الامن القومي العربي التي بدونها يصعب بل يستحيل تحقيق هذا الأمن (الأمن القومي العربي)

المطلب الثالث: إعادة خطة قومية للأمن القومي العربي

لن يتحقق الأمن القومي بمجرد توفر مرتكزاته المادية والمعنوية إذا لم توظف هذه الإمكانات توظيفا جيدا من خلال خطة للأمن القومي العربي 'قابلة للتنفيذ' تضع في حسابها كل الاحتمالات ،وتعد لها كافة الحلول من خلال سلسلة من البدائل ،و ردود الأفعال ،تخضع لدراسات علمية عميقة يقوم بها متخصصون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ،وغير ذلك لأن مسألة الأمن القومي العربي مسألة متشبعة ذات أبعاد متعددة.

وعلى الرغم من ان العلاقات الدولية هي علاقات مصالح إلا أن الدول العربية لا تربط بين مصالحها وعلاقاتها مع الدول الأخرى ،وهذا ما جعل دولا كثيرة لا تخشى على مصالحها من ردود الأفعال العربية ،إذا ما وقفت موقفا معاديا من الأمة العربية ،وهذا الجانب من جوانب الضعف في المواقف العربية ،هو الذي يؤثر على خطة الأمن القومي العربي.[193]

وليس هناك جهة مسؤولة عن خطة الأمن القومي العربي غير الجهات الرسمية لهذه الدول ،أو الجبهات القومية المعترف بها من قبل الدول العربية مهما كانت وضعيتها ،أما خلاف ذلك ،فهو غير محدد من الناحية العملية ،فقد تناط بذوي الاختصاص أو الاكاديميين مهمة إعداد برامج سياسات ... الامن القومي على الورق لكن ليس في مقدورهم ،ولا في مقدور الجماهير الشعبية العربية أن تضع هذه البرامج والسياسات موضع التنفيذ دون إرادة صانعي القرار[194] ،ولهذا علينا أن نتعامل مع هذه المعطيات من دون التهرب للواقع العربي الراهن.

---

[191]- لمرجع السابق ،ص250.

[192]-قارن :عبد الحميد ابراهيم ،أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ،مرجع سابق ،ص231-382.

[193]- عبد الله محمد مسعود و د/علي عباس مراد ،الأمن والأمن القومي ،مرجع سابق ،ص207.

[194]- ناجي علوش ،العرب والأمن العربي المفقود ،مرجع سابق ،ص18-20.

إن إعداد خطة للأمن القومي العربي ،مرتبط ببناء المؤسسات القومية في الوطن العربي ،والتي تهتم بقضايا الأمن ،وهي مؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية لأن :

- ❖ سياسة الأمن تقتضي تطويرا كاملا للهيكل التنظيمي للأجهزة التنفيذية في البلاد العربية كذلك في أجهزة الجامعة العربية. أن التنظيمات التقليدية تجعل من العسير على هذه الأجهزة بالحالة التي هي عليها الآن التركيز على المشاكل الحقيقية التي تؤثر في أمننا القومي.[195]

ولا شك في إعداد خطة للأمن القومي العربي في ظل حالة التجزئة تتطلب درجة عالية من المرونة ،والتنازلات في المسائل غير المؤثرة في المصالح القومية العليا ،كالنزاع بين الحدود المصطنعة ،عند بناء المؤسسات القومية. حيث أن المرونة هنا لا تعني تغييرا في مفهوم الأمن القومي العربي ،ولا تأثيرا سلبيا على الأمن القطري بل هي مرونة في إعداد وتنفيذ هذه الخطة ،التي يجب أن تنفذ من خلال مؤسسات قومية تتحدد عناصرها في الآتي:

أ. إن الشعور بالأمن العربي لا يمكن أن يتحقق بالأمن القطري بل يتحقق بالأمن القومي.
ب. خلق مؤسسات أمنية موحدة (عسكرية ،اقتصادية ،سياسية ،إعلامية وغيرها...) .
ت. تمتع هذه المؤسسات بقدر كاف من الإرادة المستقلة.
ث. تتحرك هذه المؤسسات بتحرر من مفاهيم السيادة الوطنية ،أو الاستقلال وصيانة الحدود القطرية القائمة حاليا.
ج. التكامل بين المؤسسات القطرية والمؤسسات القومية ،وعدم السماح بوجود أي تناقض بينهما ،وهي عملية يمكن تحقيقها بالتنسيق ،وتحديد الاختصاصات ،ووضع اللوائح والقوانين المنظمة لذلك.

ويمكن لمثل هذه المؤسسات ،أن تقوم من خلال جامعة الدول العربية بعد احتلال تعديلات على ميثاقها ،وتطويرها لتصبح أكثر فاعلية ،وقوة ،وهو أمر مطروح من أغلب المفكرين العرب ،ومن بعض قياداتهم السياسية. ففي ظل الاشكاليات المتزايدة بين الأقطار العربية ،ليس هناك من وسيلة بديلة عن إطار جامعة الدول العربية بعد تعديل الميثاق المقترح بتطوير آليات العمل الجماعي ،لتتجاوز الأعمال التقليدية ،وإحياء معاهدة الدفاع المشترك ،وتأسيس قوة ردع منها مع التركيز على التنمية القومية في مختلف المجالات

---

[195]- أمين هويدي ،الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ،مرجع سابق ،24.

الاقتصادية ،الاجتماعية ،العلمية والثقافية ،فبهذه الوسيلة يمكننا إحياء الأمن القومي مفهوما وبنية في إطار المؤسسة القومية جامعة الدول العربية.[196]

ويرى الدكتور أمين الساعاتي أن مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ،يلبي كافة متطلبات الإنسان العربي من الأمن القومي العربي ،ويعطي جامعة الدول العربية ،إمكانيات الاضطلاع بتنظيم ،وتنفيذ مشاريع وبرامج الأمن القومي العربي ،لأن قواعده وموارده تعتبر آلية صالحة لتطبيق نظرية الأمن القومي العربي ،وهو ما يحقق طموحات الانسان العربي من الخليج إلى المحيط من خلال مجموعة من التكاملات التي تشمل كافة أوجه الحياة في الوطن العربي ،الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية ،والثقافية[197] ،خصوصا وان المعطيات الحالية للأمة العربية ،تجعل مشروع الوحدة، الحكم الدائم بعيد المنال ،وعلينا التعامل مع الواقع ،وما يسمح به ،ويمكن تحقيقه كمرحلة على الطريق.

---

[196]- هيثم الكيلاني ،الامن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية ،مجلة شؤون عربية ،القاهرة ،عدد80 ،ديسمبر 1994 ،ص38.

[197]- أمين الساعاتي ،الامن القومي العربي صيغة عربية مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين ،مرجع سابق ،ص226-241.

يمكن القول بأن الافتراض المبدئي لهذه الدراسة قد تم التحقق من صحته وهو أن ثمة فجوة كبيرة تفصل بين مفهوم الأمن القومي في النظام العربي الرسمي وبين الخبرة أو الممارسة الفعلية لهذا النظام، فينما بدا مفهوم الأمن القومي العربي ضعيفًا غير مباشر في وثائق النظام الأولى أخذ بالتدريج يتضح شيئًا فشيئًا اعتبارًا من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ومرورًا بالقمم العربية وبالذات بدءًا من قمة القاهرة1964 وإن بقي غير مباشر إلى أن ذكر للمرة الأولى في قمة عمان في وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي التي تبنتها القمة ثم تكرر استخدامه بعد ذلك اعتبارًا من قمة عمان1987 وأصبح بعد ذلك تقليدًا مألوفًا في القمم العربية وبالذات في قمة بغداد1990 وإن لم يعن هذا بالضرورة أنها جميعًا قد أتت على ذكره.

في آليات الحفاظ على الأمن القومي العربي لا شك أن نقلة نوعية قد حدثت بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والتي يمكن القول بأنها أول وثيقة رسمية عربية أوجدت آليات جماعية للحفاظ على الأمن القومي العربي بعيدًا عن الآليات القطرية المتضمنة في ميثاق الجامعة بمعنى أن دولة عربية واحدة كانت قادرة على تعطيلها باستثناء الدولة المعتدية، بينما يستطيع مجلس الدفاع المشترك أن يصدر قرارات ملزمة بأغلبية الثلثين.

أظهرت نتائج البحث كذلك أن النظام العربي الرسمي كانت له رؤية بشأن مقومات الأمن القومي العربي سواء تمثلت في "النهضة العربية" أو بناء القدرة الذاتية العربية أو التضامن العربي، كذلك كشفت هذه النتائج عن أن رؤية النظام العربي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي ركزت بالأساس على المصادر الإقليمية (إسرائيل) وفي مرحلة لاحقة إيران في أعقاب نجاح ثورتها الإسلامية ونشوب الحرب العراقية-الإيرانية، أما مصادر التهديد العالمية فجاءت الإشارة إليها على نحو غير مباشر عندما كانت هناك إشارة لذلك أصلاً، بالإضافة إلى أن دور الولايات المتحدة الأمريكية في إخراج القوات العراقية من الكويت قد مثل قيدًا على الدول الصديقة لها دون شك من منظور اعتبارها مصدرًا للتهديد أو باتت بالنسبة لهذه الدول مصدرًا للحماية وليس للتهديد.

أظهرت دلالات الخبرة العملية للنظام العربي الرسمي فجوة هائلة بين مفهوم النظام للأمن القومي والآليات التي وضعها لحمايته ورؤيته لمقوماته ومصادر تهديده وبين الممارسات العملية، فلم يقم مجلس الدفاع العربي المشترك -وهو الآلية المعنية أساسًا بحماية الأمن القومي العربي وتعزيزه- بأي دور يعتد به في هذا الصدد، واصطدمت المحاولات الجادة في هذا الاتجاه –كما يظهر من خبرة قمم1964 و1965- بمواقف قطرية أدت لإفشالها، وبالتالي ألقي العبء أساسًا على القمم العربية التي لم تظهر غالبًا الاستجابة السريعة للأخطار المحدقة بالأمن القومي العربي، وفي بعض الأحيان كان تأخر انعقاد القمم العربية لافتًا وخاصة في مواقف تمثل خطر داهم على الأمن القومي العربي، وفي أحيان أخرى لم تنعقد القمم العربية أصلاً حين كان يتعين عليها أن تنعقد.

وقد تبنت القمم العربية في محاولتها للحفاظ على الأمن القومي العربي عددًا من الآليات السياسية الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، ونشأت منظمة التحرير الفلسطينية في1964 من رحم قمتي القاهرة والإسكندرية في تلك السنة، وبلورت القمم رؤى سياسية لإنهاء الصراع لوحظ أن سقفها أخذ ينخفض بالتدريج من العمل على منع قيام دولة إسرائيل (قمة أنشاص1946) إلى الحديث عن القضاء عليها أو على الأقل تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني (قمم1964 و1965) إلى القبول بتسوية تضمن بقاء إسرائيل في حدود ما قبل عدوان يونيو1967 مقابل إنشاء دولة فلسطين على الضفة الغربية والقطاع مع تزايد مستمر في التنازلات التي أبدى النظام العربي استعداده لتقديمها مقابل التوصل إلى هذه التسوية، والأهم من ذلك أن أيًا من الرؤى الرسمية العربية لإنهاء الصراع أو تسويته لم يتجسد على أرض الواقع.

وبالإضافة إلى الرؤى السياسية لإنهاء الصراع أو تسويته تبنى النظام العربي سلسلة من التحركات تجاه المجموعات الدولية المختلفة بهدف تعزيز تأييدها للقضية العربية أو تطوير موقفها إلى

الأفضل من هذه القضية أو الضغط عليها لتغيير هذا الموقف، وقد لوحظ أن كافة الأهداف التي وضعتها القمم العربية لهذا التحرك السياسي لم تتحقق، فلا إسرائيل تم عزلها أو الضغط عليها بنجاح لتغير مواقفها بل على العكس لقد حدث تحول مضاد في موقف بعض الدول التي كانت تقليديًا مناصرة للحقوق العربية كما في الحالات الروسية والصينية والهندية، وفي بعض الأحيان تبنى النظام العربي بعض أعمال التهديد أو الضغط الدبلوماسي كما في التهديد اعتبارًا من قمة عمان1980 بقطع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها، والتهديد بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل وإلغاء الموجود منها والوقف الفعلي لمسارات التفاوض متعددة الأطراف اعتبارًا من1996 في مواجهة الانقلاب الإسرائيلي على مسار أوسلو، وكلها مواقف جيدة وإن صعب اختبار تأثيرها الفعلي على مسار الصراع.

في الآليات العسكرية لم تؤد آليات العمل في النظام العربي الرسمي إلى حالة واحدة لاستخدام ناجح للآليات العسكرية التي يتيحها النظام لحماية أمنه القومي ويلاحظ أن الإنجازات ذات الطابع العسكري في هذا الصدد (كحرب أكتوبر1973) قد تمت خارج سياق النظام العربي الرسمي، أما الصورة الغالبة لحضور الآلية العسكرية في خبرة النظام العربي الرسمي فكانت هي التهديد اللفظي غير المباشر الذي لم يرق أبدًا إلى مرتبة الفعل (كما في حالة الحرب العراقية-الإيرانية). وفي العقدين الأخيرين بدا النظام مستسلمًا لفكرة اختراق أمنه من الخارج كما في حالة التحالف مع قوات دولية لإخراج القوات العراقية من الكويت (1991/1990) والتكيف مع الغزو الأمريكي للعراق (2003 وما بعدها).

وأخيرًا فإن الآليات الاقتصادية قد تضمنت عددًا من الأبعاد كالدعم المالي الموجه لأغراض تتعلق بحماية الأمن القومي العربي وتعزيزه والذي حقق نتائج إيجابية واضحة في بعض الأحيان كما في الدعم الذي تقرر في قمة الخرطوم1967 لدول المواجهة وإن لوحظ

أن الدعم المالي لاحقًا لم يرتبط بنتائج إيجابية مماثلة كما يبدو من خبرة قمة بغداد1978 ناهيك عما بدا في العقود الثلاثة الأخيرة من مؤشرات تراخي هذا الدعم عبر الزمن وشيوع العمومية في القرارات المتعلقة به من حيث قيمته وتوزيع المسئوليات بشأنه عكس خبرة الأربعينيات والستينيات وإلى حد ما السبعينيات من القرن الماضي.

تضمنت الآليات الاقتصادية لحماية الأمن القومي العربي وتعزيزه أيضًا استخدام سلاح النفط وقد تناولته القمم العربية مرتين الأولى في قمة الخرطوم1967 حيث أوصت بالتوقف عن استخدامه وتحويله إلى طاقة إيجابية لخدمة الأهداف العربية (عن طريق الدعم المالي لدول المواجهة) والثانية في قمة الجزائر1973 التي قررت الاستمرار في استخدامه لكي يتم الخروج على قرارها بعد أقل من ثلاثة شهور بمناسبة توقيع اتفاقية فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل في يناير1974.

تضمنت الآليات الاقتصادية أخيرًا المقاطعة الاقتصادية سواء لإسرائيل أو لنظام الحكم في مصر بعد توقيعه لمعاهدة السلام مع إسرائيل، وليس للقمم العربية فضل في نظام مقاطعة إسرائيل كما يلاحظ أن الهدف الاستراتيجي من مقاطعة النظام المصري -وهو تحويله عن سياسة التسوية مع إسرائيل- لم يتحقق بل إن العكس هو الذي تحقق فتحول النظام العربي إلى قبول توجه التسوية مع إسرائيل اعتبارًا من مطلع ثمانينيات القرن الماضي (مبادرة فاس1982) ومع بروز هذا التوجه اختفى أي حديث عن مقاطعة إسرائيل أو نظام الحكم في مصر اللهم إلا في قمة بيروت(2002) التي تضمن الإعلان الصادر عنها إشارة عابرة إلى تفعيل مقاطعة إسرائيل وإن كان الإعلان نفسه قد تبنى التطبيع الكامل بين الدول العربية كافة وبين إسرائيل فيما لو قبلت الأخيرة المطالب المتضمنة في المبادرة السعودية التي تبنتها القمة فيما أصبح يعرف بالمبادرة العربية.

* * *

هكذا تشير دلالات الخبرة العملية إلى حقائق مخيفة تشير إلى إخفاق النظام العربي الرسمي عبر الزمن في حماية أمنه القومي وتكيفه مع الاختراق الخارجي لهذا الأمن وهو ما يعكس بالتأكيد حقائق بنيوية تفسر هذا الإخفاق لابد من التوقف عندها مليًا وتناولها بالتحليل المتعمق كي لا تقتصر استجابتنا لهذا الواقع الأليم على بعض التوصيات الشكلية المألوفة بينما يحتاج الأمر إلى تغيير جذري في أوضاع النظام العربي الرسمي وأسسه الراهنة. وعلى الرغم مما تسببه هذه النتائج من إحباط لكافة المؤمنين بالرابطة العربية وجدواها على كافة الأصعدة فإن الأمل يبدو واضحًا في ممارسات قوى المقاومة غير الرسمية في هذا النظام وهي ممارسات ثبت تأثيرها الإيجابي البالغ على الأمن القومي العربي في مواقع كالعراق ولبنان بل وفلسطين، غير أن التكامل في الفعل بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي يمكن أن يقيل النظام العربي من عثرته، وهذه هي المعضلة الراهنة لهذا النظام، لأن حدوث هذا التكامل يتطلب تغييرًا جذريًا في أوضاعه وهذه قضية أخرى تحتاج من كل عربي مخلص إلى سلامة الرؤية وحسن التفكير وصواب التدبير والجرأة في القول والفعل كي نتمكن جميعًا من أن نضع النظام العربي الرسمي على بداية الطريق الذي لابد أن يسير فيه إن كان حريصًا على التمسك بهدف بقائه.و إن الجامعة العربية بجميع المقاييس ضرورة لاغنى عنها للأمة العربية. فهي قبلتهم القومية،.. وبيتهم الذي يلتئم تحت سقفه شملهم،... وتلتقي في ساحته كل القوى والفصائل الممثلة لهذه الأمة،... وصنع مستقبلها. ثانياً :أنه إذا كانت الجامعة ضرورة فإصلاحها فريضه، وتقويتها عزوة لكل العرب،... والنهوض بها ضمان للمستقبل .. وبلوغ للأمل.. وإهمالها جريمة.

ثالثاً :والإصلاح ليس شكلاً مطلوب استيفاؤه، ولكنه... إضافة قدرات، .. واستنهاض طاقات كامنه، .. وتحديد واضح لا لبس فيه لمهام أساسيه ومحوريه، تجعل، عصمة أمة العرب في يدها،.. ومصير منطقتها مرهوناً بإرادتها.. كما يعني الإصلاح.. تغييراً جوهرياً في الهيكل التنظيمي، وتدعيمه ليتمكن من تحمل هذه المهام والمسؤوليات.

ويعني الإصلاح كذلك أن تكون الجامعة العربية جامعة الأمة بأسرها.. ، حكاماً ومحكومين، ... وليس جامعة حكام فقط.

رابعاً :أن وجود الجامعة دون تحمل مسؤولية التعبئة القومية، ودون أن تكون القاطرة التي تقود المد القومي، ودون أن تكون الوحدة العربية بمعناها الواسع والشامل هي الهدف الأسمى، .. ومحطة الوصول التي تتوجه إليها الجامعة بكل قدراتها وإمكانياتها وأدواتها وأعضائها بعزم وحماس.. من دون هذا كله.. تفقد الجامعة العربية مبرر وجودها وتتحول إلى سفينة بلا بوصلة.وتوجه مسيرتها، وبلا دفه تحدد وجهتها.. سفينة مصيرها الحتمي الغرق.. ومقرها النهائي هو قاع المحيط.

خامساً :لابد أن يكون لسفينة الجامعة ربان يقودها[وهو جهاز الأمانة العامة] له صلاحية اتخاذ المبادرات وحرية إدارة السفينة وتوجيه مسيرتها في حدود الرحلة التي تقوم بها والمهمة المكلف بأدائها.

لا موظفاً دوره الوحيد هو تلقي التوجيهات والرغبات وتنفيذ الأوامر، ولكن أن يكون هو المصدر الذي يزود مراكز القيادة على البر بأدق وأصدق المعلومات.. والمرجع الذي يقدم المشورة ويسدي النصح.. ويعول الجميع على رأيه وحكمته.

سادساً :لايجب ترك الأمن القومي للأقطار العربية مجتمعة ومنفردة في عراء الأخطار والتهديدات التي تعصف به من كل جانب.

وأصبح من المحتم- وعلى الفور- أن تحتل قضية الأمن القومي العربي مكانها الواجب في إطار العمل العربي المشترك، وأن تبادر الجامعة مدعومه بكل الأقطار العربية إلى اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات، وتوفير كافة الضمانات الجماعية التي تكفل الحد الأدنى لحماية الأمن القومي العربي على إطلاقه، على أن يكون واضحاً في الأذهان أن الأمن القومي الجماعي من شأنه أن يكفل حماية أمن الأقطار العربية ، بينما لاتتحقق نفس الضمانات إذا اعتمد كل قطر على نفسه مستقلاً عن الآخرين.

سابعاً :لقد آن الأوان أن تتجنب الجامعة في ميثاقها المجدد وقراراتها ووضع خططها وبرامج عملها الصياغات التي تتسم بالعمومية.. واستخدام التعبيرات الفضفاضة ....فلقد أصبح التحديد الدقيق هو السمة الضرورية للتعامل مع المتغيرات والمستجدات ومعطيات القرن الواحد والعشرين.

... ... وأخيراً فإن هذا كله مرهون بشيء واحد هو توفر الإرادة السياسية لدى كل الدول أعضاء الجامعة على النهوض بجامعتنا ومن دون هذه الإرادة ستبقى كل الأمور على ماهي عليه.. إلى إشعار آخر... أو تحل الكارثة.

يمكن تأكيد قاعدة أساسية لمفهوم الأمن القومي العربي كمفهوم مستقبلي لوضع إستراتيجي مفترض

و هي **" : القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية و الخارجية في مواجهة التهديدات في السلم و الحرب ،مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر و المستقبل تحقيقا للأهداف القومية."**

<u>الملحق رقم (1)</u>

الفصل الأول: في مقاصد الهيئة ومبادئها

المادة 1

مقاصد الأمم المتحدة هي:

1. حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

2. إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.
3. تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.
4. جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

<u>الملحق رقم (2)</u>

ميثاق جامعة الدول العربية

يتألف الميثاق من عشرين مادة، تتعلق بأغراض الجامعة، وأجهزتها، والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء، وغير ذلك من الشؤون. ويتصف الميثاق بالشمولية والتنوع الواسع في تحديد مجالات العمل العربي المشترك، ويفتح الباب أمام الدول الراغبة فيما بينها، في تعاون أوثق، وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. ويجوز تعديل الميثاق بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، وذلك لجعل العلاقات فيما بين الدول الأعضاء أوثق وأمتن، ولإنشاء محكمة عدل عربية، ولتنظيم العلاقات بين الجامعة والمنظمات الدولية التي تسعى لصون السلم والأمن الدوليين. ويردف الميثاق ويكمله وثيقتان رئيسيتان : معاهدة الدفاع العربي المشترك (إبريل 1950) وميثاق العمل الاقتصادي القومي (نوفمبر 1980).

ميثاق جامعة الدول العربية
مادة 1
تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق.
و لكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم الى الجامعة، فإذا رغبت فى الانضمام ، قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، و يعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.
مادة 2
الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، و تنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها و صيانة لاستقلالها و سيادتها، و النظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية و مصالحها.
كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها و أحوالها فى الشئون الآتية:
(1) الشئون الاقتصادية و المالية، و يدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة.

(2) شئون المواصلات، و يدخل فى ذلك السكك الحديدية، و الطرق، و الطيران، و الملاحة، و البرق، و البريد.
(3) شئون الثقافة
(4) شئون الجنسية، و الجوازات، و التأشيرات، وتنفيذ الأحكام و تسليم المجرمين.
(5) الشئون الاجتماعية.
(6) الشئون الصحية.

مادة 3

يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ، و يكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.
وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ، و مراعاة تنفيذ ماتبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشؤون المشار اليها فى المادة السابقة،و فى غيرها
و يدخل فى مهمة المجلس كذلك، تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن و السلام، و لتنظيم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية

مادة 4

تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة.
ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك اولئك الممثلين، وقواعد التمثيل.

مادة 5

لايجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً.
وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته.
ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما.
وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

مادة 6

إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً.
ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لايدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية.
إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه، أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فىالفقرة السابقة. وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة، حق لأى دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

مادة 7

ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة فى الجامعة، ومايقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزماً لمن يقبله. وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية.

مادة 8

تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة 9

لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق، وروابط أقوى، ممانص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض.

والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها، أو التى تعقدها فيما بعد، دولة من دول الجامعة مع أية دولة اخرى، لاتلزم ولاتقيد الأعضاء الآخرين.

مادة 10

تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه.

مادة 11

ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين فى العام، فى كل من شهرى مارس وسبتمبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة 12

يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين، وعدد كاف من الموظفين.ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة، الأمين العام، ويعين الأمين العام، بموافقة المجلس، الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة.

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين.

ويكون الأمين العام فى درجة سفير، والأمناء المساعدون فى درجة وزراء مفوضين، ويعين فى ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة 13

يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة فى النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء.

مادة 14

يتمتع أعضاء مجلس الجامعة، وأعضاء لجانها وموظفوها اللذين ينص عليهم فى النظام الداخلى، بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم.

وتكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة.

مادة 15

ينعقد المجلس للمرة الأولىبدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام. ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس فى كل انعقاد عادى.

مادة 16

فيما عدا الاحوال المنصوص عليها فى هذا الميثاق، يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة فى الشئون الآتية:

أ - شئون الموظفين.

ب - إقرار ميزانية الجامعة .

ج- وضع نظام داخلى لكل من المجلس ، واللجان،والأمانة العامة.

د- تقرير فض أدوار الاجتماع.

مادة17

تودع الدول المشتركة فى الجامعة، الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها

مادة 18

إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة.

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لاتقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار اليها.

مادة 19

يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق. وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن و السلام.

ولا يبت فى التعديل إلا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب. وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه، دون التقيد بأحكام المادة السابقة.

مادة 20
يصدق على هذا الميثاق وملاحقه، وفقاً للنظم الأساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة، ويصبح الميثاق نافذً قِبَلَ من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من اربع دول.
حرر هذا الميثاق باللغة العربية فى القاهرة بتاريخ 8 ربيع الثانى سنة 1364هـ (22مارس سنة1945) من نسخة واحدة تحفظ فى الأمانة العامة.
وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

<u>الملحق رقم (3)</u>

معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى

الملحق العسكرى

البند 1

تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالأمور الآتية -:
)أ) إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة أو أى اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها وتستند فى إعداد هذه الخطط على الأسس التى يقررها مجلس الدفاع المشترك .
)ب) تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيات كل دولة .
)ج) تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربى والدفاع المشترك .
)هـ) تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون فى الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها إلى أعلى درجة .
)و) إعداد المعلومات والإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وإمكانيات الحربية ومقدرة قواتها فى المجهود الحربى المشترك .
)ز) بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التى يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة فى أراضيها تنفيذاً لاحكام هذه المعاهدة .

البند 2

يحوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقتة من بين أعضائها لبحث اى موضوع من الموضوعات الداخلة فى نطاق اختصاصاتها ولها ان تستعين بالأخصائيين فى اى موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبراتهم أو برأيهم فيه .

البند 3

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه فى المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع إليه تقارير سنوية ما أنجزته خلال العام من هذه البحوث والأعمال .

البند 4

تكون القاهرة مقراً للجنة العسكرية الدائمة وللجنة مع ذلك ان تعقد اجتماعاتها فى اى مكان آخر تعينه وننتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لمدة عامين ويمكن تجديد انتخابه ويشترط فى الرئيس ان يكون على الأصل من الضباط القادة من الضباط العظام .
ومن المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوى الجنسية الأصلية لاحدى الدول المتعاقدة .

البند 5

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة فى الميدان من حق الدولة التى تكون قواتها المشتركة فى العمليات اكثر إعدادا وعدة من كل من قوات الدول الأخرى إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة .
ويعاون القائد العام فى إدارة العمليات الحربية هيئة أركان مشتركة .

إمضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية (عونى عبد الهادى)
عن الجمهورية السورية (ناظم القدسى)
عن المملكة العراقية (نورى السعيد)
عن المملكة العربية السعودية (يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية (رياض الصلح)
عن المملكة المصرية (مصطفى النحاس) (محمد صلاح الدين)
عن المملكة اليمنية (السيد على المؤيد)

بروتوكول اضافى1 لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكرى
تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها فى جميع اختصاصاتها المبينة فى البند الاول من الملحق العسكرى .
وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لاقرارها قبل رفعها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه فى المادة السادسة من المعاهدة .
وتقوم الهيئة الاستشارية العسكرية برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها الى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها واقرارها ما يقتضى الحال اقراره منها .
ويكون لهذا البروتوكول قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة والاثر اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ احكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند الثالث من ملحقها العسكرى .

امضاءات

المملكة الاردنية الهاشمية (عونى عبدالهادى)

الجمهورية السورية (ناظم القدسى)
المملكة العراقية (نورى السعيد)
المملكة العربية السعودية (الفيصل)
الجمهورية اللبنانية (رياض الصلح)
المملكة المصرية (مصطفى النحاس) (محمد صلاح الدين)
المملكة المتوكلية اليمنية (السيد على المؤيد)

قائمة المصادر و المراجع

أولا: الكتب:

أ) باللغة العربية:

1)أنور محمد فرح ،نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،دراسة السلمانية نقدية مقارنة

2) بول ويلكينسن ،العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا ،ترجمة لينى عماد ترغي مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،مدينة النصر ،ط1 ،2013.

3) بيير رينوفان وجان باتيست و وروزيل ،مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ،ترجمة فايزكم نقش ،منشورات عويدات بيروت ،وباريس ،ط3 ،1989.

4) سعد حقي توفيق ،مبادئ العلاقات الدولية ،دمشق ،دار وائل للنشر ،ط3 ،2006 .

5) سهيل حسن الفتلاوي ،المنظمات الدولية ،ط1 ،لبنان ،دار الفكر العربي ،2004

6) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مدخل إلى غلم العلاقات الدولية، الخرطوم، حي تاون،1999.

7) عاكف يوسف صفوان ،المنظمات الإقليمية والدولية ،القاهرة ،دار الأحمدي للنشر ،ط 1، 2004 .

8 (عبد المجيد العبدلي ،قانون العلاقات الدولية ،تونس :أورسيس للطباعة ،ط2 ،2000.

9) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية كالنظريات التكوينية. ط.1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

10) علي شفيق علي العمر ،العلاقات الدولية في العصر الحديث ،دار النشر المعرفة ،الطبعة 1990-1991.

11) فالديميركارتاشكين، الأمن الدولي وحقوق الانسان. ترجمة. د/علي غالب، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ط:1،

12) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية ، بغداد، مؤسسة دار الكتب، ج1، 1989.

13)محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم – المناهج –الاقترابات والأدوات. عرانر، د.د.ن، 1997.

15) يشرو حمه جان ،تطور القانون الدولي العام في ظل تطور النظام العالمي الجديد ،منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،السلمانية ،2010.

(2المراجع:

16)الحسان بوقنطار ،عبد الوهاب معلمي ،العلاقات الدولية ،الدار البيضاء ،دار توبقال ،1988.

17)أحمد فارس عبد المنعم ،جامعة الدول العربية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،1986.

18)أحمد يوسف أحمد ،العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،مارس 1994.

19)اسماعيل صبري مقلد ،في التنمية العربية ،بيروت ،دار الوحدة ،ط 1 ،1983.

20)السيد البشري ،مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي السوري ،ط1 ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ،1998.

21)بول كندي ،الاعداد للقرن الواحد والعشرين ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية

22)تونسي بن عامر ،قانون المجتمع الدولي ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1994.

23)حسن علي ،الأمن المائي العربي ،حقائق وأرقام ،ط1 ،دار البراق للنشر والتوزيع دراسة استراتيجية ،دمشق ،

24) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل، 2000 .

25) عمر سعد الله وأحمد بن ناصر ،قانون المجتمع الدولي المعاصر ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط3 ،2005.

26) 27) عمر سعد الله ،المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور ،الجزائر ،دار هومة للطباعة والنشر ،2009.

28) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية 1990.

30) رابح غليم، الموظف الدولي في نطاق جامعة الدول العربية، الجزائر، دار هومة،2004.

31) رياض صالح أبو العطا، المنظمات الدولية ،ط1، عمان، مكتبة الجامعة، اثراء، 2010.

32) شمعون بيرس ،الشرق الأوسط الجديد ،عمان ،دار الجليل ،1994 ،108.

33) طارق عزت رخا ،المنظمات الدولية المعاصرة ،القاهرة ،دار النهضة العربية .

34) طارق مجذوب ،المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في العربية ،دراسة في دبلوماسية المياه ،ط1 ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،1999.

35) طارق عزت رخاء، المنظمات الدولية المعاصرة: القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.

36) عبد الاله بلقزيز ،ماذا تبقى من الأمم المتحدة في العدوان على العراق وعلى المجتمع الدولي ،بيروت ،إفريقيا الشرق ،المغرب.200

37) عبد الحميد د غبار، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة، قراءة في المواقف والقرارات، ط1، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.

38) عبد العزيز ناجي، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي: ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

39) عبد الرحمن لحرش ،المجتمع الدولي ،التطور والأشخاص ،عنابة ،دار العلوم للنشر التوزيع ،2007.

40) عبد الكريم غلاب أزمة المفاهيم وانحراف التفكير ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1998.

41) عبد المنعم المشاط ،نظرية الأمن القومي العربي المعاصرة ،القاهرة ،دار الموقف العربي ،ط1 ،1987.

42) علي العقابي ،العلاقات الدولية –دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات ،ليبيا ،دار الجماهيرية.

43) عبد الفتاح علي الرشدان ومحمد خليل الموسي ،أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ،عمان المركز العلمي للدراسات السياسية ،2005.

44) علي عودة العقابي ،العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ ،ليبيا ،دار الجماهيرية ،1996.

45) علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية: ط، الاردن، دار الصفاء، 2012.

46) فتحي علمي حسين ،المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ،القاهرة ،ط1 ،مكتبة مدلولي ،1991.

49) فرانك إيليس ،السياسات الزراعية في البلدان النامية ،ترجمة دابراهيم يحي الشهابي ،منشورات وزراة الثقافة ،سوريا ،دمشق 1997.

50) فيصل الرفوع ،النظام الإقليمي العربي مرحلة ما بعد عام 1967 ،عمان ،الجامعة الأردنية ،مركز الدراسات ،بدون تاريخ

51) مارتن غرفتش وتيري أوكلاهان ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،دبي ،مركز الخليج للأبحاث ،ط1 ،2008.

52(ماجد محمد شدود، سياسة العلاقات الدولية.الأردن.2000

53) مبروك غضبان ،المجتمع الدولي ،الأصول والتطور والانحاص ،ج2 ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1994.

54) محمد السعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة: الاسكندرية، نشأة المعارف ،دون تاريخ.

55) محمد حسن أحمد ،العلاقات الدولية في دار الاسلام ،دمشق دار الثقافة العربية 1996.

56) محمد عزيز شكري وماجدة حمودي، الوسيط في المنظمات الدولية، النظرية العامة(التنظيم الاقليمي التنظيم التقاعدي، ط5، دمشق، دار الكتاب، 2007.

57) محمد عوض الهزايمة ،الجديد في القضايا الدولية المعاصرة ،عمان ،2000.

58) محمد طه بدوي ،مدخل إلى عالم العلاقات الدولية ،بيروت ،الدار المصرية للطباعة والنشر ،1971

59) محمد مرشحة، الوجيز في المنظمات الدولية: حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2010.

60) محمد نصر مهنا ،مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي ،الاسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ،2004.

59) هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي ، دراسة في جانبية السياسي والعسكري، مركز الدراسات العربية من 1996/10/9، القاهرة.

60) هيثم مناع ،الامعان في حقوق الانسان ،موسوعة عالمية مختصرة ،الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1 ،2000.

61)ودودة بدران ،المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ،القاهرة ،المكتب العربي للمعارف ،2003

ب / المراجع باللغة الأجنبية

)62 Antoine Fazano ;Les Relations Internationales ;Gualino Editeur ;Paris ;2001.

G.Cohen .Jonathan Et J.F.Flauss ;Les Organisations Non Gouvernementales Et Le Droit International Des Droit De L'homme)63Bruylant Bruxelles ;2005(

Barry Buzan ;People State And Fear ;An Agenda For International Security Staties In The Poste Cold War (Bonlder :Lynne .Riennerpublishers ;1991

1981.

)64(Poverty And Famines ;An Essay On Entitlements And Sen ;A.K-Depriviation Oxford ;Clarendon Perss

ثانيا المقالات

66) الجبوري (جميل)، نشأة فكرة جامعة الدول العربية: مجلة شؤون العربية، العدد: 25مارس، 1983.

67) الحصري (خلدون ساطع) ، نقد كتاب تأسيس جامعة الدول العربية، لأحمد جمعة: مجلة المستقبل العربي.العدد:1978/11.

68) أحمد عارف الكفارنة ،الآثار السلبية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 25 ،العدد الثاني ،2009 625،.

69) أحمد يوسف أحمد ،العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي ،المستقبل العربي ،العدد 179 ،بيروت ،ديسمبر ،1994.

70) أمين النفوري ،الحرب العراقية الإيرانية ،مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ،العدد 01 ،تموز 1981م.

71) أمين هويدي ،الأمن القومي المستباح ،مجلة المنابر ،العدد 9 ،1986.

72) التكتلات الوحدوية العربية... في انتظار الريح). صحيفة الوسط البحريتين، العدد 1703، الأحد 6 ماي 2007.

73) حسام شحاتة ،المياه العربية في دائرة الخطر ،معهد الأرض للدراسات الفلسطينية ،دمشق ،العدد 8اوت 1990.

73) حسين محمد الطاهر ،الأمن القومي العربي ،مدخل نظري ،مجلة الدراسات ،العدد 48 ،صنعاء ،1992 ،ً158.

74) حميد الجميلي ،الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العصرية إلى هاجس الشرق أوسطية ،مجلة أم المعارك ،العدد 1 ،جانفي1995 ،بغداد.

75) رفعت سيد أحمد ،الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان ،دراسة في تطوير المفهوم ،مجلة شؤون عربية ،العدد 33 ،تونس ،1984.

76) مجموعة من الباحثين ،الشرق اوسطية مخطط أمريكي صهيوني ،القاهرة ،مكتبة مدبولي ،1998.

77) ساعي ابراهيم ،تأييد عربي لعاصفة الحزم ضد الانقلابين في اليمن ،العدد 17077 ،مارس 2015

78) ستيفن قرين ،الانحياز علاقة أمريكا بإسرائيل ،الدراسات الفلسطينية ،نفوسية ،1985 ،وانظر أيضا المقدم الهيكل الأيوبي ،خطر الآبار في قاعدة الاستراتيجية الاسرائيلية ،مجلة الشؤون الفلسطينية ،العدد 14 ،1972.

79) سمو الأمير الحسن بن طلال ،كلمة في افتتاح الهيئة العامة في منتدى الفكر العربي المنعقد في عمان ،بتاريخ 12-22 أفريل 1986

80) شبور معن ،العلاقات بين العروبة والإسلام ،إشكالية التكامل والتمايز ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 183 ،أيار 1993م.

81) شفيق السامرائي و آخرون ،الأمن القومي العربي ،الواقع والمستقبل ،منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،بغداد 1988

82) صبحي القاسم ،الأمن الغذائي ،حاضره ومستقبله ،عمان ،مؤسسة عبد الحميد شومان ، 1993.

83) عصام نعمان ،مشروع استراتيجيا للمؤتمر القومي –الإسلامي وبرنامج المرحلي للسنوات الأربع القادمة ،المستقبل العربي ،العدد 321 ،نوفمبر 2005

عمروها شاهم ،العلاقات الإسرائيلية –الإثيوبية من عام 1948م-1987م ،مجلة فلسطينية ،بيروت مركز الدراسات والأبحاث الفلسطينية ،العدد 182 ،أيار 1988

84) فريق أول محمد فوزي ،واقع الأمن القومي العربي ،مجلة الوحدة ،الرباط ،العدد88 ،1992.

85) فلاح إلياس: الاتحاد الأوروبي نموذجاً من وجه المقارنة مع الجامعة العربية.

قاسم العتمة ،الأمن القومي العربي والوحدة القومية ،مجلة الوحدة ،العدد 28 ،يناير 1987،.

86) ماجد كيالي ،النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ،العدد 41 ،معهد الإنماء العربي ،جويلية 1992.

87)مدحت أيوب ،جوانب في الوحدة العربية ،طرابلس ،المنشأة العامة ،1984

محمد وليد عبد الدايم ،مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي ،ملفات خاصة 2003 ،موقع الجزيرة نت.

88) محمد الصوفي ،البناء الحقوقي للنظام العربي ،عناصر من أجل بلورة الأمن القومي العربي ،مجلة الوحدة ،الرباط ،العدد 28 ،1987.

89) منصور الراوي ،التنمية المستقبلية والاعتماد على الذات في الوطن العربي ،شؤون عربية ،عدد 81 مارس 1991 ،ص199 ،وانظر أيضا سلامى السجيني ،الصراع على المياه في الشرق الأوسط ،الدستور ،العدد 645 ،لندن ،1990/07/09.

.

90) محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي.. قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، جويلية 2008.

91) مجلة عالم الفكر، المجلد23، العدد 3و 4، الكويت، 1995.

92) من مجلة الثقافة العالمية، العدد11، جويلية 1997، الكويت

93) نبيل خليفة ،فيان الشرق الأوسط وحروب العقد القادم ،مجلة الوحدة ،الرباط ،العدد 76 ،1991.

94) هيم الكيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، الر باط: الوحدة، العدد(28)، 1987.

95) هيثم الكيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، تونس، مجلة شؤون عربية، 1987.

96) هيثم الكيلاني ،الامن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية ،مجلة شؤون عربية ،القاهرة ،عدد80 ،ديسمبر 1994.

97) هيثم الكيلاني ،الأمن القومي وجامعة الدول العربية ،الوحدة (الرباط) ،العدد 28 ،1987.

98) ولاء البحيري ،آفاق الاستراتيجية العربية لمواجهة التحديات والتهديدات ،عدد 36-37 صيف –خريف 2006 ،السنة 11.

99) يحي رجب ،الاحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،عدد 62 ،عام 1984م.

100) ياسين سويد ،كيف يتحقق الأمن القومي العربي ،مجلة الوحدة ،العدد 88 ،1992.

101) رياض ماضي ،سياسة الصهاينة المائية في الأراضي العربية المحتلة ،ط1 ،منشورات وزارة الثقافة السورية ،دمشق ،1990.

ثالثا الملتقيات و الندوات

120) عبد الله نقرش ،ندوة تأسيس نظام عربي جديد استراتيجية التعامل مع الجوار الجغرافي ،تونس 10-22 ،أفريل 1912م عمان ،منتدى الفكر العربي ،شباط 199éم ،ولتفاصيل أكثر :أنظر أيضا

103) التقرير الاستراتيجي لعام 1989 ،فصل النظام الدولي الإقليمي ،القاهرة ،1990 .

104) القرارات الختامية لـ القمة العربية .WWW.Alhayat.Com/Articles/8305737/26

رابعا رسائل و أطروحات

105) أحمد عارف الكفارنة ،الأردن في النظام الإقليمي العربي ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،غير منشورة ،الجامعة الأردنية

106) الطيب أحمد ،الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية –دراسة حالة العلاقات السودانية القطرية ،1980 ،2000 ،رسالة ماجستير ،جامعة الخرطوم.

107) نوال ابراهيم موسى آل يوسف ،الطبيعة السياسية والاجتماعية للميليشات في العالم العربي ،أطروحة دكتوراه ،تخصص العلوم السياسية الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك ،كوبنهاغن ،سبتمبر 2009.

خامسا مواقع على شبكة الانترنات

--108
http://www.lasportal.org/ar/infocus/pages/InfocusDetails.aspx.?RID=5

109--WWW.alhayat.com/Articles/8305737/26.

110WWW .Khayma .com /almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

111-WWW .alriyadh.com/1033782

112WWW.las portal.org/ar/sectors/sectorhome/pages/about sectors.aspx ?SID=2 .

113WWW.mesj.com/new/Article

114www.f3.f3.com

115www.ahewar.org/dehat/show.art.asp

116www.dw.com/at

الملخص

واجهت الأمة العربية صراعا مريرا في تاريخها المعاصر و قد أخذ هذا الصراع أشكالا عديدة, و ذلك بسبب موقعها الجغرافي و إرثها الحضاري, و إمكانياتها الكبيرة من خلال وفرة خيراتها و ثرواتها الطبيعية الكثيرة و المتنوعة, مما جعلها هدفا للاستغلال و السيطرة منذ عدة قرون و حتى يومنا هذا' فدخلت المنطقة العربية بسبب ذلك في هاجس التدخلات الإقليمية (تركيا و إسرائيل و إيران..) و التدخلات الدولية (بريطانيا, الولايات المتحدة الأمريكية, فرنسا ...) و هذا قصد تحقيق مصالحهم الخاصة و أهدافهم الاستراتيجية على حساب الوطن العربي.

و يجري الإجماع على أن مفهوم الأمن العربي غير موجود في الوقت الحاضر, و يلمس ذلك من خلال التحول الواضح في اتجاهات السياسة الخارجية لأغلب الدول العربية منذ حرب الخليج الثانية... إلا أن المفارقة البارزة بهذا الشأن تقع بين طبيعة مواقف هذه الدول العربية على المستوى الرسمي الممثلة في جامعة الدول العربية التي أسست لهذا المفهوم, حيث تستخدمه عند كل أزمة يتعسر حلها في إطار الدولة القطرية, غير أن مرجعياتها في التعامل مع المفهوم كان يفترض أن ترتكز على التاريخ و الحضارة التي يمكن أن تحول دون الاستخدام غير الفعال لهذا المصطلح الاستراتيجي الحيوي,

فالبحث هذا يهتم بدور جامعة الدول العربية في تفعيل الأمن القومي العربي و دراسة كيف سيكون الأمن العربي مستقبلا .هذا الموضوع لا يمتد أساسا نحو عرض و تقييم تاريخ الأمن القومي العربي...لذا فان منهجية البحث تتخذ من الأمن القومي العربي كمتغير تابع شكله جملة من المتغيرات المستقلة.يهتم الفصل التمهيدي بدراسة المصطلحات و المفاهيم الأساسية من علاقات دولية جامعة الدول العربية و الإتحاد الأوربي كون هذين الآخرين يعتبران من التكتلات الدولية. أما الفصل الأول فتكلمنا فيه على العلاقات الدولية من تاريخ و تطور إضافة إلى المنظمات الدولية زد على ذلك الأمن و الأمن القومي العربي. ليتم الانتقال في الفصل الثاني لتقديم رؤية معمقة عن واقع الأمن القومي العربي من حيث كونه معرضا للتهديدات و المخاطر الأمنية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و حرب الخليج...

ليرصد لفصل الثالث وضع إصلاحات جديدة لجامعة الدول العربية مع وضع نظرة استشرافية لمستقبل الأمن في المنطقة العربية و تخطيط لإصلاح جامعة الدول العربية و وضع المقترحات إضافة إلى إعداد خطة قومية للأمن القومي العربي للنهوض به مستقبلا.

Résumé

La nation arabe a fait face à la lutte amère (endurcie) dans l'histoire contemporaine, et a pris beaucoup de formes à ce conflit ; et à cause de son héritage géographique et culturel et le potentiel substantiel de l'abondance de sa richesse naturelle l'a fait une cible pour l'exploitation et le contrôle depuis plusieurs siècles et jusqu'à ce jour. La région arabe est entrée dans une phase l'obsession d'interventions régionales (la Turquie et Israël et l'Iran.) et interventions internationales (la Grande-Bretagne, les États-Unis d'Amérique, la France ...) et ceci pour réaliser des intérêts spéciaux et des objectifs stratégiques au détriment de la nation arabe.

Et le consensus sur le concept de sécurité arabe n'existe pas actuellement et estime que dégage par le changement dans les tendances de politique étrangère de la plupart des pays arabes depuis la Deuxième Guerre du Golfe... Mais les points culminants de paradoxe sont à cet égard placés sur la nature des positions des États arabes sur le niveau officiel représenté dans la Ligue des États arabes en traitant le concept qui a été censé être basé sur l'histoire et la civilisation. Cela pourrait empêcher l'utilisation effective de ce terme,
La recherche de cet intérêt stratégique essentiel(vital) dans le rôle de la Ligue arabe dans l'activation de la sécurité nationale arabe .

Ce sujet ne s'étend pas essentiellement vers la présentation et l'évaluation de l'histoire de la sécurité nationale arabe. La méthodologie de recherche prend de sécurité nationale arabe une variable forme de variables indépendantes.

Le chapitre d'introduction intéressé par l'étude de la terminologie et des concepts de base sur les relations internationales la Ligue des États arabes et l'Union européenne (l'UE).
Le premier chapitre traite les relations internationales, l'histoire et de l'évolution des organisations internationales en Plus de la sécurité nationale arabe.

Le chapitre d'introduction s’intéresse à l'étude de la terminologie et des concepts pour la transition dans le Chapitre II pour voir de façon approfondie la réalité de sécurité nationale arabe en termes d'exposition aux menaces et des risques de sécurité, particulièrement après la Seconde guerre mondiale et la Guerre du Golfe..

Le troisième évoque les nouvelles réformes de la Ligue des États arabes avec une vision pour l'avenir de sécurité dans la région arabe et planifie de reformer la Ligue des États arabes, en plus de la préparation du Plan national pour l'avancement de sécurité nationale arabe dans les prochaines années.

الفهرس

مقدمة .....ص أ - ح

الفصل التمهيدي.....ص 15- 36

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية.....ص 37

المبحث الأول: مدخل إلى العلاقات الدولية وتاريخ النشأة.....ص37 – 38

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للعلاقات الدولية.....ص 38 – 42

المطلب الثاني: تعريف علم العلاقات الدولية.....ص 42- 44

المطلب الثالث: صلة العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى.....ص 45 - 47

المبحث الثاني: المنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية.....ص 51

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية.....ص 51 - 50

المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية.....ص 51 - 53

المبحث الثالث: الأمن والأمن القومي.....ص 53 - 54

المطلب الأول: مفهوم الأمن .....ص 54 - 57

المطلب الثاني: مفهوم الامن القومي.....ص 57 - 59

المطلب الثالث: مفهوم الأمن القومي العربي.....ص 60 - 61

القصل الثاني : تهديدات الأمن القومي العربي ....ص 62

المبحث الأول: التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي.....ص 63 - 65

المطلب الأول: تحديات التنمية وإخفاق.....ص 66 - 67

المطلب الثاني: هشاشة البنى الاقتصادية..... ص67 - 69

المطلب الثالث: ظواهر الأمن المجتمعية.....ص 70 - 71

المبحث الثاني: التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي.....ص 72 - 73

المطلب الأول: تهديد إسرائيل للأمن القومي العربي.....ص 73 - 76

المطلب الثاني: تهديد إثيوبيا للأمن القومي العربي .....ص 76- .

المطلب الثالث: تهديد تركيا و إيران للأمن القومي العربي .....ص 77 - 79

المبحث الثالث: قرارات الجامعة الدولية حيال موضوع الأمن القومي العربي.....ص 79 - 81

المطلب الأول: قمة شرم الشيخ السادسة والعشرون لجامعة الدول العربية.....ص.. 81 - 83

المطلب الثاني: الجامعة العربية وصيانة الأمن القومي العربي.....ص 84 - 86

خلاصة الفصل الثاني .....ص 86 – 88

الفصل الثالث : مستقبل جامعة الدول العربية و الأمن في المنطقة العربية .....ص 89

المبحث الأول: مبررات إصلاح جامعة الدول العربية.....ص 90

المطلب الأول: عجز جامعة الدول العربية عن تسوية النزاعات العربية.....ص 90 - 92

المطلب الثاني: التحولات في النظام العالمي وتداعياته على الدول العربية .....ص 93 - 95

المبحث الثاني: مقترحات إصلاح جامعة الدول العربية.....ص 95

المطلب الأول: الإصلاح على مستوى هياكل جامعة الدول العربية..... ص 96 - 98

المطلب الثاني: إصلاح أداء جامعة الدول العربية في حفظ السلم والأمن الدوليين.....ص 98 - 99

المبحث الثالث: نظرة استشرافية للأمن القومي العربي.....ص 99

المطلب الأول: مستقبل الأمن القومي العربي .....ص 99 - 102

المطلب الثاني: بناء قوة ذاتية لحماية الأمن القومي العربي..... ص 103– 104

المطلب الثالث: إعداد خطة قومية للأمن القومي العربي.....ص 104 - 106

الخاتمة .....ص 107 - 110

الملاحق .....ص 111- 116

قائمة المراجع و المصادر.....ص 117 – 125

الفهرس .....ص 125 - 126